الفصل الخامس

إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها

أولاً: إجراءات الدراسة:

- فروض الدراسة.
- أدوات الدراسة.
- صدق وثبات الاستبيان.
- مجتمع الدراسة.
- تطبيق الاستبيان.
- المعالجة الإحصائية.

ثانياً: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.

ثالثاً : أهم نتائج الدراسة الميدانية .

الفصل الخامس

إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها

يتناول هذا الفصل إجراءات الدراسة الميدانية ،ونتائجها ،التي أجريت بهدف الكشف عن بعض جوانب الدور الممارس ،الذي تقوم به جامعة القاهرة، وفروعها في تنمية المجتمع والبيئة ،والذي يعد استكمالاً للدور الذي تم عرضه في الفصل الثالث من هذه الدراسة ،وكذلك تعرف أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق هذا الدور بالكفاءة المرجوة بالجامعة ،وأهم المقترحات التي تسهم في تطويره من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة الممثلة في نائب رئيس الجامعة ،ووكلاء الكليات والمعاهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة وفروعها.

أولاً: إجراءات الدراسة:

لقد اتبعت الباحثة مجموعة من الإجراءات يمكن وصفها على النحو التالي:

١- فروض الدراسة:

يمكن تحقيق هدف الدراسة الميدانية من خلال اختبار مدى صحة الفروض التالية:

(أ) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة من الإناث والذكور، في نوع الاستجابات على محاور الاستبيان، وعلى إجمالي عبارات الاستبيان.

(ب) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة من الكليات النظرية والعملية، في نوع الاستجابات على محاور الاستبيان، وعلى إجمالي عبارات الاستبيان.

(ج) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة من الجامعة بالقاهرة، والفيوم، وبني سويف، في نوع الاستجابات على محاور الاستبيان، وعلى إجمالي عبارات الاستبيان.

(د) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة من مجموعتي سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات، وأكثر من ثلاث سنوات، في نوع الاستجابات على محاور الاستبيان، وعلى إجمالي عبارات الاستبيان.

٢- أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات، قدمت كل منها نوعية من البيانات، تكاملت في النهاية لتحقيق هدف الدراسة الميدانية وهي:

(أ) **المقابلة:** لقد أجرت الباحثة مقابلة غير مقننة مع نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، بهدف التعرف على أبعاد دور الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة ومعرفة معوقات هذا الدور، ومقترحات تطويره.

(ب) **الاستبيان:** استلزمت طبيعة الدراسة إعداد استبيان موجهه إلى وكلاء كليات ومعاهد شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة القاهرة، وفروعها بالفيوم، وبني سويف، لاستكمال البيانات والمعلومات اللازمة للتحقق من هدف الدراسة الميدانية، وقد مر إعداد الاستبيان بعدد من المراحل نوجزها فيما يلي:

المرحلة الأولى:

وقد هدفت هذه المرحلة إلى تحديد المحاور الرئيسة التي يشتمل عليها الاستبيان، والأسئلة الخاصة بكل محور، والعبارات تحت كل سؤال، وقد تطلب ذلك ما يلي:

- الإطلاع على الأدبيات النظرية، والبحوث والدراسات السابقة، المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، وقد استفادت الباحثة بالعديد من الأدوات المستخدمة بها، في تصميم وإعداد الاستبيان المستخدم في هذه الدراسة.
- إجراء مقابلات شخصية مع عدد من وكلاء كليات ومعاهد جامعة القاهرة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- إجراء مقابلات شخصية مع بعض المسئولين، والإداريين بقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة القاهرة.

المرحلة الثانية:

وقد تم فيها إعداد الاستبيان وصياغته في صورته الأولية[١]، بناء على ما تم جمعه من بيانات، ومعلومات في المرحلة الأولى.

٣- صدق وثبات الاستبيان:

ويقصد **بصدق الاستبيان:** "أن يقيس الاختبار ما وضع من أجله"[٢]، لذلك قامت الباحثة بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة في المجال (يبلغ عددهم تسعة محكمين)[٣]، للتأكد من مدى مناسبة مفرداته، ومحتواه لتحقيق أهداف الدراسة. وقد أبدى المحكمون بعض الملاحظات التي أخذتها الباحثة بعين الاعتبار في إعادة بناء الاستبيان، وقد ارتبط بعضها بحذف أسئلة وعبارات من الاستبيان، وإعادة صياغة بعض العبارات الواردة به، وقد أشتمل الاستبيان في صورته النهائية[٤] على المحاور التالية:

المحور الأول: يتناول مجالات عمل الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة، وتضمن السؤال (٦).

---

(١) انظر ملحق رقم (١٣) الاستبيان في صورته الأولية.

(٢) إخلاص محمد عبد الحفيظ، مصطفى حسين باهي: ***طرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي في المجالات التربوية والنفسية والرياضية***، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، ٢٠٠٠ . ص١٧٣

(٣) انظر ملحق رقم (١٤) قائمة بأسماء المحكمين.

(٤) انظر ملحق رقم (١٥) الاستبيان في صورته النهائية.

المحور الثاني: يتناول مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع والبيئة والمعوقات المرتبطة بهذا المفهوم، وتضمن الأسئلة (٧-٨)

المحور الثالث: يتناول عوامل ترتبط بدور الكلية في تنمية المجتمع والبيئة ومعوقات هذا الدور وتضمن الأسئلة (٩-١١)

المحور الرابع: يتناول عوامل ترتبط بدور المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص في تنمية المجتمع والبيئة ومعوقات هذا الدور، وتضمن الأسئلة (١٢-٢٠)

المحور الخامس: يتناول عوامل ترتبط بدور أعضاء هيئة التدريس في تنمية المجتمع والبيئة، ومعوقات هذا الدور، وتضمن الأسئلة (٢١-٢٤)

المحور السادس: يتناول عوامل ترتبط بدور طلاب الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة، ومعوقات هذا الدور، وتضمن الأسئلة (٢٥-٢٧)

المحور السابع: يتناول عوامل ترتبط بدر الإعلام الجامعي في مجال تنمية المجتمع والبيئة، ومعوقات هذا الدور، وتضمن الأسئلة (٢٨-٣٠)

المحور الثامن: يتناول عوامل ترتبط بالتعاون مع مؤسسات المجتمع والمعوقات التي تحد من هذا التعاون، وتضمن الأسئلة (٣١-٣٣)

بالإضافة إلى سؤال مفتوح يتناول أهم مقترحات وكلاء كليات ومعاهد شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، لإثراء دور الجامعة وكلياتها في هذا المجال، وقد تضمن السؤال (٣٤)

هذا بخلاف البيانات الأساسية والتي اشتملت على الاسم (اختياري)، اسم الكلية/ المعهد (جهة العمل)، مكان الكلية/ المعهد (الحرم الجامعي بالقاهرة، فرع الجامعة بالفيوم، فرع الجامعة ببني سويف)، النوع، عدد سنوات الخبرة في وظيفة وكيل الكلية/ المعهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

أما **ثبات الاستبيان** فيقصد به: "أن يعطي الاختبار نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة على نفس الأفراد تحت ظروف مماثلة"[١]، كما يقصد به "دقة المقياس أو اتساقه"[٢].

وللتأكد من ثبات الاستبيان، استخدمت الباحثة طريقة إعادة الاختبار، حيث تم إعادة تطبيق الاستبيان بعد فترة حوالي الأسبوعين من تطبيقه للمرة الأولى على عينة من أفراد مجتمع الدراسة، من وكلاء شئون خدمة المجتمع والبيئة عددها عشرة مفردات، ثم تم حساب معامل ثبات الاستبيان، باستخدام اختبار "الفاكرونباخ" (Cronbach ALPHA)، حيث وجد أنه يساوي تقريباً ٠,٨٥,٦٩ وهذا يشير إلى ارتفاع معامل ثبات الأداة، مما يؤكد إمكانية الاعتماد عليها، في صورتها النهائية للتطبيق.

---

(١) جابر عبد الحميد جابر، أحمد خيري كاظم: **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦. ص ص٢٧٦-٢٧٧

(٢) رجاء محمود أبوعلام: **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار النشر للجامعات، ٢٠٠١ . ص٤٥٥

٤- مجتمع الدراسة:

تم تطبيق الاستبيان على جميع أفراد مجتمع الدراسة بنسبة ١٠٠%، تمثل خمسة وأربعون وكيل كلية ومعهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة القاهرة وفروعها بالفيوم وبني سويف، منهم خمسة وعشرون وكيلاً بحرم الجامعة بالقاهرة، أحد عشر وكيلاً بفرع الجامعة بالفيوم، تسعة وكلاء بفرع الجامعة ببني سويف.

٥- تطبيق الاستبيان:

تم تطبيق الاستبيان في الفترة من شهر مايو إلى شهر أغسطس ٢٠٠٣ وقد استعادت الباحثة جميع الاستبيانات، بعد أن واجهت الكثير من الصعاب، من بعض أفراد مجتمع الدراسة، ثم قامت الباحثة بفحص الاستبيانات، لتحديد الصالح منها للمعالجة الإحصائية تمهيداً لاستخلاص النتائج، وقد استبعدت بالفعل نحو أربع عشرة استبانه لعدم استكمال البيانات، والإجابة على العبارات الواردة بها بشكل كبير، وبذلك تكون الاستمارات الصالحة منها إحدى وثلاثون استبانه تشكل نسبة (٦٩%) من إجمالي المجتمع الأصلي للدراسة، وهذه النسبة تعتبر عينة ممثلة من المجموع الكلي للأفراد من الوكلاء، موزعين طبقاً لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

جدول (١)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً لمكان الجامعة

مكان الجامعة	العدد	النسبة المئوية
حرم الجامعة بالقاهرة	١٧	%٥٤
فرع جامعة القاهرة بالفيوم	٧	%٢٣
فرع جامعة القاهرة ببني سويف	٧	%٢٣
الإجمالي	٣١	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد عينة الدراسة قد تكونت من وكلاء شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بحرم الجامعة بالقاهرة، حيث بلغ عددهم سبعة عشر فرداً بنسبة (٥٤%) من إجمالي نسب العينة، في حين تساوي أعداد الوكلاء في كل من جامعة القاهرة فرع الفيوم، وجامعة القاهرة فرع بني سويف حيث بلغت سبعة أفراد بنسبة (٢٣%) لكل منهما من إجمالي نسبة العينة. وتعد هذه النسبة مقبولة بالنظر لأعداد الكليات والمعاهد التابعة لجامعة القاهرة وفروعها.

جدول (٢)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً للنوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
أنثى	٧	%٢٣
ذكر	٢٤	%٧٧
الإجمالي	٣١	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد عينة الدراسة تمثلت في الذكور، حيث بلغ عددهم أربعة وعشرون فرداً بنسبة (٧٧%) من إجمالي نسبة العينة، في حين بلغ عدد الإناث سبعة أفراد فقط بنسبة (٢٣%) من إجمالي نسب العينة.

ويدل ذلك على أن هناك انخفاض ملحوظ في عدد الإناث الذين يشغلون منصب وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة وفروعها على مستوى عينة الدراسة، وعلى مستوى مجتمع الدراسة الأصلي، حيث بلغ عددهن فيه ثمانية أفراد في مقابل سبعة وثلاثون فرداً من الذكور يشغلون هذا المنصب بالجامعة.

جدول (٣)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً للتخصص الأكاديمي للكلية / المعهد

التخصص الأكاديمي للكلية/ المعهد	العدد	النسبة المئوية
كليات نظرية	١٨	%٥٨
كليات عملية	١٣	%٤٢
الإجمالي	٣١	%١٠٠

يتضح من هذا الجدول زيادة عدد الوكلاء الذين يمثلون الكليات النظرية عنها بالكليات العملية في العينة، حيث بلغ عددهم في الكليات النظرية ثمانية عشر فرداً بنسبة (٥٨%) من إجمالي نسب العينة، بينما بلغ عددهم في الكليات العملية ثلاثة عشر فرداً بنسبة (٤٢%) من إجمالي نسب العينة. ويعزى ذلك إلى العدد الذي حصلت عليه الدراسة بعد التطبيق من كل مجموعة.

جدول (٤)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً لسنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من ثلاث سنوات	١٨	%٥٨
أكثر من ثلاث سنوات	١٣	%٤٢
الإجمالي	٣١	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة يشغلون منصب وكيل الكلية/ المعهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة لفترة أقل من ثلاث سنوات، حيث بلغ عددهم ثمانية عشر فرداً بنسبة (٥٨%) من إجمالي نسب العينة، بينما بلغ عدد من شغل هذا المنصب لفترة أكثر من ثلاث سنوات (أي تم التجديد لهم لفترة ثانية لشغل هذا المنصب) ثلاثة عشر فرداً بنسبة (٤٢%) من إجمالي نسب العينة.

وقد قسمت الباحثة أفراد العينة طبقاً للخبرة بتلك الفترات الزمنية، حتى تتوافق مع المدة التي يتولاها الوكيل في هذا المنصب، وهي "ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة"[١].

---

(١) جمهورية مصر العربية: *قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية*، مرجع سابق. ص٢٦.

٦- المعالجة الإحصائية:

استخدمت الدراسة برنامج "الحزم الإحصائية للعلـوم الاجتماعيـة" The Statistical SPSS" "Package for Social Science في إدخال ومعالجة بيانات الدراسة الميدانية على النحو التالي:

(أ) الإحصاء الوصفي:

تم إجراء التحليلات الإحصائية الوصفية للبيانات لحساب:

١- تكرارات استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبيان، والنسبة المئوية لهذه التكرارات.

٢- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك لمعرفة ترتيب العبارات وفقاً لأهميتها.

(ب) الإحصاء الاستدلالي:

تم فيه استخدام التحليلات الإحصائية التالية:

١- اختبار T-Test لإيجاد دلالة الفروق وذلك للمقارنة بين مستويات كل متغيـر مـن متغيـرات الدراسة التالية: النوع ــ التخصص الأكاديمي للكلية ــ عدد سنوات الخبرة، وتم حساب الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٠٥) أي عند مستوى ثقة (٩٥%) وشك (٥%).

٢- تحليل التباين الأحادي One Way Anova للمقارنة بين مسـتويات متغيـر مكـان الجامعـة (بالقاهرة والفيوم وبني سويف).

٣- اختبار "شيفيه" Scheffe وذلك لمعرفة اتجاه الفروق ذات الدلالة الإحصائية.

٤- اختبار "الفاكروبناخ Cronbach Alpha لحساب مدى ثبات الاستبيان.

ثانياً: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

سوف يتم إجراء التحليل الإحصائي على محاور الاستبيان السابق ذكرها حتى يتم استخلاص نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسات السابقة وأدبيات البحث.

المحور الأول: مجالات عمل الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة.

تتعدد مجالات تنمية جامعة القاهرة للمجتمع، لذلك هدف هذا السؤال لمعرفة هذه المجالات التـي تمارسها كليات ومعاهد الجامعة بالفعل ،من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وقد توزعت استجاباتهم على هذه المجالات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٥)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول أهم مجالات عمل الجامعة في تنمية المجتمع

م. ٦	العبارات / الاستجابة	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
٦/ ١	إجراء البحوث العلمية التطبيقية .	١٦	٥١,٦	٩
٦/ ٢	دراسة كافة متطلبات المجتمع التي يمكن للجامعة الإسهام فيها.	٢٣	٧٤,٢	٤
٦/ ٣	وضع خطة شاملة لتنمية المجتمع والبيئة.	٢٠	٦٤,٥	٦
٦/ ٤	تقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع المختلفة.	٢١	٦٧,٧	٥
٦/ ٥	التعاون مع مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات على مستوى المحافظة والدولة لتنمية المجتمع والبيئة.	٢٧	٨٧,١	١
٦/ ٦	تقديم الدورات التأهيلية والتدريبية لأفراد المجتمع في كافة المجالات.	٢٦	٨٣,٩	٢
٦/ ٧	المشاركة في برامج محو الأمية داخل الجامعة وخارجها.	٢٣	٧٤,٢	٤
٦/ ٨	عقد الندوات والمؤتمرات المرتبطة بقضايا المجتمع والبيئة.	٢٤	٧٧,٤	٣
٦/ ٩	تسويق الخدمات الجامعية ونتائج الأبحاث العلمية.	٢١	٦٧,٧	٥
٦/ ١٠	تقديم الأنشطة الثقافية والفنية لأفراد المجتمع وجماعاته داخل الجامعة وخارجها.	١٧	٥٤,٨	٨
٦/ ١١	إصدار المطبوعات المختلفة المرتبطة بالمجتمع والبيئة.	١٩	٦١,٣	٧
٦/ ١٢	الاستفادة من المنشآت الجامعية في المشروعات المتعلقة بتنمية المجتمع والبيئة.	٢٣	٧٤,٢	٤

يتضح من الجدول السابق أن مجال "التعاون مع مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات على مستوى المحافظة، والدولة لتنمية المجتمع والبيئة" قد احتل المركز الأول من حيث الأهمية كمجال تمارسه الجامعة في تنمية المجتمع، من وجهة نظر غالبية أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت نسبته (٨٧,١%) من إجمالي نسبة العينة، في حين احتل المركز الثاني مجال "تقديم الدورات التأهيلية والتدريبية لأفراد المجتمع" بنسبة (٨٣,٩%) من إجمالي نسب العينة. كما اعتبر أفراد العينة أن مجال "عقد الندوات والمؤتمرات المرتبطة بقضايا المجتمع والبيئة" من المجالات الهامة ذات الأولوية، فاحتل المركز الثالث بنسبة (٧٧,٤%) من إجمالي نسبة العينة. كما تساوت في الأهمية المجالات التالية، "دراسة كافة متطلبات المجتمع التي يمكن للجامعة الإسهام فيها"، "المشاركة في برامج محو الأمية داخل الجامعة وخارجها"، و"مجال الاستفادة من المنشآت الجامعية في مشروعات تنمية المجتمع والبيئة"، واحتلت المركز الرابع بنسبة (٧٤,٢%) لكل منهما من إجمالي نسب العينة.

كما احتل المركز الخامس بنسبة (٦٧,٧%) مجالين هما، "تقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع" و"تسويق الخدمات الجامعية"، في حين جاء مجال "وضع الخطة الشاملة لتنمية المجتمع والبيئة" في مركز متأخر وهو المركز السادس بنسبة (٦٤,٥%) من إجمالي نسب العينة. كما احتل مجالي "إصدار المطبوعات المرتبطة بالمجتمع والبيئة"، و"تقديم الأنشطة الثقافية والفنية لأفراد المجتمع" المركزين السابع والثامن بنسبة (٦١,٣%)، (٥٤,٨%) على التوالي في حين احتل المركز التاسع والأخير مجال "إجراء البحوث التطبيقية" بنسبة (٥١,٦%) من إجمالي نسب العينة.

ونستنتج من ذلك أن هناك حرص ورغبة شديدة من جامعة القاهرة وفروعها على إقامة علاقة تعاون وشراكة مع مؤسسات المجتمع المختلفة في مجال تنمية المجتمع والبيئة.

كما يدل ذلك على مدى الدور الهام الذي تقوم به الجامعة في القضاء على الأمية داخل الجامعة وخارجها، باعتبارها عائق أساسي للتنمية.

كما قد توضح بيانات الجدول ضعف الاهتمام بممارسة دور الجامعة في تنمية المجتمع في إطار خطة محددة وشاملة لتنمية المجتمع والبيئة، حيث لم يعتبر أفراد عينة الدراسة وضع هذه الخطة من الأولويات كمجال تمارسه الجامعة، على الرغم من أن وضع تلك الخطط اعتبر البند الأول التي نصت عليه القوانين والتشريعات في توصيف دور الجامعة في هذا المجال من خلال توصيف أدوار مجالسها المختلفة، وتوصيف دور نائب رئيس الجامعة ووكلاء الكليات والمعاهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة. حيث إن وضع الخطة يجب أن يسبق الممارسة الواقعية للدور، حتى لا يطبق بطريقة عشوائية.

كما قد تدل هذه البيانات على ضعف التعاون مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية في مجال إجراء البحوث التطبيقية أو التعاقد مع الجامعة ومراكزها على إجراء تلك البحوث، والاستفادة من نتائجها لحل المشكلات التي تواجهها، وربما يعزى ذلك ،من وجهة نظر نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة إلى "ضعف وعي هذه المؤسسات بدور الجامعة في مجال البحث التطبيقي، أو ربما إلى تفضيل هذه المؤسسات الاستعانة بالخبرات الأجنبية من أجل الحفاظ على سر الصناعة الخاصة بها، ويعتبر هذا من المعوقات الأساسية التي لا تزال تواجه جامعة القاهرة في هذا المجال"[١].

كما قد يرجع ذلك إلى العكس من ذلك وهو فقدان الثقة في نتائج البحوث التي تجريها الجامعة، وإمكانية الاستفادة منها في الواقع، وتتفق هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات السابقة التي أظهرت أن مسئولي المؤسسات الإنتاجية يرون أن البحوث التي تجريها الجامعات تقدم حلولاً نظرية، ونتائجها غير هامة، بالمقارنة بما يمكن الحصول عليه من مكاتب خبرة عالية، كما أنها مكلفة مالياً وجدواها الاقتصادية ضعيفة"[٢].

---

(١) انظر ملحق رقم (١٦) المقابلة مع نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

(٢) يوسف محمود: " أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية " ، ***المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية جامعة القاهرة فرع الفيوم "التربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين"، في الفترة من ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢***. ص١٩٢

جدول (٦)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول مجالات عمل الجامعة في تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م٠ / ٦	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية			
	أنثى (٧)		ذكر (٢٤)		كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
٦/ ١	٣	٤٢,٩	٤	١٣	٥٤,٢	٧	٩	٥٠	٧	٧	٥٣,٨	٦
٦/ ٢	٣	٤٢,٩	٤	٢٠	٨٣,٣	٢	١٢	٦٦,٧	٤	١١	٨٤,٦	٢
٦/ ٣	٥	٧١,٤	٢	١٥	٦٢,٥	٥	١٢	٦٦,٧	٤	٨	٦١,٥	٥
٦/ ٤	٦	٨٥,٧	١	١٥	٦٢,٥	٥	١٢	٦٦,٧	٤	٩	٦٩,٢	٤
٦/ ٥	٦	٨٥,٧	١	٢١	٨٧,٥	١	١٥	٨٣,٣	٢	١٢	٩٢,٣	١
٦/ ٦	٥	٧١,٤	٢	٢١	٨٧,٥	١	١٦	٨٨,٩	١	١٠	٧٦,٩	٣
٦/ ٧	٦	٨٥,٧	١	١٧	٧٠,٨	٤	١٢	٦٦,٧	٤	١١	٨٤,٦	٢
٦/ ٨	٥	٧١,٤	٢	١٩	٧٩,٢	٣	١٣	٧٢,٢	٣	١١	٨٤,٦	٢
٦/ ٩	٦	٨٥,٧	١	١٥	٦٢,٥	٥	١١	٦١,١	٥	١٠	٧٦,٩	٣
٦/ ١٠	٣	٤٢,٩	٤	١٤	٥٨,٣	٦	١١	٦١,١	٥	٦	٤٦,٢	٧
٦/ ١١	٤	٥٧,١	٣	١٥	٦٢,٥	٥	١٠	٥٥,٦	٦	٩	٦٩,٢	٤
٦/ ١٢	٣	٤٢,٩	٤	٢٠	٨٣,٣	٢	١٣	٧٢,٢	٣	١٠	٧٦,٩	٣

جدول (٧)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول مجالات عمل الجامعة في تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٦	مكان الجامعة								سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
٦/ ١	٩	٥٢,٩	٧	٤	٥٧,١	٤	٣	٤٢,٩	٤	٩	٥٠	٦	٧	٥٣,٨	٦
٦/ ٢	١٠	٥٨,٨	٦	٧	١٠٠	١	٦	٨٥,٧	٢	١٤	٧٧,٨	٢	٩	٦٩,٢	٤
٦/ ٣	١٠	٥٨,٨	٦	٤	٥٧,١	٤	٦	٨٥,٧	٢	١٣	٧٢,٢	٣	٧	٥٣,٨	٦
٦/ ٤	١٢	٧٠,٦	٤	٤	٥٧,١	٤	٥	٧١,٤	٣	١١	٦١,١	٥	١٠	٧٦,٩	٣
٦/ ٥	١٥	٨٨,٢	١	٦	٨٥,٧	٢	٦	٨٥,٧	٢	١٥	٨٣,٣	١	١٢	٩٢,٣	١
٦/ ٦	١٤	٨٢,٤	٢	٦	٨٥,٧	٢	٦	٨٥,٧	٢	١٥	٨٣,٣	١	١١	٨٤,٦	٢
٦/ ٧	١٣	٧٦,٥	٣	٥	٧١,٤	٣	٥	٧١,٤	٣	١٢	٦٦,٧	٤	١١	٨٤,٦	٢
٦/ ٨	١٢	٧٠,٦	٤	٦	٨٥,٧	٢	٦	٨٥,٧	٢	١٤	٧٧,٨	٢	١٠	٧٦,٩	٣
٦/ ٩	١١	٦٤,٧	٥	٣	٤٢,٩	٥	٧	١٠٠	١	١٢	٦٦,٧	٤	٩	٦٩,٢	٤
٦/ ١٠	٦	٣٥,٣	٨	٥	٧١,٤	٣	٦	٨٥,٧	٢	٩	٥٠	٦	٨	٦١,٥	٥
٦/ ١١	١٠	٥٨,٨	٦	٣	٤٢,٩	٥	٦	٨٥,٧	٢	١١	٦١,١	٥	٨	٦١,٥	٥
٦/ ١٢	١٢	٧٠,٦	٤	٦	٨٥,٧	٢	٥	٧١,٤	٣	١٥	٨٣,٣		٨	٦١,٥	٥

يتضح من التكرارات الواردة بالجدول (٦) تعدد المجالات الهامة التي تقوم بها الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة من وجهة نظر (٨٥,٧%) من أفراد مجموعة الإناث، وهي تقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع المختلفة، والتعاون مع قطاعات الإنتاج والخدمات لتنمية المجتمع والبيئة"، و"المشاركة في برامج محو الأمية داخل الجامعة وخارجها، وتسويق الخدمات الجامعية. بينما جاءت المجالات الأقل أهمية من وجهة نظر (٤٢,٩%) من أفراد المجموعة ممثلة في "تقديم الأنشطة الثقافية والفنية، لأفراد المجتمع" و"الانتفاع بالمنشآت الجامعية في مشروعات تنمية المجتمع والبيئة"، و"إجراء البحوث التطبيقية"، و"دراسة كافة متطلبات المجتمع التي يمكن للجامعة الإسهام فيها".

بينما أوضح (٨٧,٥%) من أفراد مجموعة الذكور أن مجالات عمل الجامعة ذات الأهمية من وجهة نظرهم، تتمثل في "التعاون مع قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة لتنمية المجتمع والبيئة"، و"تقديم الدورات التأهيلية والتدريبية لأفراد المجتمع"، في حين جاء المجال الأقل أهمية من وجهة نظر (٥٨,٣%) منهم هو "تقديم الأنشطة الثقافية والفنية لأفراد المجتمع".

ونستنتج مما سبق أن هناك قصوراً في الاهتمام بالأنشطة الثقافية والفنية، والعمل على تقديمها لكل أفراد المجتمع، بالرغم من أهميتها. وقد أتضح هذا القصور في المجموعتين.

كذلك كشفت البيانات الإحصائية بالجدول السابق أن معظم أفراد الكليات النظرية بنسبة (٨٨,٩%) قد اتفقوا على أن مجال تقديم الدورات التأهيلية والتدريبية لأفراد المجتمع هو المجال الأكثر أهمية من

وجهة نظرهم، في حين جاء مجال "إجراء البحوث التطبيقية" هو المجال الأقل أهمية من وجهة نظر (٥٠%) من أفراد المجموعة. بينما توزعت استجابات الموافقة على باقي المجالات بنسب مختلفة لتحدد مدى أهميتها كمجال تمارسه الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة كما هو موضح بالجدول السابق.

بينما فضل معظم أفراد مجموعة الكليات العملية (٩٢,٣%) منهم مجال "التعاون مع قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة لتنمية المجتمع والبيئة" ليحتل المرتبة الأولى في الأهمية، بينما جاء في المرتبة الأخيرة مجال "تقديم الأنشطة الثقافية والفنية لأفراد المجتمع" بنسبة (٤٦,٢%).

كما أتضح من الإجابات الواردة بالجدول (٧) أن أهم مجال تمارسه الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة من وجهة نظر (٨٨,٢%) من أفراد مجموعة الجامعة بالقاهرة تتمثل في "التعاون مع قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة لتنمية المجتمع والبيئة"، بينما أتضح أن أقل المجالات أهمية تتمثل في "تقديم الأنشطة الثقافية والفنية لأفراد المجتمع" وذلك بنسبة (٣٥,٣%).

كذلك يتبين من الجدول السابق أن مجال "دراسة كافة متطلبات المجتمع التي يمكن للجامعة الإسهام فيها "قد احتل المرتبة الأولى من وجهة نظر جميع أفراد مجموعة الجامعة بالفيوم بنسبة (١٠٠%) كمجال تمارسه الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة. بينما جاء المجال الذي احتل المرتبة الأخيرة من وجهة نظرهم، ممثل في تسويق الخدمات الجامعية" و"إصدار المطبوعات المختلفة المرتبطة بتنمية المجتمع والبيئة" وذلك بنسبة (٤٢,٩%) لكل منهما بالتساوي.

كذلك أظهرت بيانات الجدول السابق إجماع آراء جميع أفراد الجامعة ببني سويف بنسبة (١٠٠%) على أن مجال "تسويق الخدمات الجامعية ونتائج الأبحاث العلمية" هو المجال الذي يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية من وجهة نظرهم، بينما جاء المجال الأقل أهمية ممثل في "إجراء البحوث التطبيقية، بنسبة (٤٢,٩%).

يتضح من الإجابات بالجدول السابق أن (٨٣,٣%) من أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات، قد وافقت على أن المجالات الهامة التي تمارسها الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة، هي "التعاون مع مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات لتنمية المجتمع والبيئة"، و"تقديم الدورات التأهيلية والتدريبية لأفراد المجتمع" و"الاستفادة من المنشآت الجامعية في المشروعات المتعلقة بتنمية المجتمع والبيئة"، كما اعتبرت مجالات "إجراء البحوث التطبيقية"، و"تقديم الأنشطة الثقافية والفنية لأفراد المجتمع" هي المجالات الأقل أهمية في المجال، وذلك من وجهة نظر نصف أفراد المجموعة (٥٠%).

كما أتضح أن معظم أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات، قد اتفقوا على المجال الذي أحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية، هو "التعاون مع قطاعات الإنتاج والخدمات لتنمية المجتمع والبيئة"، بنسبة (٩٢,٣%)، بينما جاء في المرتبة الأخيرة مجالات "إجراء البحوث التطبيقية"، و"وضع خطة شاملة لتنمية المجتمع والبيئة"، "وذلك من وجهة نظر (٥٣,٨%) من أفراد المجموعة.

ونستنتج مما سبق أن مجال التعاون مع قطاعات الإنتاج والخدمات، والمؤسسات المجتمعية المختلفة لتنمية المجتمع والبيئة، هو المجال الأكثر أهمية من وجهة نظر أفراد المجموعتين، بينما اعتبروا مجال إجراء البحوث التطبيقية هو المجال الأقل أهمية كمجال تمارسه الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة.

المحور الثاني: مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع والمعوقات المرتبطة به:

وبسؤال أفراد العينة عن أدق وأشمل المصطلحات للتعبير عن الوظيفة الثالثة للجامعة ،جاءت استجاباتهم موزعة علي النحو التالي :

جدول (٨)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول المصطلح الدال على الوظيفة الثالثة للجامعة

م. ٧	العبارات / الاستجابة	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
٧/ ١	خدمة المجتمع وتنمية البيئة.	١١	٣٥,٥	١
٧/ ٢	تنمية المجتمع وخدمة البيئة.	٢	٦,٥	٤
٧/ ٣	شئون المجتمع وتنمية البيئة.	٩	٢٩	٢
٧/ ٤	تنمية المجتمع والبيئة.	٨	٢٥,٨	٣

من التكرارات الواردة في الجدول السابق يتضح أن مصطلح "خدمة المجتمع وتنمية البيئة" قد احتل المرتبة الأولى بنسبة (٣٥,٥%) من إجمالي نسب العينة، يليه في المرتبة الثانية مصطلح "شئون المجتمع وتنمية البيئة" بنسبة (٢٩%) من إجمالي نسب العينة، في حين حصل مصطلح "تنمية المجتمع والبيئة" على المرتبة الثالثة بنسبة (٢٥,٨%) من إجمالي نسب العينة، في حين احتل المرتبة الرابعة والأخيرة مصطلح "تنمية المجتمع وخدمة البيئة" بنسبة ضعيفة وهي (٦,٥%) من إجمالي نسب العينة.

ونستنتج من ذلك أن هناك عدم اتفاق بشكل ملحوظ من جانب أفراد العينة على المصطلح الدال على الوظيفة الثالثة للجامعة، ومما يدل على عدم رضى معظم أفراد العينة عن المصطلح المستخدم حالياً، حيث أيد اختيار هذا المصطلح ثلث أفراد العينة تقريباً، بينما الغالبية العظمى منهم أبدوا رغبتهم في تغيير هذا المصطلح حيث توزعت استجاباتهم على مصطلحين آخرين بنسبة متقاربة للنسبة التي حصل عليها هذا المصطلح الحالي،وهما مصطلحي " تنمية المجتمع والبيئة " ،و" شئون المجتمع وتنمية البيئة ".

كما قد يدل كذلك على عدم وضوح أبعاد ذلك الدور التي تقوم به الجامعة في إطار وظيفتها الثالثة لدى أفراد عينة الدراسة، مما يصعب معه تحديد المصطلح الدال عليه بشكل واضح.

وقد أكد على ضرورة تغيير هذا المصطلح كذلك ،نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة في المقابلة التي أجرتها معه الباحثة، حيث ذكر أن هذا المصطلح الحالي غير دقيق وغير معبر عن الوظيفة الثالثة للجامعة، والأفضل أن يتم تغييره إلى "تنمية المجتمع والبيئة" أو "شئون

تنمية المجتمع والبيئة" ليتوافق مع أسماء القطاعين الآخران بالجامعة وهما شئون التعليم والطلاب، وشئون الدراسات العليا والبحوث[١].

جدول (٩)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول المصطلح الدال على الوظيفة الثالثة للجامعة طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م٠ / ٧	النوع						التخصص الأكاديمي للكلية					
	أنثى (٧)			ذكر (٢٤)			كليات نظرية (١٨)			كليات عملية (١٣)		
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
٧/ ١	١	١٤,٣	٢	١٠	٤١,٧	١	٨	٤٤,٤	١	٣	٢٣,١	٢
٧/ ٢	١	١٤,٣	٢	١	٤,٢	٣	١	٥,٦	٤	١	٧,٧	٣
٧/ ٣	٢	٢٨,٦	١	٧	٢٩,٢	٢	٥	٢٧,٨	٢	٤	٣٠,٨	١
٧/ ٤	١	١٤,٣	٢	٧	٢٩,٢	٢	٤	٢٢,٢	٣	٤	٣٠,٨	١

جدول (١٠)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول المصطلح الدال على الوظيفة الثالثة للجامعة طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م٠ / ٧	مكان الجامعة									سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)		
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
٧/	٩	٥٢,٩	١	١	١٤,٣	٣	١	١٤,٣	٢	٥	٢٧,٨	٣	٦	٤٦,٢	١
٧/	٢	١١,٨	٤	–	–	–	–	–	–	١	٥,٦	٤	١	٧,٧	٣
٧/	٤	٢٣,٥	٢	٤	٥٧,١	١	١	١٤,٣	٢	٨	٤٤,٤	١	١	٧,٧	٣
٧/	٣	١٧,٦	٣	٢	٢٨,٦	٢	٣	٤٢,٩	١	٦	٣٣,٣	٢	٢	١٥,٤	٢

اتضح من نتائج البيانات الإحصائية بالجدول (٩) أن مجموعة الإناث فضلن تغيير المصطلح الحالي المستخدم للدلالة على الوظيفة الثالثة للجامعة، حيث اخترن مصطلح "شئون المجتمع وتنمية البيئة" بالمرتبة الأولى، وقد وافق على ذلك (٢٨,٦%)، من مجموعة أفراد المجموعة، بينما توزعت استجاباتهن بالموافقة على باقي المصطلحات بنسبة متساوية وهي (١٤,٣%) لكل منهم.

بينما أوضحت بيانات الجدول السابق أيضاً أن أكثر الاستجابات بالموافقة من أفراد مجموعة الذكور جاءت لصالح المصطلح المستخدم حالياً وهو خدمة المجتمع وتنمية البيئة، حيث أجمعت آراء

---

(١) انظر ملحق رقم (١٦) المقابلة مع نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

(٤١,٧%) من أفراد المجموعة على ذلك. كذلك توزعت استجاباتهم على المصطلحين التاليين بنسبة متساوية (٢٩,٢%) وهما "شئون المجتمع وتنمية البيئة" و"تنمية المجتمع والبيئة".

ونستنتج مما سبق أن الإناث كن أكثر رغبة من الذكور في تغيير المصطلح الحالي الدال على الوظيفة الثالثة للجامعة.

كما يتضح من الجدول السابق أيضاً أن أكثر الاستجابات بالموافقة من أفراد مجموعة الكليات النظرية جاءت لصالح المصطلح المستخدم الحالي وهو "خدمة المجتمع وتنمية البيئة" بنسبة (٤٤,٤%)، كما توزعت استجاباتهم بنسبة (٢٧,٨%) على مصطلح "شئون المجتمع وتنمية البيئة" وبنسبة (٢٢,٢%) على المصطلح "تنمية المجتمع والبيئة"، بينما حصل المصطلح الرابع "تنمية المجتمع وخدمة البيئة" على أقل نسبة وهي (٥,٦%).

أما بالنسبة للكليات العملية فقد أجمعت آراء (٣٠,٨%) من أفراد المجموعة على أهمية هذين المصطلحين من وجهة نظرهم للدلالة على الوظيفة الثالثة للجامعة "شئون المجتمع وتنمية البيئة"، و"تنمية المجتمع والبيئة"، يليهم مصطلح "خدمة المجتمع وتنمية البيئة" بنسبة (٢٣,١%) ثم المصطلح الرابع "تنمية المجتمع وخدمة البيئة" بنسبة (٧,٧%).

ونستنتج مما سبق أن مجموعة الكليات العملية فضلت تغيير المصطلح الدال على الوظيفة الثالثة للجامعة أكثر من مجموعة الكليات النظرية .

من التكرارات الواردة بالجدول (١٠) يتضح اختلاف في استجابات الموافقة بين مجموعات الجامعة الثلاث بالقاهرة والفيوم وبني سويف على المصطلح الدال على الوظيفة الثالثة للجامعة كما يلي؛ حيث اتفقت آراء (٥٢,٩%) من أفراد مجموعة الجامعة بالقاهرة على المصطلح الحالي المستخدم بالمرتبة الأولى وهو "خدمة المجتمع وتنمية البيئة" يليه في المرتبة الثانية "شئون المجتمع وتنمية البيئة" بنسبة (٢٣,٥%) ثم "تنمية المجتمع والبيئة" بالمرتبة الثالثة بنسبة (١٧,٦%)، أما المرتبة الرابعة فأحتلها مصطلح "تنمية المجتمع وخدمة البيئة" بنسبة (١١,٨%).

أما بالنسبة للجامعة بالفيوم، فقد اتفقت آراء أكثر من نصف أفراد العينة (٥٧,١%) على أنسب المصطلحات للدلالة على وظيفة الجامعة الثالثة هو، "شئون المجتمع وتنمية البيئة"، يليه "تنمية المجتمع والبيئة" بنسبة (٢٨,٦%)، في حين جاء المصطلح المستخدم حالياً في المرتبة الثالثة "خدمة المجتمع وتنمية البيئة" بنسبة (١٤,٣%) ولم تعطي أفراد المجموعة على استجابات موافقة على المصطلح "تنمية المجتمع وخدمة البيئة".

كما اتضح من الجدول كذلك أن مجموعة الجامعة ببني سويف فضلوا بالمرتبة الأولى مصطلح "تنمية المجتمع والبيئة"، حيث وافق على ذلك نسبة (٤٢,٩%) من أفراد المجموعة، يليه في المرتبة الثانية المصطلحين التاليين، حيث تساوى في أهميتها للدلالة على الوظيفة الثالثة للجامعة وهما "خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، "شئون المجتمع وتنمية البيئة" وذلك بنسبة (١٤,٣%) لكل منهما. ولم يعطي أفراد المجموعة أي استجابات موافقة على مصطلح "تنمية المجتمع وخدمة البيئة".

ونستنتج مما سبق أن أفراد مجموعتي الجامعة بالفيوم وبني سويف كانوا أكثر رغبة في تغيير هذا المصطلح الحالي الدال على وظيفة الجامعة الثالثة. وقد حصلت المصطلحين الثالث والرابع على أعلى عدد استجابات بالموافقة بجانب المصطلح المستخدم الحالي. بينما كانت أقل الاستجابات لصالح المصطلح الثاني مما يدل على رفض هذا المصطلح من وجهة نظر أفراد المجموعات الثلاثة، للدلالة على تلك الوظيفة الهامة.

كذلك أوضحت الإجابات بالجدول السابق، أن مجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات اختارت بالمرتبة الأولى مصطلح "شئون المجتمع وتنمية البيئة" للدلالة على تلك الوظيفة الثالثة للجامعة بنسبة (٤٤,٤%)، يليه في المرتبة الثانية "تنمية المجتمع والبيئة" بنسبة (٣٣,٣%)، كما جاء في المرتبة الثالثة "خدمة المجتمع وتنمية البيئة" بنسبة (٢٧,٨%)، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة مصطلح "تنمية المجتمع وخدمة البيئة" بنسبة (٥,٦%).

أما بالنسبة لمجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات فقد فضل (٤٦,٢%) من أفراد المجموعة على اختيار المصطلح المستخدم حالياً بالمرتبة الأولى "خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، يليها في المرتبة الثانية مصطلح "تنمية المجتمع والبيئة" بنسبة (١٥,٤%)، بينما احتل مصطلحي "تنمية المجتمع وخدمة البيئة"، و"شئون المجتمع وتنمية البيئة" المرتبة الثالثة بنسبة (٧,٧%) لكل منهما بالتساوي.

ونستنتج مما سبق أن أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات كانوا أكثر رغبة في تغيير هذا المصطلح الحالي عنه بمجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات. كذلك تفضيل مصطلح "تنمية المجتمع والبيئة" بالمرتبة الثانية بالنسبة للمجموعتين.

وبسؤال أفراد عينة الدراسة عن المعوقات المرتبطة بالمفهوم، والتي تؤثر في أداء الجامعة لدورها في مجال تنمية المجتمع والبيئة وتحد منه، جاءت استجاباتهم على النحو التالي:

جدول (١١)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول المعوقات المرتبطة بالمفهوم

م. ٨	الاستجابة / العبارات	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
٨/ ١	حداثة مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع.	١٦	٥١,٦	١
٨/ ٢	حداثة مفهوم تنمية الكلية/ المعهد للمجتمع.	١٥	٤٨,٤	٢
٨/ ٣	عدم وضوح مفهوم تنمية المجتمع لدى أعضاء هيئة التدريس.	١٥	٤٨,٤	٢

لقد كشفت البيانات الإحصائية بالجدول السابق على أن "حداثة مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع" تشكل عائقاً رئيسياً يحد من دورها في المجال، حيث بلغت نسبة من وافقوا على ذلك من مجموع أفراد العينة (٥١,٦%)، بينما تساوي كل من "حداثة مفهوم تنمية الكلية/ المعهد للمجتمع" و"عدم وضوح مفهوم تنمية

المجتمع لدى أعضاء هيئة التدريس" في أهميتهم كمعوقات للدور من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك بنسبة (٤٨,٤%) لكل منها.

ويدل ذلك على غموض مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع، وعدم وضوح أبعاد الدور التي تقوم به الجامعة في هذا المجال بالنسبة لجميع الفئات، بها من طلاب وأعضاء هيئة تدريس وعاملون، وعلى جميع المستويات القيادية والإدارية.

كذلك يدل على ضعف الدور الإعلامي والتثقيفي الذي تقوم به الجامعة للتوعية بدورها وأهدافها في هذا المجال للمجتمع داخل الجامعة، حتى يمكنهم تفهم أبعاد هذا الدور والمشاركة به عن وعي واقتناع.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة التي ارتبطت بحداثة هذا المفهوم بالجامعة، والتي أظهرت أن عدم وضوح مفهوم خدمة المجتمع وتنميته لدى الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس يحد من هذا الدور ويقلل من المساهمة فيه أيضاً، ويرجع ذلك إلى أن استحداث هذه الوظيفة لم يسبقه دورات وندوات لمعرفة جوانب هذا الدور وأبعاده، حيث يعتقد الكثير من أعضاء هيئة التدريس أن خدمة المجتمع تعني تنظيف الشوارع، والميادين، وتجميلها وزرع الأشجار وبالتالي يعارض في وجود هذه الوظيفة بالمرة [١].

جدول (١٢)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول المعوقات المرتبطة بالمفهوم

طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٨	النوع						التخصص الأكاديمي للكلية					
	أنثى (٧)			ذكر (٢٤)			كليات نظرية (١٨)			كليات عملية (١٣)		
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
١/٨	٤	٥٧,١	١	١٢	٥٠	٢	١٠	٥٥,٦	١	٦	٤٦,٢	١
٢/٨	٢	٢٨,٦	٣	١٣	٥٤,٢	١	١٠	٥٥,٦	١	٥	٣٨,٥	٢
٣/٨	٣	٤٢,٩	٢	١٢	٥٠	٢	٩	٥٠	٢	٦	٤٦,٢	١

(١) محمد محمد عبد الحليم، محمد علي عزب: مرجع سابق . ص٨٤

جدول (١٣)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول المعوقات المرتبطة بالمفهوم طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٨	مكان الجامعة								سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
٨/ ١	١٠	٥٨,٨	٢	٣	٤٢,٩	٢	٣	٤٢,٩	١	١٠	٥٥,٦	٢	٦	٤٦,٢	١
٨/ ٢	٧	٤١,٢	٣	٥	٧١,٤	١	٣	٤٢,٩	١	١٠	٥٥,٦	٢	٥	٣٨,٥	٢
٨/ ٣	١١	٦٤,٧	١	٣	٤٢,٩	٢	١	١٤,٣	٢	١١	٦١,١	١	٤	٣٠,٨	٣

من الإجابات الواردة بالجدول (١٢) يتضح اتفاق آراء أكثر من نصف أفراد مجموعة الإناث (٥٧,١%) على أن المعوق الرئيسي الذي يحد من دور الجامعة في تنمية المجتمع، والمرتبط بالمفهوم هو "حداثة مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع"، يليه في الأهمية "عدم وضوح المفهوم لدى أعضاء هيئة التدريس" وذلك بنسبة (٤٢,٩%)، ثم "حداثة مفهوم تنمية الكلية/ المعهد للمجتمع" بنسبة (٢٨,٦%).

كما أوضحت البيانات بالجدول اتفاق (٥٤,٣%) من أفراد مجموعة الذكور على أن المعوق الأكثر أهمية ويحد من دور الجامعة في المجال قد تمثل في "حداثة مفهوم تنمية الكلية/ المعهد للمجتمع"، بينما حصل المعوقان الآخران على نفس النسبة (٥٠%) مما يدل على تساوي أهميتهم كمعوقات تحد من هذا الدور من وجهة نظر نصف أفراد المجموعة. ونستنتج من ذلك أن هناك غموض في أبعاد هذا الدور على مستوى الكليات بمجموعة الذكور أكثر منها بمجموعة الإناث. مما يلزم تفعيل دور أفراد المجموعة على مستوى الكليات.

كما أوضحت بيانات الجدول السابق أن المعوقات المرتبطة "حداثة مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع"، و"حداثة تنمية الكلية/ المعهد للمجتمع" هي المعوقات الأكثر أهمية في الحد من هذا الدور وذلك من وجهة نظر أكثر من نصف أفراد مجموعة الكليات النظرية (٥٥,٦%)، يليهم "عدم وضوح المفهوم لدى أعضاء هيئة التدريس" وذلك بنسبة (٥٠%).

بينما اتضح بالنسبة للكليات العملية أن "حداثة مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع" و"عدم وضوح المفهوم لدى أعضاء هيئة التدريس" هي العوائق الأكثر أهمية من وجهة نظر (٤٦,٢%) يليهم "حداثة مفهوم تنمية الكلية للمجتمع" بنسبة (٣٨,٥%).

يتضح من ذلك أن "مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع" هو العائق الرئيسي للحد من هذا الدور من وجهة نظر أفراد المجموعتين.

كشفت البيانات الإحصائية بالجدول (١٣) أن عدم وضوح المفهوم لدى أعضاء هيئة التدريس" يشكل العائق الأول من حيث الأهمية للحد من هذا الدور من وجهة نظر أفراد مجموعة الجامعة بالقاهرة

وذلك بنسبة (٦٤,٧%)، يليه "حداثة مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع" وذلك بنسبة (٥٨,٨%)، ثم "مفهوم حداثة تنمية الكلية/ المعهد للمجتمع" بنسبة (٤١,٢%).

كما أجمعت آراء أكثر من ثلثي أفراد العينة (٧١,٤%) بمجموعة الجامعة بالفيوم أن "حداثة مفهوم تنمية الكلية/ المعهد" هو الذي يحد من دور الجامعة في مجال تنمية المجتمع والبيئة بالمرتبة الأولى، يليه في المرتبة الثانية من حيث الأهمية كل من "حداثة مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع"، "عدم وضوح هذا المفهوم لدى الأعضاء" وذلك بنسبة (٤٢,٩%) لكل منهما بالتساوي.

كما تبين أن أفراد مجموعة الجامعة بني سويف بنسبة (٤٢,٩%) قد اتفقوا على أن كل من "حداثة مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع" و"حداثة مفهوم تنمية الكلية للمجتمع" هي المعوقات الأكثر أهمية من وجهة نظرهم للحد من هذا الدور، يليهم "حداثة هذا المفهوم لدى الأعضاء" بنسبة (١٤,٣%).

ونستنتج من ذلك ضرورة توعية أعضاء هيئة التدريس جامعة القاهرة، بأبعاد دور الجامعة والكلية في هذا المجال بشكل رئيسي، بينما أتضح ضرورة تحديد دور الكلية/ المعهد بدقة في مجال تنمية المجتمع والبيئة، بمجموعة الجامعة بالفيوم وبني سويف بصفة خاصة.

كما أظهرت بيانات الجدول السابق اتفاق رأي (٦١,١%) من أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات على أن "عدم وضوح المفهوم لدى الأعضاء" هو المعوق الأساسي للدور، في حين تساوى في الأهمية كل من "حداثة مفهوم تنمية الجامعة والكلية للمجتمع" وذلك بنسبة (٥٥,٦%).

بينما اتفقت وجهة نظر بعض أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات على أن العائق الأول للدور يتمثل في "حداثة مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع" بنسبة (٤٦,٢%)، يليه في الأهمية "حداثة مفهوم تنمية الكلية للمجتمع" بنسبة (٣٨,٥%)، ثم "عدم وضوح المفهوم لدى الأعضاء" بنسبة (٣٠,٨%).

وبذلك نستنتج ضرورة التوعية بدور الجامعة في مجال تنمية المجتمع لأعضاء هيئة التدريس بمجموعة سنوات الخبرة أقل من ثلاث سنوات بصفة خاصة.

المحور الثالث: عوامل ترتبط بدور الكلية في تنمية المجتمع والبيئة ومعوقات هذا الدور:

تعد عملية إعداد الخطط والبرامج التي تكفل تحقيق دور الجامعة وكلياتها في تنمية المجتمع والبيئة من أولى المهام التي اهتمت بها القوانين والقرارات المنظمة لدور الجامعة في هذا المجال، لذلك هدفت الدراسة لتعرف مدى وجود هذه الخطط بكليات الجامعة ومعاهدها.

جدول (١٤)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول وجود خطة سنوية لتنمية المجتمع والبيئة

م. ٩	العبارات / الاستجابة	العينة الكلية ٣١	
		نعم	
		ك	%
٩	هل توجد خطة سنوية لتنمية المجتمع والبيئة بالكلية/ المعهد؟	٢٢	٧١

يتضح من هذا الجدول أن غالبية أفراد العينة أقروا بوجود خطة سنوية بالكلية/ المعهد لتنمية المجتمع والبيئة، وذلك بنسبة (٧١%) من إجمالي نسب العينة، في مقابل (٢٩%) من مجموع أفراد العينة لم يوافقوا على ذلك.

ويدل ذلك على وعي وإدراك هذه الكليات، لأبعاد دورها في تنمية المجتمع والحرص على أدائه بشكل منظم، وفي إطار محدد وشامل.

جدول (١٥)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول وجود خطط سنوية لتنمية المجتمع والبيئة طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٩	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية			
	أنثى (٧)		ذكر (٢٤)		كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم	
٩	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
	٦	٨٥,٧	١٦	٦٦,٧	١٣	٧٢,٢	٩	٦٩,٢

جدول (١٦)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول وجود خطط سنوية لتنمية المجتمع والبيئة طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٩	مكان الجامعة						سنوات الخبرة			
	القاهرة (١٧)		الفيوم (٧)		بني سويف (٧)		أقل من ٣ (١٨)		أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٩	١١	٦٤,٧	٦	٨٥,٧	٥	٧١,٤	١٣	٧٢,٢	٩	٦٩,٢

يتضح من الجدول (١٥) أن أفراد مجموعة الإناث قد وافقت على وجود خطة سنوية للكلية في تنمية المجتمع والبيئة، بنسبة (٨٥,٧%) في مقابل (٦٦,٧%) لمجموعة الذكور. وهذا يدل على أن مجموعة الإناث كن أكثر إدراكاً لأهمية الخطة في العمل لتنمية المجتمع والبيئة، وكذلك على ضرورة توافرها بشكل سنوي.

كما تبين من بيانات الجدول السابق أيضاً أن مجموعتي الكليات النظرية والكليات العملية كانت على نفس القدر تقريباً من الاهتمام بتواجد خطة سنوية للكليات بما فيها تنمية المجتمع، وذلك بنسبة (٧٢,٢%) للكليات النظرية مقابل (٦٩,٢%) للكليات العملية.

بينما أظهرت بيانات الجدول (١٦) أن كليات الجامعة بالفيوم كانت أكثر حرصاً على تواجد خطط سنوية بها لتنمية المجتمع والبيئة عنها بالجامعة بالقاهرة وبني سويف، يليها كليات الجامعة ببني سويف

عنها بالقاهرة، وذلك بنسبة (٦٤,٧%) للجامعة بالقاهرة، (٨٥,٧%) للجامعة بالفيوم، (٧١,٤%) للجامعة ببني سويف.

كما اتضح من الجدول السابق أيضاً تقارب نسبة من وافقوا من الأفراد بكل من مجموعتي سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات ومجموعة الخبرة لأكثر من ٣ سنوات على تواجد تلك الخطط السنوية لتنمية المجتمع وذلك بنسبة (٧٢,٢%) للمجموعة الأولى في مقابل (٦٩,٢%) للمجموعة الثانية.

وبسؤال أفراد العينة عن كيفية وضع الخطط السنوية في تنمية المجتمع والبيئة بالكلية/ المعهد، تبين ما يلي:

جدول (١٧)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول كيفية وضع خطة تنمية المجتمع والبيئة

م. ١٠	العبارات / الاستجابة	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
١٠/ ١	يتم وضع الخطة من قبل مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.	٥	١٦,١	٣
١٠/ ٢	يتم وضع الخطة من قبل لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكلية/ المعهد.	١٤	٤٥,٢	١
١٠/ ٣	توضع الخطة بناء على توجيهات عميد الكلية/ المعهد فقط.	٤	١٢,٩	٤
١٠/ ٤	توضع الخطة من خلال وكيل الكلية/ المعهد فقط.	-	-	
١٠/ ٥	توضع الخطة من خلال اجتماعات تعقد بين وكيل الكلية/ المعهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ومديري المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص.	١٠	٣٢,٣	٢
١٠/ ٦	يتم وضع الخطة في إطار دور المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص ومتطلبات المؤسسات المجتمعية.	٤	١٢,٩	٤

يتضح من الجدول السابق إجماع آراء (٤٥,٢%) من مجموع أفراد العينة على أن الخطة يتم وضعها من قبل لجنة شئون خدمة المجتمع بالكلية/ المعهد، بينما أفاد البعض الآخر أن الخطة يتم وضعها من خلال الاجتماعات المشتركة بين وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع، ومديري المراكز والوحدات" التابعة لهذه الكليات، وذلك بنسبة (٣٢,٣%) من إجمالي نسب العينة.

بينما اتفق (١٦,١%) من مجموع أفراد العينة على أن الخطة يتم وضعها من قبل مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، في حين تساوت في النسبة كل من طرق "وضع الخطة بناء على توجيهات العميد" و"وضع الخطة في إطار دور المراكز والوحدات ومتطلبات المؤسسات المجتمعية" وذلك بنسبة (١٢,٩%) لكل منهما. ولم يوافق أي من أفراد العينة على أن الخطة توضع من قبل وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

نستنتج مما سبق عرضه أن خطط تنمية المجتمع توضع بشكل رئيسي من قبل لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وذلك في نصف كليات ومعاهد الجامعة وفروعها تقريباً، حيث إن هذه اللجنة هي المسئولة بالفعل عن ذلك.

كما يتضح كذلك اختلاف الممارسة في أداء هذا الدور تبعاً لكل كلية أو معهد، حيث تبين وجود اختلاف كبير في استجابات العينة بالموافقة على طرق وضع الخطة، حتى وصلت بعضها إلى حد الفردية في الأداء.

ومن هنا يبرز قصور الدور الذي تقوم به هذه اللجنة على مستوى كليات الجامعة ومعاهدها، وكذلك قصور دور وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة حيث إنه المسئول عن الإشراف على إعداد تلك الخطط في تنمية المجتمع والبيئة على مستوى كليات ومعاهد الجامعة .

جدول (١٨)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول كيفية وضع خطة تنمية المجتمع والبيئة طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ١٠	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية			
	أنثى (٧)		ذكر (٢٤)		كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
١٠/ ١	٢	٢٨,٦	٣	٣	١٢,٥	٣	٤	٢٢,٢	٣	١	٧,٧	٤
١٠/ ٢	٤	٥٧,١	١	١٠	٤١,٧	١	٧	٣٨,٩	١	٧	٥٣,٨	١
١٠/ ٣	١	١٤,٣	٤	٣	١٢,٥	٣	٣	١٦,٧	٤	١	٧,٧	٤
١٠/ ٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٠/ ٥	٤	٥٧,١	١	٦	٢٥	٢	٥	٢٧,٨	٢	٥	٣٨,٥	٢
١٠/ ٦	٣	٤٢,٩	٢	١	٤,٢	٤	١	٥,٦	٥	٣	٢٣,١	٣

جدول (١٩)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول كيفية وضع خطة تنمية المجتمع والبيئة طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ١٠	مكان الجامعة						سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)		الفيوم (٧)		بني سويف (٧)		أقل من ٣ (١٨)		أكثر من ٣ (١٣)			
	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
١٠/ ١	٣	١٧,٦	٣	١	١٤,٣	٣	١	١٤,٣	٣	٤	٢٢,٢	٢	١	٧,٧	٥
١٠/ ٢	٧	٤١,٢	١	٣	٤٢,٩	١	٤	٥٧,١	١	٧	٣٨,٩	١	٧	٥٣,٨	١
١٠/ ٣	٢	١١,٨	٤	٢	٢٨,٦	٢	–	–	–	٢	١١,١	٣	٢	١٥,٤	٤
١٠/ ٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٠/ ٥	٥	٢٩,٤	٢	٢	٢٨,٦	٢	٣	٤٢,٩	٢	٤	٢٢,٢	٢	٦	٤٦,٢	٢
١٠/ ٦	٢	١١,٨	٤	١	١٤,٣	٣	١	١٤,٣	٣	–	–	–	٤	٣٠,٨	٣

يتضح من الإجابات الواردة بالجدول (١٨) أنه قد وافقت (٥٧,١%) من أفراد مجموعة الإناث أن الخطة يتم وضعها بالمرتبة الأولى من قبل "لجنة شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكلية" ومن خلال "الاجتماعات المشتركة بين وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع ومديري المراكز والوحدات"، بينما جاء في المرتبة الأخيرة "أن الخطة توضع بناء على تعليمات العميد" وذلك بنسبة (١٤,٣%)، كما توزعت استجاباتهم بالموافقة على باقي عبارات السؤال بنسب متفاوتة، في حين لم تعطي أفراد المجموعة أي استجابة على أن "الخطة يتم وضعها من خلال وكيل خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكليات.

كذلك اتضح إجماع رأي (٤١,٧%) من أفراد مجموعة الذكور على أن الخطة السنوية للكلية في تنمية المجتمع والبيئة، توضع بشكل رئيسي من قبل "لجنة خدمة المجتمع بالكليات"، بينما جاء في الترتيب الأخير "وضع الخطة في إطار دور المراكز ومتطلبات المؤسسات المجتمعية وذلك بنسبة (٤,٢%). ولم تعطي أفراد المجموعة أي استجابة على وضع الخطة من خلال وكيل خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكليات والمعاهد.

ونستنتج مما سبق أن خطة تنمية المجتمع والبيئة بمجموعتي الإناث والذكور توضع بشكل رئيسي من قبل لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكليات والمعاهد الجامعية.

كذلك أظهرت البيانات بالجدول السابق أن "الخطة يتم وضعها من قبل لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكلية" في المرتبة الأولى، وقد وافق على ذلك (٣٨,٩%) من أفراد مجموعة الكليات النظرية، في حين جاء "وضع الخطة في إطار دور المراكز ومتطلبات المؤسسات المجتمعية" في المرتبة الأخيرة من وجهة نظر (٥,٦%) منهم.

كذلك تبين إجماع آراء (٥٣,٨%) من أفراد مجموعة الكليات العملية على أن الخطة يتم وضعها من قبل لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكليات والمعاهد بشكل أساسي، بينما حصلت "وضع الخطة من خلال العميد" و"وضع الخطة من خلال مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة" على أقل استجابات موافقة وذلك بنسبة (٧,٧%) لكل منهما بالتساوي.

ولم يعطي أفراد المجموعتين أي استجابات موافقة على أن الخطة توضع من قبل وكيل الكلية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، كما توزعت هذه الاستجابات على باقي العبارات بنسب متفاوتة في المجموعتين. ومما سبق يتضح أن الخطة توضع من قبل لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بشكل رئيسي بالمجموعتين.

كذلك يتضح من الجدول (١٩) أن (٤١,٢%) من أفراد مجموعة الجامعة بالقاهرة قد أجمعوا على أن الخطة يتم وضعها من قبل لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكلية" بالمرتبة الأولى، بينما توضع بالمرتبة الأخيرة من قبل كل من "عميد الكلية" و"في إطار دور المراكز ومتطلبات المؤسسات المجتمعية" وذلك بنسبة (١١,٨%) لكل منهما بالتساوي.

كذلك تبين أن أفراد الجامعة بالفيوم قد وافقوا بنسبة (٤٢,٩%) منهم على أن الخطة السنوية في مجال تنمية المجتمع توضع من قبل "لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكلية" في المقام الأول، بينما

حصل وضع الخطة من خلال "مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، و"دور المراكز ومتطلبات المؤسسات المجتمعية" على أقل استجابات موافقة بنسبة (١٤,٣%) لكل منهما بالتساوي.

كذلك دلت البيانات بالجدول على أن أفراد الجامعة ببني سويف قد وافقوا على أن الخطة توضع بشكل رئيسي من قبل لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة" وذلك بنسبة (٥٧,١%)، في حين حصل وضع الخطة من قبل "مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة" و"في إطار دور المراكز ومتطلبات المؤسسات المجتمعية" على نسبة ضعيفة وهي (١٤,٣%) لكل منهما بالتساوي.

ويتضح مما سبق أن الخطة السنوية للكليات والمعاهد في تنمية المجتمع والبيئة، توضع من قبل لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالمرتبة الأولى، من وجهة نظر أفراد مجموعات الجامعة بالقاهرة والفيوم وبني سويف، كما أظهرت البيانات بالجدول السابق اتفاق الرأي بين أفراد مجموعتي سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات، والأكثر من ثلاث سنوات، على أن الخطة توضع بالمرتبة الأولى في الكليات والمعاهد من قبل لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وذلك بنسبة (٣٨,٩%) للمجموعة الأولى، في مقابل (٥٣,٨%) للمجموعة الثانية. كما أن وضع الخطة "بناء على توجيهات العميد" قد حصل على أقل استجابات موافقة من وجهة نظر أفراد المجموعة الأولى بنسبة (١١,١%)، في حين حصل عليها في المجموعة الثانية "وضع الخطة من قبل مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة" بنسبة (٧,٧%).

هناك العديد من المعوقات التي تحد من دور الكلية/ المعهد في تنمية المجتمع والبيئة، تفاوتت في أهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (٢٠)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات دور الكلية في تنمية المجتمع

م. ١١	الاستجابة / العبارات	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
١١/ ١	عدم الوضوح الكافي لأهداف الكلية/ المعهد في تنمية المجتمع والبيئة.	١١	٣٥,٥	٦
١١/ ٢	عدم توزيع الأدوار الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة على الأقسام العلمية بالكلية/ المعهد.	١٨	٥٨,١	٤
١١/ ٣	عدم وجود هيئة مكتبية معاونة لوكيل الكلية/ المعهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.	٢٢	٧١	٢
١١/ ٤	عدم وجود خطة شاملة للكلية/ المعهد لمواجهة المشاكل التنموية والبيئية.	١٦	٥١,٦	٥
١١/ ٥	ضعف نظم الرقابة والمتابعة لدور الكلية/ المعهد في تنمية المجتمع والبيئة.	٩	٢٩	٧
١١/ ٦	نقص الموارد المالية اللازمة لدعم أنشطة الكلية/ المعهد في تنمية المجتمع والبيئة.	٢٤	٧٧,٤	١
١١/ ٧	عدم إدراك مؤسسات المجتمع لدور الكلية/ المعهد في تنمية المجتمع والبيئة.	٢٠	٦٤,٥	٣

يتضح من الإجابات الواردة بالجدول السابق أنه أجمعت آراء (٧٧,٤%) من مجموع أفراد العينة على أن "نقص الموارد المالية لدعم أنشطة الكليات في تنمية المجتمع والبيئة" يعد المعوق الأكثر أهمية في الحد من دور الكليات والمعاهد في هذا المجال، وبذلك يحتل الترتيب الأول. في حين احتل معوق "عدم وجود هيئة مكتبية لمعاونة وكيل شئون خدمة المجتمع" الترتيب الثاني بنسبة (٧١%) من إجمالي نسب العينة، يليه في الترتيب الثالث معوق "عدم إدراك مؤسسات المجتمع لدور الكليات في المجال" وذلك بنسبة (٦٤,٥%).

كما جاء في الترتيب الرابع معوق "عدم توزيع الأدوار الخاصة بهذا الدور على الأقسام العلمية بالكلية أو المعهد وذلك بنسبة (٥٨,١%) من إجمالي نسب العينة. أما الترتيب الخامس فقد أحتله معوق "عدم وجود خطة بالكلية/ المعهد لمواجهة المشاكل التنموية والبيئية" بنسبة (٥١,٦%)، في حين حصل معوق "غموض أهداف الكلية في تنمية المجتمع" على الترتيب السادس بنسبة (٣٥,٥%)، أما المعوق الأقل أهمية وجاء في الترتيب السابع بنسبة (٢٩%) "ضعف نظم الرقابة والمتابعة على دور الكلية في تنمية المجتمع".

مما سبق نستنتج أن العامل المادي هو المعوق الرئيسي في الحد من قدرة الكلية على ممارسة دورها في تنمية المجتمع والبيئة.

كذلك اتضح أن وظيفة وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، قد أضيفت على مستوى الكليات والمعاهد بدون دراسة مسبقة بدرجة كافية، وبدون توفير الإمكانات المادية والبشرية الكافية لمساعدته في أداء مهام وظيفته. ومما يؤكد هذه النتيجة، ما حصلت عليه الباحثة من رسم تخطيطي للهيكل التنظيمي لبعض كليات الجامعة موضح به الإدارات والهيئات المعاونة للوكلاء الآخرون بالكلية فقط، أما وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع فلا يتبعه سوى مكتب خاص برئيس مكتب الوكيل[1].

كذلك تبين قصور دور الإعلام الجامعي في تعريف مؤسسات المجتمع بدور ،وخدمات الكلية/ المعهد في تنمية المجتمع ،مما يدل علي ضعف التعاون بين هذه الكليات مع هذه المؤسسات . كذلك اتضح أن أكثر من نصف هذه الكليات تمارس دورها في هذا المجال بدون خطة تشمل دراسة وافية لمشكلات المجتمع. وتخالف هذه النتيجة ما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية من قبل والتي أوضحت أن أكثر من ثلثي أفراد العينة قد أقروا بوجود خطط سنوية للكلية/ المعهد لتنمية المجتمع والبيئة .

كذلك اتضح أن هناك غموض في أهداف الكلية /المعهد في هذا المجال، والحاجة إلى تحديدها بدقة. كما كشفت البيانات السابقة على ضعف مشاركة الأقسام العلمية في تنمية المجتمع ببعض الكليات والمعاهد بالجامعة وفروعها . وكذلك أن هناك ضعف في نظم الرقابة والمتابعة والتقويم في البعض الأخر منها ،وقد أعتبر معوقاً لدورها في هذا المجال .

---

(1) انظر ملحق رقم (١٧) الهيكل التنظيمي لكليات (الآداب/ الحقوق/ التجارة/ دار العلوم/ الصيدلة) بجامعة القاهرة.

جدول (٢١)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات دور الكلية في تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ١١	النوع						التخصص الأكاديمي للكلية					
	أنثى (٧)			ذكر (٢٤)			كليات نظرية (١٨)			كليات عملية (١٣)		
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
١١/ ١	٢	٢٨,٦	٥	٩	٣٧,٥	٥	٨	٤٤,٤	٤	٣	٢٣,١	٥
١١/ ٢	٤	٥٧,١	٣	١٤	٥٨,٣	٣	٩	٥٠	٣	٩	٦٩,٢	٢
١١/ ٣	٥	٧١,٤	٢	١٧	٧٠,٨	٢	١٣	٧٢,٢	١	٩	٦٩,٢	٢
١١/ ٤	٣	٤٢,٩	٤	١٣	٥٤,٢	٤	١٠	٥٥,٦	٢	٦	٤٦,٢	٣
١١/ ٥	٢	٢٨,٦	٥	٧	٢٩,٢	٦	٥	٢٧,٨	٥	٤	٣٠,٨	٤
١١/ ٦	٦	٨٥,٧	١	١٨	٧٥	١	١٣	٧٢,٢	١	١١	٨٤,٦	١
١١/ ٧	٦	٨٥,٧	١	١٤	٥٨,٣	٣	٩	٥٠	٣	١١	٨٤,٦	١

جدول (٢٢)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات دور الكلية في تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ١١	مكان الجامعة									سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)		
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
١١/ ١	٥	٢٩,٤	٤	٤	٥٧,١	٤	٢	٢٨,٦	٥	٨	٤٤,٤	٤	٣	٢٣,١	٥
١١/ ٢	٨	٤٧,١	٣	٦	٨٥,٧	٢	٤	٥٧,١	٣	١٠	٥٥,٦	٣	٨	٦١,٥	٣
١١/ ٣	١١	٦٤,٧	١	٦	٨٥,٧	٢	٥	٧١,٤	٢	١٤	٧٧,٨	١	٨	٦١,٥	٣
١١/ ٤	٩	٥٢,٩	٢	٤	٥٧,١	٤	٣	٤٢,٩	٤	١١	٦١,١	٢	٥	٣٨,٥	٤
١١/ ٥	٣	١٧,٦	٥	٣	٤٢,٩	٥	٣	٤٢,٩	٤	٦	٣٣,٣	٥	٣	٢٣,١	٥
١١/ ٦	١١	٦٤,٧	١	٧	١٠٠	١	٦	٨٥,٧	١	١٤	٧٧,٨	١	١٠	٧٦,٩	١
١١/ ٧	٩	٥٢,٩	٢	٥	٧١,٤	٣	٦	٨٥,٧	١	١١	٦١,١	٢	٩	٦٩,٢	٢

تكشف البيانات الإحصائية بالجدول (٢١) أن أفراد مجموعة الإناث بنسبة (٨٥,٧%) قد أجمعوا على أن أهم المعوقات التي تواجه الكليات في مجال تنمية المجتمع والبيئة وتحد من دورها فيه تمثلت في "نقص الموارد المالية اللازمة لدعم أنشطة الكليات في هذا المجال" و"عدم إدراك مؤسسات المجتمع لدور الكلية/ المعهد في المجال"، بينما جاءت أقل هذه المعوقات أهمية من وجهة نظر (٢٨,٦%) من أفراد

المجموعة "عدم الوضوح الكافي لأهداف الكلية في المجال" و"ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم لدور الكليات في تنمية المجتمع والبيئة".

كذلك اتضح من الجدول السابق إجماع آراء (٧٥%) من أفراد مجموعة الذكور على أن السبب الأول للحد من دور الكلية في تنمية المجتمع والبيئة هو "نقص الموارد المالية لدعم أنشطة الكلية في المجال"، في حين جاء السبب الأقل أهمية من وجهة نظر (٢٩,٢%) من أفراد المجموعة هو "ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم لدور الكلية في مجال تنمية المجتمع والبيئة ".

ونستنتج مما سبق أن العامل المادي هو المعوق الأكثر تأثيراً في الحد من دور الكليات في تنمية المجتمع والبيئة كذلك أن ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم لدور الكليات والمعاهد في المجال هو المعوق الأقل تأثيراً من وجهة نظراً أفراد المجموعتين.

كما أظهرت البيانات بالجدول السابق كذلك اتفاق الرأي بين (٧٢,٢%) من أفراد مجموعة الكليات النظرية، على أن المعوقان التاليان هما الأكثر أهمية وتأثيراً في الحد من دور الكلية في مجال تنمية المجتمع والبيئة، وهما "عدم وجود هيئة مكتبية معاونة لوكيل شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكليات والمعاهد" و"نقص الموارد اللازمة لدعم أنشطة الكلية في المجال"، بينما جاء المعوق الأقل أهمية من وجهة نظر (٤٤,٤%) منهم هو "عدم الوضوح الكافي لأهداف الكلية في المجال".

كذلك تبين من هذا الجدول أن بعض أفراد مجموعة الكليات العملية قد أجمعت بنسبة (٨٤,٦%) أن معوقات دور الكلية في تنمية المجتمع والبيئة ــ جاءت بشكل رئيسي متمثلة في "نقص الموارد المالية اللازمة لدعم أنشطة الكلية في المجال" و"عدم إدراك مؤسسات المجتمع لدورها في هذا المجال"، بينما أعتبر معوق "عدم الوضوح الكافي لأهداف الكلية في تنمية المجتمع والبيئة" هو الأقل أهمية بنسبة (٢٣,١%).

مما سبق نستنتج أن نقص الموارد المالية لدعم أنشطة الكليات في المجال هي السبب الرئيسي في الحد من دور الكليات والمعاهد بالمجموعتين، وكذلك تمثل السبب الأقل أهمية من وجهة نظر أفراد المجموعتين في غموض أهداف الكلية في هذا المجال.

كما يتضح من الإجابات بالجدول (٢٢) اتفاق (٦٤,٧%) من أفراد مجموعة الجامعة بالقاهرة على أن معوق دور الكلية في تنمية المجتمع والبيئة الذي يحتل الترتيب الأول قد جاء متمثلا في "نقص الموارد المالية اللازمة لدعم أنشطة الكلية في المجال"، وكذلك "عدم وجود هيئة مكتبية معاونة وكيل شئون خدمة المجتمع بالكلية/ المعهد"، أما المعوق الذي احتل الترتيب الأخير من وجهة نظر (١٧,٦%) من أفراد المجموعة هو "ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم لدور الكلية في تنمية المجتمع والبيئة".

كما اتضح من الجدول السابق كذلك أنه أجمعت آراء جميع أفراد مجموعة الجامعة بالفيوم بنسبة (١٠٠%) على أن السبب الأكثر أهمية وتأثيراً في الحد من أنشطة الكلية في تنمية المجتمع هو "نقص الموارد المالية لدعم أنشطة الكليات في المجال"، بينما جاء السبب الأقل تأثيراً هو "ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم على دور الكلية في هذا المجال" بنسبة (٤٢,٩%).

أما مجموعة الجامعة ببني سويف فقد حددت الأسباب الرئيسة في الحد من دور الكلية/ المعهد في المجال في "نقص الموارد المالية لدعم أنشطة الكلية في المجال" و"عوامل إدراك مؤسسات المجتمع لدور هذه الكليات في تنمية المجتمع والبيئة"، بنسبة (٨٥,٧%). في حين جاء السبب الأقل أهمية من وجهة نظر (٢٨,٦%) من أفراد المجموعة في "عدم الوضوح الكافي لأهداف الكلية في المجال".

ونستنتج مما سبق أن عدم توافر الموارد المالية بالكليات لدعم أنشطتها في تنمية المجتمع والبيئة يحد من دورها في المجال ويحول دون تنفيذه، من وجهة نظر أفراد مجموعات الجامعة الثلاث.

كما كشفت البيانات الإحصائية بالجدول السابق على أن أفراد كل من مجموعتي سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات والأكثر من ثلاث سنوات، قد وافقت على أن "نقص الموارد المالية لدعم أنشطة الكليات/ المعاهد في تنمية المجتمع والبيئة" هو السبب الأول في الحد من دورها فيه، وذلك بنسبة (٧٧,٨%) للمجموعة الأولى مقابل (٧٦,٩%) للمجموعة الثانية. كذلك أن السبب الأخير والأقل أهمية في الحد من هذا الدور تمثل في "ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم على دور الكلية في المجال" وذلك بنسبة (٣٣,٣%) للمجموعة الأولى مقابل (٢٣,١%) للمجموعة الثانية.

المحور الرابع: عوامل ترتبط بدور المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص في تنمية المجتمع والبيئة ومعوقات هذا الدور:

بسؤال أفراد العينة عن وجود تنسيق وتعاون بين المراكز (أو الوحدات) ذات الطابع الخاص داخل الكلية/ المعهد، جاءت إجاباتهم موضحة على النحو التالي:

جدول (٢٣)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول وجود تعاون بين المراكز داخل الكلية

م.	العبارات / الاستجابة	العينة الكلية ٣١	
		نعم	
		ك	%
١٢	هل يوجد تنسيق وتعاون بين المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص داخل الكلية/ المعهد ؟	١٨	٥٨,١

يتضح من الجدول السابق أن أجمعت آراء (٥٨,١%) من مجموع أفراد العينة على وجود تنسيق وتعاون بين المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص داخل الكلية/ المعهد، مقابل (٤١,٩%) من أفراد العينة لم يوافقوا على ذلك.

ويدل ذلك على وجود تنسيق وتعاون بين المراكز والوحدات داخل ما يقرب من ثلثي الكليات والمعاهد فقط على مستوى الجامعة وفروعها، وربما يعزى ذلك إلى اختلاف الأدوار أو الأنشطة التي تقوم بها هذه المراكز، أو اختلاف مجالات العمل المتخصصة لكل منها عن الأخرى مما لا يتيح مجالاً فسيحاً للتعاون.

جدول (٢٤)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول وجود تعاون بين المراكز داخل الكلية طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م.	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية			
	أنثى (٧)		ذكر (٢٤)		كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١٢	٥	٧١,٤	١٣	٥٤,٢	٩	٥٠	٩	٦٩,٢

جدول (٢٥)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول وجود تعاون بين المراكز داخل الكلية طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م.	مكان الجامعة						سنوات الخبرة			
	القاهرة (١٧)		الفيوم (٧)		بني سويف (٧)		أقل من ٣ (١٨)		أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١٢	١٣	٧٦,٥	١	١٤,٣	٤	٥٧,١	١٠	٥٥,٦	٨	٦١,٥

يتضح من الجدول (٢٤) وجود تعاون بين المراكز والوحدات داخل الكليات بكل من مجموعتي الإناث والذكور وذلك بنسبة (٧١,٤%) لمجموعة الإناث في مقابل (٥٤,٢%) لمجموعة الذكور، ويدل ذلك على وجود هذا التعاون بشكل أكبر، في الكليات التابعة لمجموعة الإناث، عنه بالكليات لمجموعة الذكور.

كما يظهر من هذا الجدول كذلك، أن هناك تعاون بين المراكز والوحدات بالكليات العملية بصورة أكبر مما هي عليه بالكليات النظرية، حيث بلغت تلك النسب من موافقة استجابات أفراد المجموعتين (٥٠%) للكليات النظرية في مقابل (٦٩,٢%) للكليات العملية.

من الجدول (٢٥) يتضح أن المراكز والوحدات بكليات الجامعة بالقاهرة تتعاون فيما بينها أكثر من تعاون تلك المراكز والوحدات في الجامعة بالفيوم وبني سويف. كذلك يتبين ضرورة تعزيز التعاون بين المراكز وبعضها داخل كليات الجامعة بالفيوم، حيث حصلت على أقل عدد من الاستجابات بالموافقة على وجود هذا التعاون .وربما يعزي ذلك أيضاً إلي أن بعض هذه الكليات لا يوجد بها سوي وحدة ،أو مركز واحد فقط، وجاءت النسب كالتالي (٧٦,٥%)، (١٤,٣%)، (٥٧,١%) لمجموعات القاهرة والفيوم وبني سويف على التوالي.

وقد اتضح أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات متغير مكان الجامعة (بالقاهرة والفيوم وبني سويف)[1] لصالح الجامعة بالقاهرة. وهذا ينفي صحة الفرض الثالث.

كما كشفت البيانات الإحصائية بالجدول السابق على أن كلا من أفراد عينة مجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات، وأكثر من ثلاث سنوات، قد أفادوا بوجود تعاون بين المراكز وبعضها في الكليات التابع لهم، وقد ظهر ذلك بصورة متقاربة بين المجموعتين، بنسبة (٥٥,٦%) للمجموعة الأولى في مقابل (٦١,٥%) للمجموعة الثانية.

لمعرفة أهم مجالات التعاون بين المراكز والوحدات داخل الكلية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، اتضح ما يلي:

جدول (٢٦)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول مجالات التعاون بين المراكز داخل الكلية/ المعهد

م. ١٣	الاستجابة / العبارات	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
١٣/ ١	القيام بأبحاث ودراسات مشتركة.	٨	٢٥,٨	٢
١٣/ ٢	عقد مؤتمرات مشتركة بين مركزين أو أكثر.	٧	٢٢,٦	٣
١٣/ ٣	الاستعانة بالخبرات المميزة في المراكز.	١٢	٣٨,٧	١

من الإجابات الواردة بالجدول السابق يتضح أن (٣٨,٧%) من مجموع أفراد العينة قد وافقوا على أن مجال "الاستعانة بالخبرات المميزة في المراكز" يعد أهم مجالات التعاون بينهم، يليه في الأهمية مجال "القيام بالأبحاث والدراسات المشتركة" وذلك بنسبة (٢٥,٨%) من إجمالي نسب العينة، ثم مجال "عقد المؤتمرات المشتركة بين هذه المراكز" بنسبة (٢٢,٦%) من إجمالي نسب العينة.

يتضح مما سبق أن المجال الرئيسي للتعاون يتم من خلال الاستفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس المتميزين في هذه المراكز وبعضها بشكل شخصي وفردي وهذا لا ينفي وجود علاقات تعاون في مجالي الأبحاث والمؤتمرات بشكل أقل فاعلية، مما يلزم تفعيل وتنشيط هذه المجالات بين المراكز وخاصة في مجال الأبحاث حيث إنه يمثل أهم وظائف تلك المراكز الجامعية.

---

(١) انظر ملحق رقم (٩) جدول (٥) يوضح نتائج اختبار (ف) لدلالة الفروق الإحصائية بين مستويات متغير مكان الجامعة.

جدول (٢٧)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول مجالات التعاون بين المراكز داخل الكلية طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ١٣	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية			
	أنثى (٧)		ذكر (٢٤)		كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
١٣/ ١	٢	٢٨,٦	٢	٦	٢٥	٢	٤	٢٢,٢	٢	٤	٣٠,٨	٢
١٣/ ٢	١	١٤,٣	٣	٦	٢٥	٢	٤	٢٢,٢	٢	٣	٢٣,١	٣
١٣/ ٣	٥	٧١,٤	١	٧	٢٩,٢	١	٥	٢٧,٨	١	٧	٥٣,٨	١

جدول (٢٨)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول مجالات التعاون بين المراكز داخل الكلية طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ١٣	مكان الجامعة						سنوات الخبرة			
	القاهرة (١٧)		الفيوم (٧)		بني سويف (٧)		أقل من ٣ (١٨)		أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
١٣/ ١	٧	٤١,٢	٢	١	١٤,٣	١	-	-	-	٤	٢٢,٢	٢	٤	٣٠,٨	٢
١٣/ ٢	٦	٣٥,٣	٣	١	١٤,٣	١	-	-	-	٣	١٦,٧	٣	٤	٣٠,٨	٢
١٣/ ٣	٨	٤٧,١	١	-	-	-	٤	٥٧,١	٢	٧	٣٨,٩	١	٥	٣٨,٥	١

أظهرت البيانات الإحصائية بالجدول (٢٧) على أن مجال "الاستعانة بالخبرات المميزة في المراكز" قد اعتبر المجال الرئيسي للتعاون بين المراكز داخل الكلية أو المعهد لكل من مجموعتي الإناث والذكور وقد أحتل المرتبة الأولى بنسبة (٧١,٤%) لمجموعة الإناث في مقابل (٢٩,٢%) لمجموعة الذكور. في حين أحتل المرتبة الثانية بالنسبة لمجموعة الإناث مجال "الأبحاث والدراسات المشتركة" بنسبة (٢٨,٦%)، وجاء مجال "عقد المؤتمرات المشتركة" هو المجال الأخير للتعاون ليحتل المرتبة الثالثة بنسبة (١٤,١%) من وجهة نظرهن.

أما بالنسبة لمجموعة الذكور فقد تساوت باقي المجالات في الأهمية من وجهة نظرهم لتحتل بذلك المرتبة الثانية من حيث كونها مجالات للتعاون بين المراكز داخل الكلية بنسبة (٢٥%) لكل منهما.

كما اتفقت آراء بعض أفراد مجموعة الكليات النظرية والكليات العملية كما يتضح من الجدول السابق أيضاً على أن "مجال الاستعانة بالخبرات المميزة بالمراكز" هو المجال الأول من حيث الأهمية في التعاون بين المراكز داخل الكلية بنسبة (٢٧,٨%) للكليات النظرية مقابل (٥٣,٨%) للكليات العملية. في

حين تساوت باقي المجالات في الأهمية من وجهة نظر أفراد الكليات النظرية كمجالات للتعاون بنسبة (٢٢,٢%) لكل منهما.

أما بالنسبة للكليات العملية فقد أعتبر مجال "القيام بالأبحاث والدراسات المشتركة بين المراكز" هو المجال الثاني من حيث الأهمية كمجال للتعاون بنسبة (٣٠,٨%)، يليه في الأهمية المجال الثالث وهو "عقد المؤتمرات المشتركة بين المراكز بنسبة (٢٣,١%).

من الإجابات الواردة بالجدول (٢٨) يتضح أن (٤٧,١%) من مجموع أفراد عينة الجامعة بالقاهرة قد اتفقوا على أن "الاستعانة بالخبرات المميزة في المراكز" هو المجال الأكثر أهمية في التعاون من وجهة نظرهم، يليه مجال "الأبحاث والدراسات المشتركة" بنسبة (٤١,٢%)، ثم مجال "عقد المؤتمرات المشتركة" بنسبة (٣٥,٣%).

كما اتضح كذلك أن المراكز داخل الكلية بالجامعة بالفيوم قد ركزت على مجالين فقط للتعاون فيما بينهم وقد أحتل نفس الدرجة من الأهمية وهما مجالي "الأبحاث والدراسات المشتركة" و"عقد المؤتمرات المشتركة" بنسبة (١٤,٣%) لكل منهما. في حين لم يحصل المجال الثالث وهو "الاستعانة بالخبرات المميزة في المراكز" على أي استجابات موافقة، مما يدعو إلى تعزيز التعاون بين المراكز بالكلية أو المعهد في هذا المجال.

كما أظهرت بيانات الجدول السابق أن أكثر من نصف أفراد مجموعة الجامعة ببني سويف قد وافقت على أن التعاون بين المراكز داخل الكلية قد أقتصر على مجال واحد فقط للتعاون وهو "الاستعانة بالخبرات المميزة بكل منها" بنسبة (٥٧,١%). ويدل ذلك على قصور جوانب التعاون بين المراكز بالكليات أو المعاهد بالجامعة ببني سويف، وكذلك ضرورة التوسع في مجالات التعاون فيها.

كما اتضح من الجدول (٢٨) كذلك اتفاق آراء بعض أفراد من مجموعتي سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات والأكثر من ثلاث سنوات على أن المجال الذي أحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية كمجال للتعاون بين المراكز داخل الكلية تمثل في "الاستعانة بالخبرات المميزة في المراكز" بنسبة (٣٨,٩%) للمجموعة الأولى في مقابل (٣٨,٥%) للمجموعة الثانية.

بينما جاء في المرتبة الثانية بالنسبة لمجموعة سنوات الخبرة أقل من ثلاث سنوات مجال "القيام بالأبحاث والدراسات المشتركة" بنسبة (٢٢,٢%)، أما المرتبة الثالثة فقد احتلها مجال "عقد المؤتمرات المشتركة بينهم" بنسبة (١٦,٧%).

كما أظهرت البيانات تساوي المجالات الأخرى الباقية في الأهمية من وجهة نظر أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات كمجالات للتعاون بين المراكز داخل الكلية بنسبة (٣٠,٨%) لكل منهما.

بسؤال أفراد العينة عن أسباب عدم التعاون بين المراكز والوحدات داخل الكلية/ المعهد، جاءت إجاباتهم موضحة في الجدول التالي.

جدول (٢٩)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول أسباب عدم التعاون بين المراكز داخل الكلية

م. ١٤	الاستجابة / العبارات	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
١/١٤	رفض مديري المراكز التعاون فيما بينهم.	–	–	
٢/١٤	عدم وجود قنوات اتصال بين المراكز في الكلية/ المعهد.	٣	٩,٧	١
٣/١٤	صعوبة التفاهم مع مديري المراكز.	–	–	
٤/١٤	بعض المراكز ليس لها أهداف محددة تعكس مجالات التعاون.	–	–	
٥/١٤	لأن الكلية لا يوجد بها مراكز.	١	٣,٢	٢

تكشف بيانات الجدول السابق على أن السبب الرئيسي في عدم تعاون هذه المراكز وبعضها من وجهة نظر أفراد العينة تمثل في "عدم وجود قنوات اتصال بينها" وذلك بنسبة (٩,٧%) من إجمالي نسب العينة، في حين أفاد (٣,٢%) فقط من مجموع أفراد العينة أنه لا توجد مراكز بالكلية.

كذلك لم تحصل باقي العبارات الأخرى على أي استجابات موافقة من جانب أفراد العينة كأسباب تحول دون تعاون المراكز وبعضها.

نستنتج من ذلك أن عدد قليل من الكليات تعمل مراكزها بشكل فردي ومستقل كل منها عن الأخرى، والى افتقار قنوات التعاون والاتصال بينها. كذلك تدل على أن هذه المراكز تجهل أهداف وأنشطة ومجالات عمل المراكز الأخرى بالكلية أو المعهد، مما قد يؤدي إلى ازدواجية الأداء وتداخل الاختصاصات فيما بينها.

كما يدل كذلك على أن هناك قنوات اتصال مستمرة بين المراكز وبعضها بمعظم كليات ومعاهد الجامعة وفروعها.

جدول (٣٠)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول أسباب عدم التعاون بين المراكز داخل الكلية طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ١٤	النوع						التخصص الأكاديمي للكلية					
	أنثى (٧)			ذكر (٢٤)			كليات نظرية (١٨)			كليات عملية (١٣)		
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
١/١٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٢/١٤	–	–	–	٣	١٢,٥	١	٣	١٦,٧	١	–	–	–
٣/١٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٤/١٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٥/١٤	–	–	–	١	٤,٢	٢	١	٥,٦	٢	–	–	–

جدول (٣١)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول أسباب عدم التعاون بين المراكز داخل الكلية طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ١٤	مكان الجامعة								سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
١/١٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٢/١٤	١	٥,٩	١	٢	٢٨,٦	١	–	–	–	٣	١٦,٧	١	–	–	–
٣/١٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٤/١٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٥/١٤	–	–	–	١	١٤,٣	٢	–	–	–	١	٥,٦	٢	–	–	–

يتضح من البيانات الإحصائية بالجدول (٣٠) إجماع آراء أفراد مجموعة الإناث على أنه لا يوجد أي سبب يمنع تعاون المراكز وبعضها داخل الكلية أو المعهد التابع لهم.

كذلك يتضح اتفاق آراء (١٢,٥%) من أفراد مجموعة الذكور على أن السبب الأول الذي يحول دون تعاون المراكز بالكلية أو المعهد هو "عدم وجود قنوات اتصال بين هذه المراكز"، كما أظهر (٤,٢%) من مجموعة الذكور على أن السبب الثاني لعدم التعاون تتمثل في "عدم وجود مراكز بالكلية"، في حين لم تحصل باقي العبارات على أي استجابات بالموافقة، مما يدل على أنها لا تشكل أي عائق بالنسبة لهم في تعاون المراكز مع بعضها.

ونستنتج مما سبق أن المراكز داخل الكلية بمجموعة الإناث كانت أكثر تعاوناً منها بالمراكز بمجموعة الذكور، كما تبين من الجدول السابق أن (١٦,٧%) من مجموع أفراد عينة الكليات النظرية قد اتفقوا على أن "عدم وجود قنوات اتصال بين المراكز في الكلية/ المعهد" هو السبب الذي احتل الترتيب الأول من حيث أهمية كعائق يحول دون تعاون المراكز وبعضها بالكلية أو المعهد، في حين جاء بالترتيب الثاني "عدم وجود مراكز الكلية" بنسبة (٥,٦%)، ولم تحصل باقي عبارات السؤال على أي استجابات بالموافقة من أفراد المجموعة، مما يدل على أنها لا تشكل أي أسباب لعدم التعاون بين المراكز من وجهة نظرهم.

كما اتضح من الجدول السابق كذلك، اتفاق آراء جميع أفراد مجموعة الكليات العملية على أنه لا يوجد أي سبب يمنع تعاون المراكز مع بعضها بالكليات أو المعاهد التابعة لهم، حيث لم تحصل عبارات السؤال على أي استجابات بالموافقة.

ونستنتج من ذلك أن التعاون بين المراكز داخل الكلية أو المعهد بمجموعة الكليات العملية يتم بشكل أكبر مما هو عليه في مجموعة الكليات النظرية.

كما توضح التكرارات الواردة بالجدول (٣١) أن هناك اتفاق في الرأي بين بعض أفراد كل من مجموعتي الجامعة بالقاهرة، والجامعة بالفيوم على أن السبب الأول الذي يحول دون تعاون المراكز وبعضها بالكلية قد تمثل في "عدم وجود قنوات اتصال بين المراكز" وذلك بنسبة (٥,٩%) لمجموعة القاهرة، (٢٨,٦%) لمجموعة الفيوم.

بينما لم تحصل باقي عبارات السؤال على استجابات موافقة من أفراد مجموعة الجامعة بالقاهرة، مما يدل على أن باقي الأسباب لا تشكل عائق للتعاون بالنسبة لهم. أما مجموعة الفيوم فقد جاء السبب الثاني في عدم تعاون مراكزها من وجهة نظر أفراد المجموعة متمثل في "عدم وجود مراكز بالكلية" بنسبة (١٤,٣%).

كذلك تبين من الجدول السابق إجماع آراء جميع أفراد مجموعة الجامعة ببني سويف على أنه لا يوجد أي سبب يمنع تعاون المراكز وبعضها بالكلية، حيث لم يدلي أفرادها بأي استجابات موافقة على عبارات السؤال.

ونستنتج مما سبق أن المراكز بمجموعة الجامعة ببني سويف كانت أكثر تعاوناً منها بمجموعة الجامعة بالقاهرة والفيوم، يليها المراكز بمجموعة القاهرة عنها بمجموعة الفيوم.

كما توضح بيانات الجدول السابق كذلك اتفاق آراء (١٦,٧%) من أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات على أن عدم تعاون المراكز في الكلية يتمثل بشكل رئيسي في سببين أولهما عدم وجود قنوات اتصال بين المراكز بالكلية"، أما السبب الثاني فهو "عدم وجود مراكز بالكلية" وذلك بنسبة (٥,٦%).

كما أظهرت بيانات هذا الجدول اتفاق الرأي بين أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات، على عدم وجود سبب يمنع تعاون المراكز بالكليات أو المعاهد بها.

ويدل ذلك على أن المراكز بمجموعة الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات كانت أكثر تعاوناً منها بمجموعة الخبرة لأقل من ثلاث سنوات.

تكشف البيانات الإحصائية التالية عما إذا كانت هناك علاقة تعاون بين المراكز والكليات لتنفيذ برامج خاصة بتنمية المجتمع والبيئة على النحو التالي.

جدول (٣٢)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول وجود تعاون بين المراكز والكليات

م٠	العبارات / الاستجابة	العينة الكلية ٣١	
		نعم	
		ك	%
١٥	هل يوجد تعاون بين المراكز والكليات لتنفيذ برامج خاصة بتنمية المجتمع والبيئة؟	٢٠	٦٤,٥

يتضح من هذه البيانات على أن (٦٤,٥%) من مجموع أفراد العينة قد وافقوا على وجود تعاون بين المراكز والكليات التي يعملون بها، في مقابل (٣٥,٥%) لم يوافقوا على ذلك.

ويدل ذلك على وجود تنسيق وتعاون بين المراكز والكليات في ثلثي كليات ومعاهد الجامعة وفروعها فقط. ويتضح كذلك ضرورة إيجاد مزيد من الأساليب أو الوسائل لزيادة فاعلية هذا التعاون بين المراكز والكليات على مستوى الجامعة ككل.

جدول (٣٣)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول وجود تعاون بين المراكز والكليات طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م.	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية			
	أنثى (٧)		ذكر (٢٤)		كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١٥	٤	٥٧,١	١٦	٦٦,٧	١١	٦١,١	٩	٦٩,٢

جدول (٣٤)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول وجود تعاون بين المراكز والكليات طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ١٥	مكان الجامعة						سنوات الخبرة			
	القاهرة (١٧)		الفيوم (٧)		بني سويف (٧)		أقل من ٣ (١٨)		أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك		ك	%	ك	%
١٥	١٣	٧٦,٥	٢	٢٨,٦	٥	٧١,٤	٩		١١	٨٤,٦

يتضح من الجداول (٣٣)، (٣٤) اتفاق آراء (٥٧,١%) من أفراد مجموعة الإناث، على أن هناك تعاون بين المراكز والكليات في مجال تنمية المجتمع والبيئة في مقابل (٦٦,٧%) لمجموعة الذكور، وبنسبة (٦١,١%)، من إجمالي عينة الكليات النظرية في مقابل (٦٩,٢%) للكليات العملية، وبنسبة (٧٦,٥%)، (٢٨,٦%)، (٧١,٤%) لمجموعات القاهرة والفيوم وبني سويف على التوالي، وبنسبة (٥٠%) لمجموعة سنوات الخبرة أقل من ثلاث سنوات في مقابل (٨٤,٦%) لمجموعة سنوات الخبرة أكثر من ثلاث سنوات.

وقد كشفت البيانات الإحصائية بالجدول (٣٣) على أن كل من مجموعتي الذكور والإناث قد حرصوا على وجود علاقة تعاون بين المراكز والكليات التابعة لهم، وإن كان الذكور أكثر اهتماماً على هذا التعاون من الإناث.

كما اتضح من نفس الجدول السابق أن هناك اهتمام بوجود تعاون بين المراكز والكليات في كل من الكليات النظرية والكليات العملية بنفس القدر تقريباً.

كما يتبين من الجدول (٣٤) أن التعاون بين المراكز والكليات بالجامعة بالقاهرة قد جاء بصورة أكبر منه في الجامعة بالفيوم وبني سويف، في حين جاء هذا التعاون بشكل أقل في جامعة الفيوم عنه بجامعة بني سويف مما يدل على ضعف التعاون بين المراكز والكليات بجامعة الفيوم بصورة خاصة.

كما اتضح من نفس الجدول السابق أن مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات كانت أكثر اهتماماً على إيجاد تعاون بين المراكز والكليات التي يعملون بها عن مجموعة الخبرة لأقل من ثلاث سنوات.

وقد أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات متغير سنوات الخبرة[1] لصالح مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات وبذلك ينفي صحة الفرض الرابع.

وبسؤال أفراد العينة عن طرق التعاون بين المراكز والكليات، أجابوا بما يلي:

جدول (٣٥)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول طرق التعاون بين المراكز والكليات

م. ١٦	العبارات / الاستجابة	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
١٦/ ١	التعاون جاء نتيجة اتصالات مشتركة بين المراكز والكليات.	١٤	٤٥,٢	١
١٦/ ٢	التعاون جاء بمبادرة من المراكز.	٦	١٩,٤	٢
١٦/ ٣	التعاون جاء بمبادرة من الكليات.	٤	١٢,٩	٣

الجدول السابق يوضح أن (٤٥,٢%) من مجموع أفراد العينة قد وافقوا على أن التعاون جاء "نتيجة اتصالات مشتركة بين الطرفين" في المرتبة الأولى. بينما احتل المرتبة الثانية" التعاون بمبادرة المراكز" بنسبة (١٩,٤%) من إجمالي نسب العينة. أما "التعاون بمبادرة من الكليات" قد احتل المرتبة الثالثة بنسبة (١٢,٩%) من إجمالي نسب العينة.

ونستنتج مما سبق أن السبب الرئيسي في التعاون بين المراكز والكليات، تمثل في الاتصالات المشتركة بينهما. مما يدل على وجود قنوات اتصال بين الطرفين، وأن هناك حرص من الجانبين على التعاون لتنمية المجتمع والبيئة.

---

(١) انظر ملحق رقم (٩) جدول(٣) يوضح نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق الإحصائية بين مستويات متغير سنوات الخبرة.

كما قد يدل ذلك على الدور النشيط الذي يقوم به وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بهذه الكليات، فالإضافة إلى وظيفته كوكيل، فإنه يشغل كذلك منصب نائب رئيس مجلس إدارة هذه المراكز والوحدات بالكلية، مما يعد همزة الوصل بين الجانبين.

كذلك يتضح ضرورة حث باقي كليات الجامعة ومعاهدها على إيجاد تعاون مع المراكز التابعة لها.

جدول (٣٦)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول طرق التعاون بين المراكز والكليات طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ١٦	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية				
	أنثى (٧)			ذكر (٢٤)			كليات نظرية (١٨)			كليات عملية (١٣)		
	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب
١/١٦	٢	٢٨,٦	٢	١٢	٥٠	١	٧	٣٨,٩	١	٧	٥٣,٨	١
٢/١٦	٣	٤٢,٩	١	٣	١٢,٥	٣	٢	١١,١	٢	٤	٣٠,٨	٢
٣/١٦	–	–	–	٤	١٦,٧	٢	٢	١١,١	٢	٢	١٥,٤	٣

جدول (٣٧)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول طرق التعاون بين المراكز والكليات طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ١٦	مكان الجامعة								سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)	
	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب
١/١٦	١٠	٥٨,٨	١	٢	٢٨,٦	١	٢	٢٨,٦	١	٥	٢٧,٨	١	٩	٦٩,٢	١
٢/١٦	٣	١٧,٦	٢	١	١٤,٣	٢	٢	٢٨,٦	١	٢	١١,١	٣	٤	٣٠,٨	٢
٣/١٦	١	٥,٩	٣	١	١٤,٣	٢	٢	٢٨,٦	١	٣	١٦,٧	٢	١	٧,٧	٣

أظهرت البيانات الإحصائية بالجدول (٣٦) على اتفاق الرأي بين (٤٢,٩%) من أفراد مجموعة الإناث على أن "مبادرة المراكز" هي التي شكلت محوراً رئيسياً في تواجد تعاون بين المراكز والكليات. بينما شكلت "الاتصالات المشتركة بين الطرفين" السبب الثاني للتعاون بينهما بنسبة (٢٨,٦%). ولم تعطي أفراد هذه المجموعة أي استجابات بالموافقة على أن الكليات قد قامت بأي مبادرة لتشجيع هذا التعاون، مما يدل على حرص المراكز على هذا التعاون أكثر من الكليات.

كما اتضح من هذا الجدول كذلك أن "الاتصالات المشتركة بين المراكز والكليات" قد احتلت المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد مجموعة الذكور، من حيث أهميتها كسبب للتعاون بين الطرفين

المراكز والكليات، حيث وافق على ذلك نصف أفراد المجموعة (٥٠%). يليها في المرتبة الثانية مبادرة الكليات بنسبة (١٦,٧%) يليها في المرتبة الثالثة مبادرة المراكز بنسبة (١٢,٥%).

ونستنتج مما سبق أن الذكور كانوا أكثر اهتماماً من الإناث على إيجاد تعاون بين المراكز والكليات، كذلك تبين ضرورة تفعيل دور الإناث على مستوى الكليات في هذا الجانب. كما دلت التكرارات الواردة بالجدول السابق على إجماع الرأي بين (٣٨,٩%) من أفراد مجموعة الكليات النظرية ،و (٥٣,٨%) من أفراد مجموعة الكليات العملية على أن السبب الأول في التعاون بين المراكز والكليات تمثل في "الاتصالات المشتركة بين الطرفين".

كما اتضح أن بعض أفراد مجموعة الكليات النظرية بنسبة (١١,١%) قد اتفقوا على أن "مبادرة المراكز" و"مبادرة الكليات" قد تساوت في أهميتها كأسباب للتعاون بين الطرفين.

كما تبين أن "التعاون بمبادرة المراكز" قد شكل السبب الثاني للتعاون من وجهة نظر أفراد مجموعة الكليات العملية بنسبة (٣٠,٨%)، يليها "مبادرة الكليات" بنسبة (١٥,٤%) ويدل ذلك على أن هناك اتصالات بين المراكز والكليات بشكل أكبر في الكليات العملية عنها بالكليات النظرية.

يبين الجدول (٣٧) اتفاق آراء (٥٨,٨%) من مجموع أفراد الجامعة بالقاهرة و(٢٨,٦%) من مجموع أفراد الجامعة بالفيوم على أن التعاون بين المراكز والكليات، نتج عن "الاتصالات المشتركة بين الطرفين في المرتبة الأولى، بينما احتلت "مبادرة المراكز للتعاون" المرتبة الثانية بالنسبة لمجموعة القاهرة بنسبة (١٧,٦%)، يليها في المرتبة الثالثة "مبادرة الكليات" بنسبة (٥,٩%).

كما تساوت كل من "مبادرة المراكز" و"مبادرة الكليات في أهميتها كأسباب للتعاون من وجهة نظر أفراد مجموعة الجامعة بالفيوم وذلك بنسبة (١٤,٣%) لكل منهما.

بينما اتضح إجماع الرأي بين (٢٨,٦%) من أفراد مجموعة الجامعة ببني سويف على أن جميع الأسباب التي وردت بالسؤال تتساوى في أهميتها، كأسباب للتعاون بين الطرفين.

ويتضح من ذلك أن هناك اتصالات بين المراكز والكليات بالجامعة بالقاهرة بصورة أكبر منها بالجامعة في الفيوم وبالجامعة ببني سويف.

كذلك أوضحت بيانات الجدول (٣٧) أن "الاتصالات المشتركة بين المراكز والكليات" قد احتلت المرتبة الأولى كسبب للتعاون بينهما بالنسبة لكل من مجموعتي سنوات الخبرة لأقل من ٣ سنوات ومجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات، بنسبة (٢٧,٨%) للمجموعة الأولى، (٦٩,٢%) للمجموعة الثانية.

كما جاء "التعاون بمبادرة من الكليات" في المرتبة الثانية بالنسبة لمجموعة سنوات الخبرة أقل من ثلاث سنوات بنسبة (١٦,٧%)، يليها في المرتبة الثالثة "التعاون بمبادرة من المراكز" بنسبة (١١,١%).

بينما أوضحت البيانات عكس ذلك بالنسبة لمجموعة الخبرة أكثر من ثلاث سنوات حيث اتضح أن التعاون "بمبادرة من المراكز" قد احتل المرتبة الثانية بنسبة (٣٠,٨%)، وجاءت "مبادرة الكليات" في المرتبة الثالثة بنسبة (٧,٧%).

ويتضح مما سبق أن الاتصال والتعاون يتم بصورة أكبر في مجموعة سنوات الخبرة أكثر من ثلاث سنوات عنها بمجموعة سنوات الخبرة أقل من ثلاث سنوات. كذلك يتضح ضعف دور الكليات في الاتصال والتعاون مع المراكز بها في مجموعة سنوات الخبرة أكثر من ثلاث سنوات.

بسؤال أفراد العينة عن وجود تعاون بين المراكز (أو الوحدات) ذات الطابع الخاص ومثيلاتها بفروع الجامعة، اتضح ما يلي:

جدول (٣٨)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول التعاون مع المراكز بفروع الجامعة

م٠	العبارات / الاستجابة	العينة الكلية ٣١	
		نعم	
		ك	%
١٧	هل يوجد تعاون مع المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بفروع الجامعة؟	١٨	٥٨,١

من الإجابة الواردة بالجدول السابق يتضح اتفاق بعض أفراد العينة على وجود تعاون بين المراكز والوحدات بكلياتهم ومعاهدهم مع غيرها بفروع الجامعة وذلك بنسبة (٥٨,١%) من إجمالي نسب العينة، في مقابل (٤١,٣%) لم يوافقوا على ذلك.

ويتضح من ذلك أن هناك اتصالات مشتركة بين المراكز بالجامعة وفروعها، وكذلك المراكز بين الفروع وبعضها بالفيوم وبني سويف أدت لتحقيق هذا التعاون.

جدول (٣٩)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول التعاون مع المراكز بفروع الجامعة طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م٠ ١٧	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية			
	أنثى (٧)		ذكر (٢٤)		كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١٧	٥	٧١,٤	١٣	٥٤,٢	١٠	٥٥,٦	٨	٦١,٥

جدول (٤٠)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول التعاون مع المراكز بفروع الجامعة طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ١٧	مكان الجامعة						سنوات الخبرة			
	القاهرة (١٧)		الفيوم (٧)		بني سويف (٧)		أقل من ٣ (١٨)		أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١٧	٩	٥٢,٩	٤	٥٧,١	٥	٧١,٤	٨	٤٤,٤	١٠	٧٦,٩

لقد أظهرت البيانات الإحصائية بالجدول (٣٩) اتفاق (٧١,٤%) من مجموع أفراد عينة الإناث على وجود تعاون بين المراكز بالكليات التابعة لهم والمراكز بفروع الجامعة، في مقابل (٥٤,٢%) من أفراد مجموعة الذكور وافقوا على ذلك. ويدل هذا على اهتمام المراكز بمجموعة الإناث على تكوين هذا التعاون بشكل أكبر مما هو عليه بالمراكز في مجموعة الذكور.

كما اتضح من نفس الجدول أن كلا من مجموعتي الكليات النظرية والكليات العملية تحرص مراكزها على تواجد تعاون مع غيرها بفروع الجامعة، بنفس القدر تقريباً، وذلك بنسبة (٥٥,٦%) للكليات النظرية في مقابل (٦١,٥%) للكليات العملية.

ولقد كشفت البيانات الإحصائية بالجدول (٤٠) على أن كل مجموعات الجامعة بالقاهرة والفيوم وبني سويف توجد علاقة تعاون بين مراكزها مع غيرها بفروع الجامعة، وإن كان هذا التعاون بقدر أكبر بالجامعة ببني سويف عنه بالجامعة بالقاهرة والفيوم، حيث جاءت نسبة استجابات الموافقة على وجود هذا التعاون على النحو التالي لكل من مجموعات القاهرة والفيوم وبني سويف على التوالي (٥٢,٩%)، (٥٧,١%)، (٧١,٤%).

كذلك اتضح من هذا الجدول أن المراكز التابعة لمجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات قد أقامت تعاوناً مع غيرها بفروع الجامعة بقدر أكبر منها في مجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات، حيث جاءت نسب استجابات الموافقة على وجود هذا التعاون (٤٤,٤%) لمجموعة سنوات الخبرة أقل من ثلاث سنوات، في مقابل (٧٦,٩%) لمجموعة سنوات الخبرة أكثر من ثلاث سنوات.

أما عن مجالات التعاون مع المراكز والوحدات بفروع الجامعة، فتبين أنها تفاوتت في درجة أهميتها من وجهة نظر أفراد العينة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٤١)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول مجالات التعاون مع المراكز وبعضها بفروع الجامعة

م. ١٨	الاستجابة / العبارات	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
١٨/ ١	القيام بأبحاث ودراسات مشتركة.	١٠	٣٢,٣	٣
١٨/ ٢	عقد مؤتمرات مشتركة بين مركزين أو أكثر.	٧	٢٢,٦	٤
١٨/ ٣	الاستعانة بالخبرات المميزة في المراكز.	١١	٣٥,٥	٢
١٨/ ٤	تبادل الخبرات والمعلومات في المجال.	١٤	٤٥,٢	١

يتضح من هذا الجدول أن "تبادل الخبرات والمعلومات في المجال" قد احتل المرتبة الأولى من حيث أهميته كمجال للتعاون مع المراكز بفروع الجامعة بنسبة (٤٥,٢%) من إجمالي نسب العينة، في حين جاء مجال "الاستعانة بالخبرات المميزة في المراكز" في المرتبة الثانية بنسبة (٣٥,٥%) من إجمالي نسب العينة. كما احتل المرتبة الثالثة مجال "القيام بالأبحاث والدراسات بين المراكز وبعضها" بنسبة (٣٢,٣%)، بينما جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة مجال "عقد المؤتمرات المشتركة بينهم" بنسبة (٢٢,٦%) من إجمالي نسب العينة.

ونستنتج من ذلك أن التعاون بين المراكز وغيرها بفروع الجامعة يتركز في المجالات النظرية أكثر منها في المجالات العملية، وخاصة في مجال تبادل الخبرات والمعلومات بينها. كذلك تبين تفضيل التعامل مع هذه المراكز من خلال أعضاء هيئة التدريس المميزين بها، بصورة شخصية وفردية، عن التعامل مع المراكز في شكل وحدات جامعية ككل.

كذلك اتضح ضعف التعاون مع المراكز بفروع الجامعة في مجال إجراء البحوث والدراسات، وتنظيم المؤتمرات والندوات المشتركة بينها بصفة خاصة.

جدول (٤٢)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول مجالات التعاون مع المراكز بفروع الجامعة طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ١٨	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية			
	أنثى (٧)		ذكر (٢٤)		كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب
	ك		ك		ك		ك	
	%		%		%		%	
١٨/ ١	٣	٢	٧	٢	٤	٢	٦	٢
	٤٢,٩		٢٩,٢		٢٢,٢		٤٦,٢	
١٨/ ٢	٣	٢	٤	٣	٣	٣	٤	٤
	٤٢,٩		١٦,٧		١٦,٧		٣٠,٨	
١٨/ ٣	٤	١	٧	٢	٦	١	٥	٣
	٥٧,١		٢٩,٢		٣٣,٣		٣٨,٥	
١٨/ ٤	٤	١	١٠	١	٦	١	٨	١
	٥٧,١		٤١,٧		٣٣,٣		٦١,٥	

جدول (٤٣)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول مجالات التعاون مع المراكز بفروع الجامعة طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ١٨	مكان الجامعة								سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
١٨/ ١	٥	٢٩,٤	١	٢	٢٨,٦	٣	٣	٤٢,٩	٢	٣	١٦,٧	٣	٧	٥٣,٨	٢
١٨/ ٢	٢	١١,٨	٣	٣	٤٢,٩	٢	٢	٢٨,٦	٣	١	٦,٥	٤	٦	٤٦,٢	٣
١٨/ ٣	٤	٢٣,٥	٢	٣	٤٢,٩	٢	٤	٥٧,١	١	٤	٢٢,٢	٢	٧	٥٣,٨	٢
١٨/ ٤	٥	٢٩,٤	١	٥	٧١,٤	١	٤	٥٧,١	١	٦	٣٣,٣	١	٨	٦١,٥	١

من الجدول (٤٢) يتضح أنه أجمعت آراء (٥٧,١%) من أفراد مجموعة الإناث على أن أهم مجالات التعاون مع المراكز بفروع الجامعة تمثلت في "تبادل الخبرات والمعلومات بينهم" و"الاستعانة بالخبرات المميزة في هذه المراكز"، يليها في الأهمية التعاون في مجال" الأبحاث والدراسات المشتركة"، و"عقد الندوات المشتركة" بنسبة (٤٢,٩%) لكل منهما بالتساوي.

بينما أفاد (٤١,٧%) من أفراد مجموعة الذكور على أن المجال الرئيسي للتعاون مع المراكز بفروع الجامعة هو "تبادل الخبرات والمعلومات في المجال"، يليها في الأهمية الاستعانة بالخبرات المميزة و"القيام بأبحاث ودراسات مشتركة" وذلك بنسبة (٢٩,٢%) لكل منهما بالتساوي، يليهم كمجال أخير للتعاون "عقد المؤتمرات المشتركة" بنسبة (١٦,٧%).

ويتضح مما سبق أن أفراد المجموعتين قد ركزوا في مجالين للتعاون بصفة خاصة وهما تبادل المعلومات والخبرات بينهم والاستعانة بالأعضاء المميزين في كل المراكز وبعضها.

كما أظهرت البيانات الإحصائية بنفس الجدول أن الكليات النظرية فضلت مجالات التعاون التالية بالمرتبة الأولى وهي "الاستعانة بالخبرات المميزة" و"تبادل الخبرات والمعلومات" وذلك من وجهة نظر (٣٣,٣%) من أفراد المجموعة، يليها في المرتبة الثانية "القيام بالأبحاث والدراسات المشتركة بينهم" بنسبة (٢٢,٢%) بينما أحتل المرتبة الثالثة مجال "عقد المؤتمرات المشتركة" بنسبة (١٦,٧%).

كذلك اتضح أن المجال الرئيسي للتعاون مع المراكز بفروع الجامعة قد تمثل في "تبادل الخبرات والمعلومات في المجال "من وجهة نظر (٦١,٥%) من أفراد مجموعة الكليات العملية ويليها في الترتيب مجال "الأبحاث والدراسات المشتركة" بنسبة (٤٦,٢%)، ثم مجال "الاستعانة بالخبرات المميزة بالمراكز" بنسبة (٣٨,٥%)، ثم مجال "عقد المؤتمرات المشتركة" بنسبة (٣٠,٨%).

نستنتج من ذلك أن المجال الرئيسي للتعاون بين المراكز مع غيرها بفروع الجامعة قد تحتل في "تبادل الخبرات والمعلومات بينهم، في حين جاء مجال عقد المؤتمرات المشتركة في المجالات الأقل تعاوناً مع المراكز بفروع الجامعة.

يتضح من الجدول السابق (٤٣) أن بعض أفراد مجموعة الجامعة بالقاهرة قد اتفقوا على أن المجالات المفضلة للتعاون مع المراكز بفروع الجامعة هي "القيام بالأبحاث والدراسات المشتركة"، "تبادل الخبرات والمعلومات" وذلك بنسبة (٢٩,٤%)، يليها مجال "الاستعانة بالخبرات المميزة بها" بنسبة (٢٣,٥%)، أما المجال الأخير "عقد المؤتمرات المشتركة" فجاء بنسبة (١١,٨%).

أما بالنسبة للجامعة بالفيوم فقد ركز أفرادها على مجال "تبادل الخبرات والمعلومات" كمجال أساسي في التعاون مع المراكز بفروع الجامعة بنسبة (٧١,٤%) ،يليه في الأهمية المجالات التالية بنسبة (٤٢,٩%) لكل منها بالتساوي وهما "الاستعانة في الخبرات المميزة بالمراكز"، و"عقد المؤتمرات المشتركة"، أما المجال الأخير فهو "الأبحاث والدراسات المشتركة" بنسبة (٢٨,٦%).

كما اتضح من البيانات السابقة أن المجالات الهامة للتعاون من وجهة نظر (٥٧,١%) من أفراد مجموعة الجامعة ببني سويف هي، "تبادل الخبرات والمعلومات في المجال"، و"الاستعانة بالخبرات المميزة في المراكز"، يليها مجال "الأبحاث والدراسات المشتركة" بنسبة (٤٢,٩%)، ثم أخيراً مجال "عقد المؤتمرات المشتركة" (٢٨,٦%).

ونستنتج مما سبق أن "مجال تبادل الخبرات والمعلومات" و" الاستعانة بالخبرات المميزة "هو المجالات الرئيسة في التعاون بين المراكز ومثيلاتها، بفروع الجامعة من وجهة نظر أفراد المجموعات الثلاث للجامعة بالقاهرة والفيوم وبني سويف، وإن كانت الجامعة بالقاهرة هي التي ركزت بالمرتبة الأولى على مجال "الأبحاث والدراسات المشتركة"، حيث إنه يعتبر من المجالات الهامة التي تعتبر أساس العمل في هذه المراكز.

كما دلت التكرارات الواردة بالجدول السابق أيضاً على أنه اتفقت آراء بعض أفراد مجموعتي سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات، والأكثر من ثلاث سنوات، على أن المجال الأول للتعاون مع المراكز بفروع الجامعة، هو "تبادل الخبرات والمعلومات بالمجال" وذلك بنسبة (٣٣,٣%) للمجموعة الأولى مقابل (٦١,٥%) للمجموعة الثانية.

أما المجال الثاني للتعاون من وجهة نظر أفراد مجموعة الخبرة لأقل من ثلاث سنوات، هو "تبادل الخبرات والمعلومات في المجال" وذلك بنسبة (٢٢,٥%)، أما المجال الثالث فهو "الأبحاث والدراسات المشتركة" بنسبة (١٦,٧%)، ثم المجال الرابع وهو "عقد المؤتمرات المشتركة" بنسبة (٦,٥%).

أما بالنسبة لمجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات فقد تساوت المجالات التالية في أهميتها، كمجالات للتعاون من وجهة نظر (٥٣,٨%) من أفراد المجموعة لتحتل المرتبة الثانية "القيام بالأبحاث والدراسات المشتركة" و"الاستعانة بالخبرات المميزة"، في حين أحتل المرتبة الثالثة مجال "عقد المؤتمرات المشتركة" بنسبة (٤٦,٢%).

ونستنتج من ذلك تفضيل مجال "تبادل الخبرات والمعلومات" كمجال للتعاون بشكل رئيسي وكذلك مجال "عقد المؤتمرات المشتركة" هو المجال الأقل تعاونا مع المراكز بفروع الجامعة، وذلك من وجهة نظر أفراد المجموعتين.

وبسؤال أفراد العينة سؤالاً غير مقيد (مفتوحاً) عن أسباب عدم التعاون بين المراكز، والوحدات ذات الطابع الخاص بكلياتهم ومعاهدهم مع مثيلاتها بفروع الجامعة، جاءت إجاباتهم موضحة كالتالي:

- ضعف الإعلام عن هذه المراكز، ونقص المعلومات عن نشاط المراكز الأخرى، مما يجعل الجهل بدورها يحد من التعاون معها.
- ضعف وسائل الاتصال بين المراكز وغيرها بالجامعة، وعدم وجود طرق للتنسيق والتعاون بين هذه المراكز في الجامعة مع الفروع، وعلى مستوى الفروع وبعضها.
- إن معظم المشروعات التي تقوم بها هذه المراكز ذات تمويل مالي، ولا يسمح للمراكز الأخرى بالمشاركة فيها.

كما تكشف البيانات الإحصائية بالجدول التالي عن المعوقات التي تحد من دور المراكز في تنمية المجتمع والبيئة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول (٤٤)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول المعوقات التي تحد من دور المراكز في تنمية المجتمع

م. ٢٠	الاستجابة / العبارات	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
٢٠/ ١	ضعف التعاون بين المراكز والكليات لتنفيذ برامج خاصة بتنمية المجتمع والبيئة.	١٨	٥٨,١	٤
٢٠/ ٢	الازدواجية في الأداء بين المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص في الكلية/ المعهد.	١٠	٣٢,٣	٥
٢٠/ ٣	تعثر بعض المراكز والوحدات في تسويق خدماتها.	٢٢	٧١	١
٢٠/ ٤	ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم على المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص.	٩	٢٩	٦
٢٠/ ٥	عدم وجود ترتيبات منظمة لتبادل الخبرات والمعلومات بين المراكز وبعضها.	٢٠	٦٤,٥	٢
٢٠/ ٦	عدم قدرة الكثير من المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بالكلية/ المعهد على تحقيق فائض ربح.	١٩	٦١,٣	٣

من التكرارات الواردة بالجدول السابق يتضح أن هذه المعوقات، جاءت مرتبة حسب أهميتها، من وجهة نظر أفراد العينة على النحو التالي:

أجمعت آراء (٧١%) من مجموع أفراد العينة على أن "تعثر المراكز والوحدات في تسويق خدماتها" هو المعوق الأكثر أهمية، يليه معوق "عدم وجود ترتيبات منظمة لتبادل الخبرات والمعلومات بين المراكز" بنسبة (٦٤,٥%) من إجمالي نسب العينة، يليه في الأهمية معوق "عدم قدرة المراكز على تحقيق فائض ربح" وقد أجمع على ذلك (٦١,٣%) من مجموع أفراد العينة.

كما جاء معوق "ضعف التعاون بين المراكز والكليات في مجال تنمية المجتمع" بنسبة (٥٨,١%) من إجمالي نسب العينة، يليه معوق "الازدواجية في الأداء بين المراكز بالكلية/ المعهد" بنسبة (٣٢,٣%) من إجمالي نسب العينة، أما المعوق الأقل أهمية فقد تمثل في "ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم على المراكز" وذلك بنسبة (٢٩%) من إجمالي نسب العينة.

ونستنتج مما سبق أن هناك ضعف في التعاون بين المراكز والمؤسسات المجتمعية، ومن ثم عدم قدرة الكثير من المراكز على تسويق خدماتها. كذلك ضعف قنوات الاتصال بين المراكز والمؤسسات المجتمعية، أو ربما ضعف وسائل الإعلام في التعريف بأنشطة وخدمات هذه المراكز مما يؤدي إلى عدم إدراك مؤسسات المجتمع للدور الذي تقوم به هذه المراكز والخدمات التي تقدمها.

كما تبين عدم وجود قنوات اتصال محددة في هذه المراكز يمكن من خلاله تبادل الخبرات والمعلومات، بين المراكز وبعضها ،وذلك في أكثر من ثلثي كليات ومعاهد الجامعة مما يحد من دورها في تنمية المجتمع والبيئة .

كذلك اتضح ضعف وسائل الإعلام المستخدمة للتعريف بالمراكز والأدوار التي تقوم بها على مستوى كل كلية أو معهد مما قد يؤدي إلى ازدواجية الأداء بينها.

جدول (٤٥)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول المعوقات التي تحد من دور المراكز في تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٢٠	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية					
	أنثى (٧)			ذكر (٢٤)			كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		نعم	
	ك	%		ك	%		ك	%	ك	%
٢٠/ ١	٤	٥٧,١	٢	١٤	٥٨,٣	٤	١١	٦١,١	٧	٥٣,٨
٢٠/ ٢	٢	٢٨,٦	٣	٨	٣٣,٣	٥	٨	٤٤,٤	٢	١٥,٤
٢٠/ ٣	٥	٧١,٤	١	١٧	٧٠,٨	١	١٤	٧٧,٨	٨	٦١,٥
٢٠/ ٤	٢	٢٨,٦	٣	٧	٢٩,٢	٦	٧	٣٨,٩	٢	١٥,٤
٢٠/ ٥	٤	٥٧,١	٢	١٦	٦٦,٧	٢	١٣	٧٢,٢	٧	٥٣,٨
٢٠/ ٦	٤	٥٧,١	٢	١٥	٦٢,٥	٣	١٢	٦٦,٧	٧	٥٣,٨

جدول (٤٦)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول المعوقات التي تحد من دور المراكز في تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٢٠	مكان الجامعة								سنوات الخبرة			
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)		
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
١/٢٠	١٠	٥٨,٨	٣	٣	٤٢,٩	٣	٥	٧١,٤	١	١٢	٦٦,٧	٢	٦	٤٦,٢	٣
٢/٢٠	٦	٣٥,٣	٥	٢	٢٨,٦	٤	٢	٢٨,٦	٣	٦	٣٣,٣	٥	٤	٣٠,٨	٤
٣/٢٠	١٢	٧٠,٦	٢	٦	٨٥,٧	١	٤	٥٧,١	٢	١٣	٧٢,٢	١	٩	٦٩,٢	١
٤/٢٠	٣	١٧,٦	٦	٤	٥٧,١	٢	٢	٢٨,٦	٣	٧	٣٨,٩	٤	٢	١٥,٤	٥
٥/٢٠	٩	٥٢,٩	٤	٦	٨٥,٧	١	٥	٧١,٤	١	١١	٦١,١	٣	٩	٦٩,٢	١
٦/٢٠	١٣	٧٦,٥	١	٤	٥٧,١	٢	٢	٢٨,٦	٣	١١	٦١,١	٣	٨	٦١,٥	٢

يتضح من الجدول (٤٥) أن أكثر المعوقات أهمية في الحد من دور المراكز والوحدات في تنمية المجتمع من وجهة نظر أفراد مجموعة الإناث، جاء "تعثر بعض المراكز في تسويق خدماتها"، حيث وافق على ذلك (٧١,٤%) من أفراد المجموعة، في حين جاءت أقل هذه المعوقات أهمية كل من "الازدواجية في أداء تلك المراكز" و"ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم على تلك المراكز" بنسبة (٢٨,٦%) لكل منهما في حين تساوت باقي المعوقات في أهميتها وذلك بنسبة (٥٧,١%).

أما بالنسبة لمجموعة الذكور فقد تمثل السبب الأول في الحد من دور المراكز والوحدات في تنمية المجتمع والبيئة هو، "تعثر المراكز في تسويق خدماتها" وذلك بنسبة (٧٠,٨%)، في حين تمثل السبب الأخير من وجهة نظر (٢٩,٢%) من أفراد المجموعة هو "ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم على تلك المراكز" بينما توزعت استجابات الموافقة على المعوقات الباقية بنسبة مختلفة لتدل على مدى أهميتها كما هو موضح بالجدول السابق.

ومما سبق نستنتج أن "تعثر المراكز في تسويق خدماتها "قد شكل سبباً رئيساً في الحد دور المراكز والوحدات في تنمية المجتمع والبيئة بكل من المجموعتين، مما يدعو إلى ضرورة البحث عن أساليب وطرق لتسويق هذه الخدمات .

كما أوضحت التكرارات بالجدول السابق أن بعض أفراد مجموعة الكليات النظرية قد وافقت على أن السبب الأكثر أهمية من وجهة نظرهم هو "تعثر المراكز في تسويق خدماتها" وذلك بنسبة (٧٧,٨%)، في حين توزعت الاستجابات بالموافقة على باقي المعوقات بنسب مختلفة لتوضيح مدى أهميتها في الحد دور المراكز في تنمية المجتمع والبيئة، بينما أحتل المرتبة الأخيرة معوق "ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم على المراكز" بنسبة (٣٨,٩%).

كذلك اتفقت آراء (٦١,٥%) من مجموع الكليات العملية على أن "تعثر المراكز في تسويق خدماتها" هو الذي شكل السبب الرئيسي في الحد من دور المراكز في تنمية المجتمع والبيئة، في حين

تساوت المعوقات التالية في نسبتها لتشكل الأسباب الأقل أهمية من وجهة نظر أفراد المجموعة وهي "الازدواجية في الأداء بين هذه المراكز"، و"ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم على المراكز" بنسبة (١٥,٤%) لكل منهما، كما تساوت باقي المعوقات في أهميتها بنسبة (٥٣,٨%).

ونستنتج من ذلك أن تعثر المراكز في تسويق خدماتها هو السبب الأكثر أهمية من وجهة نظر أفراد المجموعتين للحد من دور المراكز والوحدات في تنمية المجتمع والبيئة.

من الإجابات الواردة بالجدول (٤٦) اتضح اتفاق (٧٦,٥%) من أفراد مجموعة الجامعة بالقاهرة على أن معوق "عدم قدرة الكثير من المراكز على تحقيق فائض ربح" هو السبب الأول في الحد من دور المراكز في تنمية المجتمع والبيئة ، في حين جاء السبب الأخير من وجهة نظر (١٧,٦%) من أفراد المجموعة هو "ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم على المراكز"، كما توزعت استجابات الموافقة على باقي المعوقات بنسب مختلفة لتعبر عن أهميتها من وجهة نظر أفراد المجموعة كما هو موضح بالجدول.

كما أوضحت البيانات الإحصائية بالجدول السابق أن (٨٥,٧%) من أفراد مجموعة الجامعة بالفيوم قد اتفقت على أن المعوقات التالية هي،المؤثرة في الحد دور المراكز في تنمية المجتمع والبيئة، وهما "تعثر المراكز في تسويق خدماتها"، و"عدم وجود ترتيبات منظمة لتبادل الخبرات والمعلومات بين المراكز"، بينما جاء المعوق الأخير من حيث الأهمية من وجهة نظر (٢٨,٦%) منهم هو الازدواجية في الأداء بين هذه المراكز.

أما بالنسبة لمجموعة الجامعة ببني سويف فقد احتلت الترتيب الأول من وجهة نظرهم المعوقات التالية ،"ضعف التعاون بين المراكز والكليات في تنفيذ برامج خاصة بتنمية المجتمع والبيئة " و"عدم وجود ترتيبات منظمة لتبادل الخبرات والمعلومات، بين المراكز وبعضها" بنسبة (٧١,٤%) لكل منهما، في حين احتل الترتيب الثاني معوق "تعثر المراكز في تسويق خدماتها" بنسبة (٥٧,١%)، بينما احتلت المعوقات الباقية الترتيب الثالث بنسبة (٢٨,٦%) لكل منهم.

ومما سبق يتضح اختلاف أهمية المعوقات التي تحد من دور المراكز والوحدات في تنمية المجتمع والبيئة من وجهة نظر أفراد كل مجموعة بالجامعات الثلاث .

كما تبين من الجدول السابق أن مجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات قد أوضحت أن السبب الأول في الحد من دور المراكز والوحدات في تنمية المجتمع هو "تعثر المراكز في تسويق خدماتها" بنسبة (٧٢,٢%)، أما السبب الأخير من حيث الأهمية "ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم على المراكز" بنسبة (٣٨,٩%).

كما أفاد (٦٩,٢%) من مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات أن المعوقات الرئيسة في الحد من دور المراكز والوحدات في تنمية المجتمع والبيئة هي، "تعثر المراكز في تسويق خدماتها"، و"عدم وجود ترتيبات منظمة لتبادل الخبرات والمعلومات بين المراكز"، في حين جاء المعوق الأقل أهمية من وجهة نظر (٣٠,٨%) منهم "الازدواجية في أداء المراكز".

ويدل ذلك على تعثر المراكز في تسويق خدماتها هو السبب الرئيسي من وجهة نظر أفراد المجموعتين في الحد من دور المراكز والوحدات في تنمية المجتمع والبيئة، مما يلزم ضرورة زيادة الإعلام عن أنشطة تلك المراكز وخدماتها، والتوسع في فتح قنوات اتصال مع المجتمع ومؤسساته.

المحور الخامس: عوامل ترتبط بدور أعضاء هيئة التدريس في تنمية المجتمع والبيئة ومعوقات هذا الدور:

دلت نتائج الدراسات السابقة أن غموض مفهوم خدمة وتنمية الجامعة للمجتمع، وغموض أبعاد هذا الدور لدى أعضاء هيئة التدريس يحد من مساهمة الأعضاء فيه وبالتالي يعوق تنفيذ هذا الدور بالشكل المطلوب. ومن هنا هدفت الدراسة إلى سؤال المستقصي منهم عما إذا كانت الكلية/ المعهد تقوم بتنظيم دورات إرشادية لأعضاء هيئة التدريس لتوعيتهم بدور الجامعة في هذا المجال، فاتضح ما يلي:

جدول (٤٧)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول تنظيم الدورات الإرشادية لأعضاء هيئة التدريس

م. ٢١	العبارات / الاستجابة	العينة الكلية ٣١	
		نعم	
		ك	%
٢١	هل تقوم الكلية/ المعهد بتنظيم دورات إرشادية لأعضاء هيئة التدريس لتوعيتهم بدور الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة ؟	٦	١٩,٤

يتضح من الجدول السابق أن عدداً قليلاً من أفراد العينة قد أقروا بتنظيم مثل هذه الدورات الإرشادية لأعضاء هيئة التدريس وذلك بنسبة (١٩,٤%) من إجمالي نسب العينة مقابل (٨٠,٦%) من مجموع أفراد العينة لم يوافقوا على ذلك.

ويدل ذلك على أن عدداً قليلاً من الكليات هي التي تنظم هذه الدورات لأعضائها، في حدود ضيقة على مستوى الجامعة وفروعها. وربما يرجع ذلك إلى عدم اهتمام المسئولين بهذه الكليات ومنهم وكلاء شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، بتنظيم مثل هذه الدورات، بالرغم من أن ما يقرب من نصف أفراد العينة قد ذكروا في الإجابة على سؤال سابق[1] أن عدم وضوح مفهوم تنمية المجتمع والبيئة لدى أعضاء هيئة التدريس يعد عائقاً للجامعة في هذا المجال.

لذلك تبدو ضرورة التوسع في تنظيم هذه الدورات لأعضاء هيئة التدريس بجميع كليات ومعاهد الجامعة وفروعها بالفيوم وبني سويف.

---

(1) لمزيد من التفاصيل: أرجع إلى نتائج السؤال رقم (٨).

جدول (٤٨)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول تنظيم الدورات الإرشادية لأعضاء هيئة التدريس طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٢١	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية			
	أنثى (٧)		ذكر (٢٤)		كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٢١	٢	٢٨,٦	٤	١٦,٧	٥	٢٧,٨	١	٧,٧

جدول (٤٩)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول تنظيم الدورات الإرشادية لأعضاء هيئة التدريس طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٢١	مكان الجامعة						سنوات الخبرة			
	القاهرة (١٧)		الفيوم (٧)		بني سويف (٧)		أقل من ٣ (١٨)		أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٢١	٣	١٧,٦	١	١٤,٣	٢	٢٨,٦	١	٥,٦	٥	٣٨,٥

يتضح من الجداول السابقة (٤٨) أن بعض من أفراد عينة الدراسة في كل مجموعة، قد أقروا بتنظيم الدورات الإرشادية لتوعية أعضاء هيئة التدريس بدور الجامعة في مجال تنمية المجتمع، وذلك بنسبة (٢٨,٦%) من مجموع أفراد عينة الإناث في مقابل (١٦,٧%) من الذكور، وبنسبة (٢٧,٨%) من مجموع أفراد عينة الكليات النظرية، مقابل (٧,٧%) من الكليات العملية .كما يتبين من الجدول(٤٩) أنه توزعت الاستجابات بالموافقة على تنظيم تلك الدورات بكل من مجموعات القاهرة والفيوم وبني سويف بنسبة (١٧,٦%، ١٤,٣%، ٢٨,٦%) على التوالي، كما جاءت بنسبة (٥,٦%) لمجموعة سنوات الخبرة أقل من ثلاث سنوات في مقابل (٣٨,٥%) لمجموعة سنوات الخبرة أكثر من ثلاث سنوات.

جدول (٥٠)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول الفئات التي شملتها الدورات الإرشادية

م. ٢٢	الاستجابة / العبارات	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
٢٢/ ١	تنظيم دورات لكل أعضاء هيئة التدريس بالكلية/ المعهد.	٢	٦,٥	٢
٢٢/ ٢	إعداد دورات لأعضاء هيئة التدريس المهتمين بشئون تنمية المجتمع والبيئة فقط.	٤	١٢,٩	١
٢٢/ ٣	الدورات شملت أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في شئون المجتمع والبيئة.	٢	٦,٥	٢
٢٢/ ٤	تنظيم دورات لمديري المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص فقط.	١	٣,٢	٣

أظهرت آراء أفراد العينة في الجدول أن أكثر الدورات الإرشادية التي نظمت كانت لأعضاء هيئة التدريس المهتمين بشئون المجتمع والبيئة فقط، وذلك بنسبة (١٢,٩%) من إجمالي نسب العينة، يليها "الدورات التي نظمت لكل أعضاء هيئة التدريس بالكلية"، و"الدورات التي شملت الأعضاء والهيئة المعاونة في شئون المجتمع والبيئة"، حيث تساوت في عدد الاستجابات التي حصلت عليها من أفراد العينة بنسبة (٦,٥%) لكل منهما، في حين حصلت "الدورات الخاصة بمديري المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص" على نسبة ضئيلة من إجمالي نسب العينة وهي (٣,٢%).

ويدل ذلك على أن هناك شمول في تقديم هذه الدورات لفئات أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد، ولكن تركيزها بشكل خاص على الأعضاء المهتمين بهذا المجال وربما المشاركين بالفعل في أنشطته، مما قد يدل على أنهم ليسوا في حاجة إلى هذه الدورات في المقام الأول، وإنما يجب أن تركز على جذب باقي الأعضاء للاهتمام بهذا المجال.

كذلك يظهر أهمية تنظيم هذه الدورات للهيئات المعاونة في المجال، بجانب أعضاء هيئة التدريس بشكل أكبر مما هي عليه، حتى تتفهم هذه الفئات دورها، وتؤديه بشكل صحيح، وتكون بالفعل قوة مساعدة في أداء هذا الدور على مستوى الكليات.

ومن ثم يتضح أن هذه الدورات في مجملها تقدم بشكل محدود جداً وغير كافية للتوعية بدور الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة على مستوى الجامعة ككل.

جدول (٥١)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول الفئات التي شملتها الدورات الإرشادية طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٢٢	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية					
	أنثى (٧)			ذكر (٢٤)			كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)		
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم	
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%
٢٢/ ١	١	١٤,٣	٢	١	٤,٢	٢	٢	١١,١	٢	-	-
٢٢/ ٢	١	١٤,٣	٢	٣	١٢,٥	١	٣	١٦,٧	١	١	٧,٧
٢٢/ ٣	٢	٢٨,٦	١	-	-	-	٢	١١,١	٢	-	-
٢٢/ ٤	-	-	-	١	٤,٢	٢	١	٥,٦	٣	-	-

جدول (٥٢)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول الفئات التي شملتها الدورات الإرشادية طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٢٢	مكان الجامعة								سنوات الخبرة			
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)		أقل من ٣ (١٨)		أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
٢٢/ ١	١	٥,٩	٢	١	١٤,٣	١	-	-	-	-	٢	١٥,٤	٢
٢٢/ ٢	٢	١١,٨	١	-	-	-	٢	٢٨.٦	١	١	٥,٦	٣	٢٣,١	١
٢٢/ ٣	٢	١١,٨	١	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	١٥,٤	٢
٢٢/ ٤	-	-	-	١	١٤,٣	١	-	-	-	١	٥,٦	١	-	-

يتضح من التكرارات الواردة بالجدول (٥١) أن الدورات التي نظمت لأعضاء هيئة التدريس لتوعيتهم بدور الجامعة في مجال تنمية المجتمع، من وجهة نظر مجموعة الإناث، قد شملت بالمرتبة الأولى "أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في شئون المجتمع والبيئة" وقد وافق على ذلك نسبة (٢٨,٦%) من أفراد مجموعة الإناث، كما شملت في المرتبة الثانية الدورات التي نظمت لكل من "أعضاء هيئة التدريس المهتمين بشئون المجتمع والبيئة"، و"كل أعضاء هيئة التدريس بالكلية" وذلك بنسبة (١٤,٣%) لكل منهما. في حين لم تعطي مجموعة الإناث أي استجابة بالموافقة على تنظيم تلك الدورات لمديري المراكز، مما يدعو إلى الاهتمام بتنظيم هذه الدورات لهم حتى يكتمل الوعي بهذا الدور لكل الفئات بالكلية.

كما أظهرت بيانات الجدول السابق اتفاق الرأي بين (١٢,٥%) من أفراد مجموعة الذكور على أن الدورات نظمت في المرتبة الأولى "لأعضاء هيئة التدريس المهتمين بشئون المجتمع والبيئة"، يليها في المرتبة الثانية "الدورات لكل الأعضاء بالكلية" و"الدورات لمديري المراكز" بنسبة (٤,٢%) لكل منهما بالتساوي.

ومن هنا يتضح قصور في تنظيم هذه الدورات للهيئة المعاونة بجانب أعضاء هيئة التدريس، حيث أنهم يلعبون دوراً هاماً في إنجاز هذا الدور على مستوى الكليات، ومن ثم لزم الاهتمام بتوعيتهم بدورهم في هذا المجال.

كما يتضح أن هناك قصوراً عاماً بمجموعتي الذكور والإناث، في تنظيم هذه الدورات لكل الفئات.

كما تدل البيانات الإحصائية بالجدول السابق أن الكليات النظرية قد نظمت العديد من هذه الدورات الإرشادية لأعضاء هيئة التدريس، شملت في المرتبة الأولى "الأعضاء المهتمين بشئون المجتمع والبيئة فقط" وذلك بنسبة (١٦,٧%) يليها في المرتبة الثانية الدورات لكل من "الأعضاء بالكلية"، و"الأعضاء والهيئة المعاونة في شئون المجتمع والبيئة" بنسبة (١١,١%) لكل منهما. أن في المرتبة الثالثة فقد شملت الدورات لمديري المراكز" وذلك بنسبة (٥,٦%).

كما اتضح من الجدول أيضاً القصور الشديد في تنظيم هذه الدورات لمعظم الفئات بمجموعة الكليات العملية عنها بالكليات النظرية، حيث اقتصرت في تنظيمها على فئة واحدة وهي "الأعضاء المهتمين بشئون المجتمع والبيئة" وذلك بنسبة (٧,٧%).

ونستنتج من ذلك ضرورة تنظيم تلك الدورات لباقي الفئات بالكليات العملية. كذلك اتضح أن كل من المجموعتين قد ركزت على الدورات للأعضاء المهتمين وربما المشاركين بالفعل في أنشطة تنمية المجتمع، مما يدل على قصور دور الكليات في هذا الجانب، حيث تعتبر هذه الفئة على درجة كافية من الوعي لممارسة دورها، لذلك يجب التركيز على باقي الفئات وخاصة الهيئات المعاونة.

تدل البيانات بالجدول (٥٢) على أن هناك اختلاف حول الفئات التي شملتها الدورات التي نظمت لتوعية الأعضاء بدور الجامعة في تنمية المجتمع من وجهة نظر أفراد المجموعات الثلاث بالقاهرة والفيوم وبني سويف.

بالنسبة لمجموعة القاهرة، تركزت الدورات بالمرتبة الأولى علي "الأعضاء المهتمين بشئون المجتمع" و"للأعضاء والهيئة المعاونة لهم في شئون المجتمع" وذلك بنسبة (١١,٨%) لكل منهما، تليها في المرتبة الثانية "الدورات لكل الأعضاء بالكلية" بنسبة (٥,٩%). ومن هنا يتضح قصور في تنظيم الدورات لمديري المراكز والوحدات بالكليات والمعاهد.

أما بالنسبة للجامعة بالفيوم فقد اقتصرت الدورات فيها على الفئات التالية "جميع الأعضاء بالكلية"، و"مديري المراكز والوحدات" وذلك بنسبة (١٤,٣%) لكل منهما. ويدل ذلك على القصور في التوعية بهذا الدور على مستوى الكليات بها، وضرورة تنظيم الدورات للأعضاء والهيئة المعاونة خاصة، حتى يمكنهم القيام بدورهم عن وعي كاف بأبعاده.

كما ظهر من هذا الجدول السابق أن الدورات التي نظمت بالجامعة ببني سويف قد اقتصرت على فئة واحدة فقط وهي، "الأعضاء المهتمين بشئون المجتمع والبيئة"، حيث وافق على ذلك (٢٨,٦%) من أفراد المجموعة.

كذلك يتضح قصور دور الكليات في التوعية بهذا الدور لمعظم الفئات بها. كما نستنتج أيضاً أن الجامعة بالقاهرة هي أكثر الجامعات تنظيماً لهذه الدورات عنها بالجامعة بالفيوم وبني سويف.

كما تبين من الجدول السابق أيضا أنه اقتصرت الدورات في مجموعة الخبرة لأقل من ثلاث سنوات على الأعضاء المهتمين بشئون المجتمع والبيئة" و"مديري المراكز والوحدات" وذلك بنسبة (٥,٦%) لكل منهما بالتساوي.

أما بمجموعة لأكثر من ثلاث سنوات فقد نظمت الدورات للفئات التالية: "الأعضاء المهتمين بشئون المجتمع والبيئة"، وقد وافق على ذلك نسبة (٢٣,١%)، من أفراد المجموعة، تليها الدورات لكل من "الأعضاء بالكلية"، و"الأعضاء والهيئة المعاونة في شئون المجتمع والبيئة" وذلك بنسبة (١٥,٢%) لكل منهما بالتساوي. في حين لم تعطي أفراد المجموعة أي استجابات بالموافقة على تنظيم الدورات للفئة الرابعة "مديري المراكز والوحدات".

ونستنتج مما سبق أن عامل الخبرة يلعب دوراً في الاهتمام بتنظيم تلك الدورات للتوعية بدور الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة على مستوى الكليات والمعاهد، حيث اهتمت مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات بتنظيم هذه الدورات، أكثر من المجموعة الأولى.

توزعت استجابات أفراد العينة على أسباب عدم تنظيم الدورات الإرشادية لتوعية أعضاء هيئة التدريس بدور الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة على النحو التالي:

جدول (٥٣)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول أسباب عدم تنظيم الدورات الإرشادية

م. ٢٣	العبارات / الاستجابة	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
٢٣/ ١	لا توجد إمكانات بالكلية/ المعهد لتنظيم هذه الدورات.	٨	٢٥,٨	٣
٢٣/ ٢	إحجام أعضاء هيئة التدريس عن الالتحاق بهذه الدورات.	١١	٣٥,٥	٢
٢٣/ ٣	عدم جدوى هذه الدورات.	١٢	٣٨,٧	١

أوضح الجدول السابق أن أهم أسباب عدم تنظيم تلك الدورات الإرشادية تمثل في عدم اقتناع أفراد العينة "بجدوى هذه الدورات"، وذلك بنسبة (٣٨,٧%) من إجمالي نسب العينة، يليه في الأهمية "إحجام أعضاء هيئة التدريس عن الالتحاق بهذه الدورات" بنسبة (٣٥,٥%) من إجمالي نسب العينة، بينما تمثل السبب الأخير في "عدم تواجد إمكانات بالكلية/ المعهد لتنظيم هذه الدورات بنسبة (٢٥,٨%) من إجمالي نسب العينة.

وتدل تلك النتائج على ضرورة توعية وإقناع أفراد العينة أنفسهم بأهمية هذه الدورات وجدواها وفاعليتها في التأثير على أعضاء هيئة التدريس للمساهمة في أنشطة هذا المجال.

كذلك ربما يعزى "عدم جدوى هذه الدورات من وجهة نظرهم" إلى أن أعضاء هيئة التدريس بكلياتهم ومعاهدهم يشاركون بالفعل في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة بها ومن ثم فهم ليسوا في حاجة لمثل هذه الدورات. أو ربما يرجع ذلك لاعتقاد أفراد العينة أن التوعية بهذا الدور لا تأتي من خلال الدورات النظرية، بل هي خبرة مكتسبة تأتي من خلال الممارسة الواقعية لوظائفهم المختلفة.

كما قد يعزي إحجام أعضاء هيئة التدريس عن الالتحاق بهذه الدورات لانشغالهم بوظائفهم الجامعية الأخرى من التدريس والبحث العلمي، أو ربما لاعتقادهم أن هذه الدورات لا تناسب مكانتهم العلمية.

كذلك أوضحت تلك النتائج الحاجة إلى توفير الإمكانات المختلفة البشرية والمالية والمادية وغيرها لدعم هذه الدورات بالكليات والمعاهد الجامعية.

جدول (٥٤)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول أسباب عدم تنظيم الدورات الإرشادية طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٢٣	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية					
	أنثى (٧)			ذكر (٢٤)			كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب
	ك	%		ك	%		ك		ك	%	
٢٣/ ١	-	-	-	٨	٣٣,٣	٣	٤	٣	٤	٣٠,٨	٢
٢٣/ ٢	١	١٤,٣	٢	١٠	٤١,٧	١	٦	٢	٥	٣٨,٥	١
٢٣/ ٣	٣	٤٢,٩	١	٩	٣٧,٥	٢	٧	١	٥	٣٨,٥	١

جدول (٥٥)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول أسباب عدم تنظيم الدورات الإرشادية طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٢٣	مكان الجامعة						سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)		
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
٢٣/ ١	٣	١٧,٦	٣	٤	٥٧,١	١	١	١٤,٣	٢	٧	٣٨,٩	٢	١	٧,٧	٣
٢٣/ ٢	٦	٣٥,٥	٢	٣	٤٢,٩	٢	٢	٢٨,٦	١	٩	٥٠	١	٢	١٥,٤	٢
٢٣/ ٣	٧	٤١,٢	١	٤	٥٧,١	١	١	١٤,٣	٢	٥	٢٧,٨	٣	٧	٥٣,٨	١

اتضح من التكرارات الواردة بالجدول (٥٤) اتفاق بعض أفراد مجموعة الإناث بنسبة (٤٢,٩%) على أن السبب الرئيسي وراء عدم تنظيم الدورات الإرشادية لأعضاء هيئة التدريس لتوعيتهم بدور الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة، تمثل في "عدم اقتناعهم بجدوى هذه الدورات"، يليه "إحجام الأعضاء عن الالتحاق بهذه الدورات" وذلك بنسبة (١٤,٣%)، ولم تعط مجموعة الإناث أي استجابات بالموافقة على السبب الثالث وهو قصور الإمكانات بالكلية لتنظيم الدورات" مما يدل على أنها لم تشكل عائقاً بالنسبة إليهن لتنظيم تلك الدورات.

بينما أفاد (٤١,٧%) من مجموع أفراد الذكور أن "إحجام الأعضاء عن الالتحاق بهذه الدورات" قد اعتبر السبب الأول في عدم تنظيم تلك الدورات الإرشادية لهم، يليه السبب الثاني وهو الاقتناع "بعدم جدوى هذه الدورات" من وجهة نظر أفراد المجموعة، بنسبة (٣٧,٥%) أما السبب الثالث، فقد تمثل في "نقص الإمكانات لتنظيم هذه الدورات" وذلك بنسبة (٣٣,٣%).

ويتضح مما سبق أن ما يقرب من نصف أفراد مجموعة الإناث يشكلون هم أنفسهم عائقاً في تنظيم تلك الدورات، مما يتبين ضرورة إقناعهم بأهمية هذه الدورات للأعضاء في مجال تنمية المجتمع والبيئة كما اتضح ضرورة إقناع أعضاء هيئة التدريس بمجموعة الذكور بأهمية الدورات الإرشادية.

كشفت البيانات بالجدول السابق كذلك على أن "عدم جدوى الدورات" من وجهة نظر بعض أفراد مجموعة الكليات النظرية قد شكل عائقاً يحول دون تنظيم هذه الدورات الإرشادية وذلك بنسبة (٣٨,٩%)، يليه إحجام أعضاء هيئة التدريس عن الالتحاق بهذه الدورات" بنسبة (٣٣,٣%)، ثم "عدم توافر الإمكانات بالكلية لتنظيمها" بنسبة (٢٢,٢%).

بينما اتضح تساوي المعوقات التالية من وجهة نظر (٣٨,٥%) من أفراد مجموعة الكليات العملية، من حيث أهميتها كأسباب تمنع تنظيم تلك الدورات، وهي "عدم جدوى هذه الدورات" و"إحجام الأعضاء عن الالتحاق بها"، يليهم في الأهمية "عدم توافر الإمكانات المختلفة لتنظيمها" بنسبة (٣٠,٨%).

ومن ذلك يتضح أن عدم اقتناع أفراد المجموعتين بأهمية الدورات، قد يشكل عائقاً يحد من تنظيم تلك الدورات.

أوضحت البيانات بالجدول (٥٥) تعدد الأسباب التي تمنع تنظيم الدورات الإرشادية للأعضاء في مجال تنمية المجتمع والبيئة، بمجموعات الجامعة بالقاهرة والفيوم وبني سويف على النحو التالي، جاء "عدم جدوى تلك الدورات" هو السبب الرئيسي من وجهة نظر (٤١,٢%) من مجموعة الجامعة بالقاهرة، يليه "إحجام أعضاء هيئة التدريس عن الالتحاق بهذه الدورات" بنسبة (٣٥,٥%)، ثم عدم توافر الإمكانات لتنظيم الدورات بنسبة (١٧,٦%).

أما بالنسبة لمجموعة الجامعة بالفيوم، فقد تبين أن "نقص الإمكانيات بالكلية" و "عدم جدوى تلك الدورات" من وجهة نظر أفراد العينة، قد شكلت أسباب هامة في عدم تنظيم الدورات، وذلك بنسبة (٥٧,١%) لكل منهما، يليهم في الأهمية "إحجام الأعضاء عن الالتحاق بتلك الدورات" بنسبة (٤٢,٩%).

كما أوضحت التكرارات بالجدول السابق اتفاق آراء (٢٨,٦%) من مجموعة الجامعة ببني سويف، على أن "إحجام الأعضاء عن الالتحاق بالدورات" هو السبب الأول في عدم تنظيم هذه الدورات، يليه في الأهمية "عدم جدوى هذه الدورات" و"نقص الإمكانات بالكلية لتنظيمها" وذلك بنسبة (١٤,٣%) لكل منهما بالتساوي.

ومما سبق يتضح أن هناك نقصاً بإمكانيات الجامعة بالفيوم لتنظيم هذه الدورات بصورة أكبر عنه بمجموعتي الجامعة بالقاهرة وبني سويف، وقد اعتبر أيضاً سبباً هاماً ورئيساً في عدم تنظيم تلك الدورات.

كما تبين من الجدول السابق كذلك أن نصف مجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات قد اتفقت على أن "إحجام الأعضاء عن الالتحاق بهذه الدورات" هو السبب الأول من حيث الأهمية في عدم تنظيم تلك الدورات لهم، وذلك بنسبة (٥٠%)، بينما جاء السبب الثاني متمثل في "نقص الإمكانات" وذلك بنسبة (٣٨,٩%)، أما السبب الثالث فهو "عدم جدوى هذه الدورات" وذلك من وجهة نظر (٢٧,٨%) من أفراد المجموعة.

كما أتفق (٥٣,٨%) من أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات على أن السبب الأكثر أهمية في عدم تنظيم تلك الدورات الإرشادية هو "عدم جدوى هذه الدورات" من وجهة نظرهم، يليه "إحجام الأعضاء عن الالتحاق بها" بنسبة (١٥,٤%) ثم "نقص الإمكانات لتنظيم هذه الدورات بالكلية" وذلك بنسبة (٧,٧%).

هناك العديد من المعوقات التي قد تحد من مساهمة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة ــ بكلياتهم، جاءت موضحة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في بيانات هذا الجدول.

جدول (٥٦)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات مساهمة الأعضاء في تنمية المجتمع

م. ٢٤	الاستجابة / العبارات	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
٢٤/ ١	انشغال عضو هيئة التدريس بمهام التدريس.	١٩	٦١,٣	١
٢٤/ ٢	انشغال عضو هيئة التدريس بمهام البحث العلمي.	١٥	٤٨,٤	٣
٢٤/ ٣	قلة اهتمام عضو هيئة التدريس بقضايا المجتمع والبيئة.	١٥	٤٨,٤	٣
٢٤/ ٤	قلة الحوافز المالية التي تصرف لأعضاء هيئة التدريس عند مساهمتهم في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة.	١٨	٥٨,١	٢

تكشف البيانات الإحصائية بالجدول السابق أن أكثر المعوقات أهمية في الحد من اشتراك عضو هيئة التدريس في تنمية المجتمع والبيئة، هو انشغاله بمهام التدريس، حيث أجمعت آراء (٦١,٣%) من مجموع أفراد العينة على ذلك وقد احتل الترتيب الأول.

فيما احتل الترتيب الثاني عائق "قلة الحوافز المالية التي تصرف لهم عن مساهمتهم في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة"، وذلك بنسبة (٥٨,١%) من إجمالي نسب العينة. في حين تساوت في أهميتها كمعوقات من وجهة نظر أفراد العينة كل من "انشغال عضو هيئة التدريس بمهام البحث العلمي" و"ضعف اهتمامه بقضايا المجتمع والبيئة"، وبذلك تحتل الترتيب الثالث بنسبة (٤٨,٤%) من إجمالي نسب العينة.

ويدل ذلك على أن الأعباء التدريسية من تحضير وإلقاء المحاضرات، والاشتراك بالكنترول والامتحانات وغيرها، تشغل الكثير من وقت وجهد عضو هيئة التدريس بالجامعة، ولا تتيح له الفرصة للمشاركة في تلك الأنشطة، حيث إنه من المعروف "أن وظيفة التدريس من أولى المهام المكلف بها عضو هيئة التدريس بالجامعة"[١].

كما يتضح ضرورة دعم أعضاء هيئة التدريس بالحوافز المالية عند الاشتراك في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة، والتي تشكل في نفس الوقت وسيلة جذب لهم للاهتمام بهذا المجال.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات التي أظهرت "أنه عندما يساهم عضو هيئة التدريس في أي مجال من مجالات خدمة المجتمع، فإنه لا يحصل على أية حوافز مادية، بحجة أنه يحصل على ساعات تدريس إضافية، وهنا يكون من يعمل كمن لا يعمل، وبالتالي فإن الكل يعمل. ولكن عندما تكون هناك مجالات تصرف عليها أجور، وحوافز، فلا تكون إلا من نصيب الأساتذة الكبار، والإدارة العليا، ويحرم منها صغار أعضاء هيئة التدريس ولا يكون من نصيبهم إلا الأعمال المجانية فقط، وهنا يصاب الجميع بإحباط ويأس وفتور، ويقلل من حماسهم ويضعف من جهودهم"[٢].

كذلك تدل تلك النتائج على الحاجة للبحث عن المزيد من الدوافع التي تحث الأعضاء على الاهتمام بهذا المجال، وقضاياه وخاصة التركيز على الدوافع المعنوية النابعة من واقع مسئوليتهم الاجتماعية، والتزامهم نحو مجتمعهم. ومن ثم التركيز على المردود المعنوي والاجتماعي، الذي يحصل عليه عند اشتراكه في هذه الأنشطة. كذلك يجب التركيز على الجانب التطوعي في هذه الوظيفة الثالثة لهم، وتوضيح أهميتها، مع وظائفهم الأخرى من التدريس والبحث العلمي.

---

(١) أحمد محمود عياد: " إعداد عضو هيئة التدريس بالجامعة " ، *المؤتمر السنوي الأول لمركز تطوير التعليم الجامعي "التعليم الجامعي في مصر. تحديات الواقع والمستقبل" في الفترة من ٢٤-٢٦ سبتمبر ١٩٩٤* ، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٩٤. ص٥٥٧

(٢) محمد محمد عبد الحليم، محمد علي عرب: مرجع سابق . ص٨٦

جدول (٥٧)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات مساهمة الأعضاء في تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٢٤	النوع						التخصص الأكاديمي للكلية					
	أنثى (٧)			ذكر (٢٤)			كليات نظرية (١٨)			كليات عملية (١٣)		
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
٢٤/ ١	٦	٨٥,٧	١	١٣	٥٤,٢	١	١٢	٦٦,٧	١	٧	٥٣,٨	٢
٢٤/ ٢	٥	٧١,٤	٢	١٠	٤١,٧	٣	١٠	٥٥,٦	٢	٥	٣٨,٥	٣
٢٤/ ٣	٣	٤٢,٩	٣	١٢	٥٠	٢	٨	٤٤,٤	٤	٧	٥٣,٨	٢
٢٤/ ٤	٦	٨٥,٧	١	١٢	٥٠	٢	٩	٥٠	٣	٩	٦٩,٢	١

جدول (٥٨)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات مساهمة الأعضاء في تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٢٤	مكان الجامعة								سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
٢٤/ ١	٩	٥٢,٩	٢	٦	٨٥,٧	١	٤	٥٧,١	١	١٢	٦٦,٧	١	٧	٥٣,٨	٢
٢٤/ ٢	٩	٥٢,٩	٢	٣	٤٢,٩	٤	٣	٤٢,٩	٢	٩	٥٠	٤	٦	٤٦,٢	٣
٢٤/ ٣	٦	٥٣,٣	٣	٥	٧١,٤	٢	٤	٥٧,١	١	١١	٦١,١	٢	٤	٣٠,٨	٤
٢٤/ ٤	١٠	٥٨,٨	١	٤	٥٧,١	٣	٤	٥٧,١	١	١٠	٥٥,٦	٣	٨	٦١,٥	١

يتضح من الجدول (٥٧) أن أكثر المعوقات التي تحد من مساهمة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة من وجهة نظر (٨٥,٧%) من أفراد مجموعة الإناث قد تمثلت في "انشغال الأعضاء بمهام التدريس"، و"قلة الحوافز التي تصرف لهم عن الاشتراك في أنشطة تنمية المجتمع"، أما أقل هذه المعوقات، فقد تمثل في "قلة اهتمام الأعضاء بقضايا المجتمع والبيئة" بنسبة (٤٢,٩%).

بينما اتضح أن معوق "انشغال الأعضاء بمهام التدريس" هو الأكثر أهمية من وجهة نظر (٥٤,٢%) من أفراد مجموعة الذكور، كما جاء المعوق الأقل أهمية متمثلاً في "انشغالهم بمهام البحث العلمي" بنسبة (٤١,٧%)، في حين تساوت بقيمة المعوقات في أهميتها بنسبة (٥٠%).

ونستنتج من ذلك أن انشغال الأعضاء بمهامهم التدريسية قد شكل عائقاً رئيسياً في الحد من دورهم في المجال بالنسبة للمجموعتين ،وإن أتضح ذلك بشكل أكبر في مجموعة الإناث عنه بمجموعة الذكور .

كما دلت بيانات الجدول كذلك على اتفاق آراء (٦٦,٧%) من أفراد مجموعة الكليات النظرية على أن "انشغال الأعضاء بمهام التدريس" هو العائق الأكثر أهمية في تقليل مساهمتهم في أنشطة تنمية المجتمع، في حين جاء أقل المعوقات أهمية هو "قلة اهتمام الأعضاء بقضايا المجتمع والبيئة" وذلك بنسبة (٤٤,٤%)، كما اختلفت هذه النتائج بالنسبة لمجموعة الكليات العملية التي أوضحت أن السبب الأول الذي يحد من مشاركة الأعضاء في تلك الأنشطة هو "قلة الحوافز المالية التي تصرف لهم عند الاشتراك في تلك الأنشطة"، وقد وافق على ذلك (٦٩,٢%)، من أفراد المجموعة. بينما تمثل السبب الأقل أهمية في "انشغال الأعضاء بمهام البحث العلمي" بنسبة (٣٨,٥%).

مما يدل على ضرورة تشجيع الجانب التطوعي لدى الأعضاء بمجموعة الكليات العملية بصفة خاصة والتأكيد على المردود الاجتماعي والمعنوي الذي يحصلون عليه عند الاشتراك في تلك الأنشطة.

وفي ضوء ما ورد في الجدول (٥٨) اتضح اختلاف الأسباب التي تحد من مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الثلاث بالقاهرة والفيوم وبني سويف، في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة.

أظهرت آراء (٥٨,٨%) من أفراد مجموعة الجامعة بالقاهرة على أن المعوق الذي احتل الترتيب الأول في الحد من تلك المشاركة قد تمثل في "قلة الحوافز المالية التي تصرف للأعضاء"، بينما جاء في الترتيب الأخير معوق "قلة اهتمامهم بقضايا المجتمع والبيئة" بنسبة (٣٥,٥%).

أما بالنسبة للجامعة بالفيوم، فقد اتضح أن السبب الأول الذي يحد من تلك المساهمات في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة هو "انشغال الأعضاء بمهام التدريس" وقد وافق على ذلك (٨٥,٧%) من أفراد المجموعة، في حين جاء السبب الأخير متمثل في "انشغالهم بمهام البحث العلمي" بنسبة (٤٢,٩%).

كما بينت أفراد مجموعة الجامعة ببني سويف أن معظم المعوقات السابقة تشكل أسباب رئيسة تحد من مشاركة الأعضاء في تلك الأنشطة وذلك بنسبة (٥٧,١%)، ما عدا معوق "انشغالهم بمهام البحث العلمي" الذي احتل مرتبة تالية من الأهمية بنسبة (٤٢,٩%).

كما أظهر الجدول السابق كذلك أن المعوق الذي احتل الترتيب الأول في الحد من مساهمة الأعضاء في تلك الأنشطة من وجهة نظر (٦٦,٧%) من أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات قد تمثل في "انشغال الأعضاء بمهام التدريس"، بينما جاء في الترتيب الأخير معوق "انشغالهم بالبحث العلمي" بنسبة (٥٠%).

أما بالنسبة لمجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات فقد أجمعت آراء (٦١,٥%) من أفراد المجموعة على أن السبب الأول الذي يقلل من مساهمة الأعضاء في مجال تنمية المجتمع، هو "قلة الحوافز المالية التي تصرف لهم عند الاشتراك بأنشطة هذا المجال"، أما السبب الأخير والأقل أهمية من وجهة نظرهم، فقد تمثل في "قلة اهتمام الأعضاء بقضايا المجتمع والبيئة" بنسبة (٣٠,٨%).

ومن ذلك يتضح اختلاف وجهات نظر أفراد المجموعتين حول أهم المعوقات تأثيرا في الحد من دور الأعضاء في تنمية المجتمع والبيئة .

المحور السادس: عوامل ترتبط بدور طلاب الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة ومعوقات هذا الدور:

إن اشتراك طلاب الجامعة في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة من العوامل الهامة التي تسهم في نجاح تلك الأنشطة على مستوى الجامعة بصفة عامة، وعلى مستوى كليات ومعاهد الجامعة بصفة خاصة، هذا بالإضافة إلى الفائدة المشتركة التي تعود على الطلاب والمجتمع من اشتراكهم بهذه الأنشطة. ومن ثم هدفت الدراسة إلى سؤال أفراد العينة عما إذا كانت كلياتهم ومعاهدهم تتيح للطلاب فرصة للمشاركة في هذه الأنشطة، فتبين ما يلي:

جدول (٥٩)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول مشاركة الطلاب في تنمية المجتمع والبيئة

م. ٢٥	الاستجابة / العبارات	العينة الكلية ٣١	
		نعم	
		ك	%
٢٥	هل تتيح الكلية/ المعهد الفرصة للطلاب للمشاركة في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة؟	٢٤	٧٧,٤

كشفت البيانات الإحصائية في هذا الجدول على أن معظم كليات ومعاهد الجامعة تتيح للطلاب فرصة المشاركة في أنشطتها الخاصة بتنمية المجتمع، حيث وافق على ذلك معظم أفراد عينة الدراسة بنسبة (٧٧,٤%) من إجمالي نسب العينة، بينما القليل من هذه الكليات، لا توفر فرصة الاشتراك لهم بهذه الأنشطة وذلك بنسبة (٢٢,٦%) من إجمالي نسب العينة.

وبذلك نستنتج أن الاتجاه الغالب في الجامعة وفروعها، هو توفير الفرصة للطلاب للمساهمة في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة بدرجة كبيرة.

جدول (٦٠)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول مشاركة الطلاب في تنمية المجتمع والبيئة طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٢٥	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية			
	أنثى (٧)		ذكر (٢٤)		كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٢٥	٧	١٠٠	١٧	٧٠,٨	١٤	٧٧,٨	١٠	٧٦,٩

جدول (٦١)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول مشاركة الطلاب في تنمية المجتمع والبيئة طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٢٥	مكان الجامعة						سنوات الخبرة			
	القاهرة (١٧)		الفيوم (٧)		بني سويف (٧)		أقل من ٣ (١٨)		أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٢٥	١٤	٨٢,٤	٣	٤٢,٩	٧	١٠٠	١٣	٧٢,٢	١١	٨٤,٦

كشفت البيانات الإحصائية بالجداول (٦٠) على إجماع آراء كل أفراد مجموعة الإناث بنسبة (١٠٠%)، على أنهن يتيحن للطلاب فرصة المشاركة في برامج تنمية المجتمع والبيئة في الكليات التابعة لهن، بينما وافق على ذلك (٧٠,٨%) من مجموع أفراد عينة الذكور. كذلك تبين من الجدول (٦١) أنه جاءت استجابات الموافقة على ذلك بنسبة (٧٧,٨%) للكليات النظرية في مقابل (٧٦,٩%) للكليات العملية، بينما جاءت بكل من مجموعات القاهرة والفيوم وبني سويف بنسبة (٨٢,٤%، ٤٢,٩%، ١٠٠%) لكل منها على التوالي، وبنسبة (٧٢,٢%) لمجموعة سنوات الخبرة أقل من ثلاث سنوات في مقابل (٨٤,٦%) لمجموعة سنوات الخبرة أكثر من ثلاث سنوات.

ونستنتج من ذلك أن مجموعة الإناث تتيح الفرصة لطلابها للمشاركة في أنشطة تنمية المجتمع بصورة أكبر مما هي عليه بمجموعة الذكور. كذلك تبين من هذا الجدول أن الكليات النظرية والكليات العملية تتيح فرصة المشاركة للطلاب في تلك الأنشطة بنفس القدر من الاهتمام تقريباً.

كما يتضح أن هناك اهتمام كبير بمشاركة الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع بالجامعة ببني سويف، عنها بالجامعة بالقاهرة والفيوم، وبالجامعة بالقاهرة بصورة أكبر عنها بالجامعة بالفيوم .أي أن الجامعة بالفيوم كانت أقل الجامعات اهتماماً بتوفير فرص المشاركة لطلابها في تلك الأنشطة مما يدعو إلى تفعيل دور الطلاب بالجامعة بصورة أكبر مما هي عليه.

كذلك تبين أن كل من مجموعتي سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات وأكثر من ثلاث سنوات تتيح لطلابها فرصة المشاركة في تلك الأنشطة بصورة كبيرة وإن كانت بالمجموعة الثانية أكبر مما هي عليه بالمجموعة الأولى.

وقد أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات متغير مكان الجامعة بالقاهرة والفيوم وبني سويف[١] لصالح الجامعة ببني سويف، وهذا ينفي صحة الفرض الثالث.

---

(١) انظر ملحق رقم(٩) جدول(٥) يوضح نتائج اختبار(ف) لدلالة الفروق الإحصائية بين مستويات متغير مكان الجامعة.

وبسؤال أفراد العينة عن الجهات التي يشارك من خلالها طلاب الكلية/ المعهد في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة، جاءت إجاباتهم موضحة في الجدول التالي:

جدول (٦٢)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول الجهات التي يشارك الطلاب من خلالها في أنشطة تنمية المجتمع

م. ٢٦	الاستجابة / العبارات	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
٢٦/ ١	المشاركة تتم من خلال المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص فقط.	٨	٢٥,٨	٣
٢٦/ ٢	المشاركة تتم من خلال الأقسام العلمية بالكلية/ المعهد.	١١	٣٥,٥	٢
٢٦/ ٣	المشاركة تتم من خلال مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.	١٩	٦١,٣	١

أوضح ما يقرب من ثلثي أفراد العينة أن المشاركة تتم من خلال مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالدرجة الأولى، حيث بلغت نسبة من وافقوا على ذلك (٦١,٣%) من مجموع أفراد العينة. كما أفادوا كذلك أن هناك مشاركة في تلك الأنشطة من خلال الأقسام العلمية بالكليات بنسبة أقل وهي (٣٥,٥%) من إجمالي نسب العينة، في حين جاءت الموافقة على أن المشاركة تتم من خلال المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بنسبة (٢٥,٨%) من إجمالي نسب العينة.

ويدل ذلك على تعدد الجهات التي يشارك من خلالها طلاب الجامعة في تلك الأنشطة الهادفة لتنمية المجتمع والبيئة، وإن كانت معظم هذه المشاركات تركزت في الأنشطة التي يتبناها مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة والمتمثلة بصورة رئيسة في "قوافل التنمية وخدمة المجتمع" والتي تضم الطلاب من جميع الكليات ومن جميع التخصصات العلمية بها، وذلك بترشيح من كل كلية أو معهد على أساس معيار مهم وهو توسيع نطاق المشاركة الطلابية، خاصة للطلاب غير المشاركين في الأنشطة المختلفة التي ترعاها وتشرف عليها إدارات رعاية الشباب بالكليات وذلك لتفعيل مشاركتهم في مجال التنمية، والتواصل مع المجتمع وتأهيلهم لمواصلة العطاء في مجال النشاط الطلابي في المستقبل[1].

كذلك يتضح ضعف مشاركة الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة من خلال الأقسام العلمية والمراكز ذات الطابع الخاص بالكليات والمعاهد .

---

(1) مصطفى علوي، منى المرزوقي: مرجع سابق . ص٣٢

جدول (٦٣)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول الجهات التي يشارك من خلالها الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٢٦	النوع						التخصص الأكاديمي للكلية					
	أنثى (٧)			ذكر (٢٤)			كليات نظرية (١٨)			كليات عملية (١٣)		
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
١/٢٦	١	١٤,٣	٣	٧	٢٩,٢	٣	٥	٢٧,٨	٢	٣	٢٣,١	٣
٢/٢٦	٣	٤٢,٩	٢	٨	٣٣,٣	٢	٥	٢٧,٨	٢	٦	٤٦,٢	٢
٣/٢٦	٥	٧١,٤	١	١٤	٥٨,٣	١	١١	٦١,١	١	٨	٦١,٥	١

جدول (٦٤)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول الجهات التي يشارك من خلالها الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٢٦	مكان الجامعة									سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)		
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%				
١/٢٦	٤	٢٣,٥	٣	١	١٤,٣	٢	٣	٤٢,٩	٢	٤	٢٢,٢	٢	٤	٣٠,٨	٣
٢/٢٦	٥	٢٩,٤	٢	٤	٥٧,١	١	٢	٢٨,٦	٣	٤	٢٢,٢	٢	٧	٥٣,٨	٢
٣/٢٦	١٠	٥٨,٨	١	٤	٥٧,١	١	٥	٧١,٤	١	١٠	٥٥,٦	١	٩	٦٩,٢	١

يتضح من الإجابات الواردة بالجدول (٦٣) اتفاق الرأي بين أفراد مجموعة الإناث، ومجموعة الذكور على أن الطلاب يشاركون في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة، من خلال "مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة" بالمرتبة الأولى وقد وافق على ذلك نسبة (٧١,٤%) من مجموعة الإناث، مقابل (٥٨,٣%) بمجموعة الذكور، يليها بالمرتبة الثانية "المشاركة من خلال الأقسام العلمية بالكلية/ المعهد" بنسبة (٤٢,٩%) للإناث، مقابل (٣٣,٣%) للذكور، بينما يشارك الطلاب من "خلال المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص" بالمرتبة الثالثة بنسبة (١٤,٣%) للإناث مقابل (٢٩,٢%) للذكور.

ونستنتج مما سبق أن معظم مشاركات الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة تتم من خلال مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ،وأن هناك ضعف في هذه المشاركة من خلال المراكز والوحدات بالمجموعتين .

كما اتضح من بيانات الجدول السابق كذلك أن أغلب مشاركات الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع في كل من مجموعتي الكليات النظرية، والكليات العملية، تتم من خلال "مجلس شئون خدمة المجتمع" وذلك بنسبة (٦١,١%) للكليات النظرية مقابل (٦١,٥%) للكليات العملية.

كما حصلت "المشاركة من خلال الأقسام العلمية" و"المشاركة من خلال المراكز والوحدات" على نفس النسبة (٢٧,٨%) لكل منهما بالتساوي في مجموعة الكليات النظرية.

بالنسبة لمجموعة الكليات العملية، فقد جاءت "المشاركة من خلال الأقسام العلمية" بالمرتبة الثانية بنسبة (٤٦,٢%)، بينما جاءت "المشاركة من خلال المراكز والوحدات" في المرتبة الثالثة بنسبة (٢٣,١%). ويتضح مما سبق أن مشاركة الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع من خلال الأقسام بمجموعة الكليات العلمية تتم بصورة أكبر مما هي عليه بالكليات النظرية.

أظهرت البيانات بالجدول (٦٤) أن (٥٨,٨%) من أفراد مجموعة الجامعة بالقاهرة، قد اتفقوا على أن الطلاب يشاركون في أنشطة تنمية المجتمع بشكل أساسي من خلال "مجلس شئون خدمة المجتمع"، تليها "المشاركة من خلال الأقسام العلمية" بنسبة (٢٩,٤%)، وأخيراً "المشاركة من خلال المراكز والوحدات بنسبة (٢٣,٥%).

بينما أجمعت آراء (٥٧,١%) من أفراد مجموعة الجامعة بالفيوم أن المشاركة تتم بنفس القدر من خلال "مجلس شئون خدمة المجتمع" والأقسام العلمية بالكلية"، بينما حظيت "المشاركة من خلال المراكز والوحدات" بنسبة (١٤,٣%)، مما يدل على ضعف مشاركة الطلاب في تلك الأنشطة من خلال المراكز والوحدات.

كما يبين هذا الجدول أن أكثر من ثلثي أفراد مجموعة الجامعة بني سويف قد اتفقوا على أن مشاركة الطلاب تتم من خلال "مجلس شئون خدمة المجتمع" بالمرتبة الأولى بنسبة (٧١,٤%)، يليها في المرتبة الثانية "المشاركة من خلال المراكز" بنسبة (٤٢,٩%)، ثم بالمرتبة الثالثة "المشاركة من خلال الأقسام العلمية بالكلية" بنسبة (٢٨,٦%).

ونستنتج مما سبق أن مشاركة الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة، تتم بشكل رئيسي من خلال مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، بمجموعات الجامعات الثلاث بالقاهرة والفيوم وبني سويف.

كما يوضح الجدول السابق أيضاً اتفاق (٥٥,٦%) من أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات و(٦٩,٢%)، من أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات على أن الطلاب يشاركون بالمرتبة الأولى من خلال "مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، بينما جاءت "المشاركة من خلال الأقسام العلمية" و"المشاركة من خلال المراكز والوحدات" في المرتبة الثانية بالنسبة لمجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات بنسبة (٢٢,٢%) لكل منهما بالتساوي.

أما بالنسبة لمجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات، فقد احتلت "المشاركة من خلال الأقسام العلمية" المرتبة الثانية بنسبة (٥٣,٨%)، وجاءت "المشاركة من خلال المراكز والوحدات" في المرتبة الثالثة بنسبة (٣٠,٨%).

ويتضح مما سبق أن الطلاب يشاركون في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة بمجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات، بصورة أكبر مما هي عليه بمجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات وخاصة على مستوى الأقسام العلمية بهما.

بالرغم من أن طلاب جامعة القاهرة وفروعها يشاركون في أنشطة تنمية المجتمع بها بدرجة كبيرة، كما أظهرت ذلك نتائج الدراسة الحالية، إلا أنه هناك بعض المعوقات التي قد تحد من دورهم في هذا المجال.

جدول (٦٥)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات دور الطلاب في تنمية المجتمع

م. ٢٧	الاستجابة / العبارات	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
٢٧/ ١	قلة توافر القدوة اللازمة لحث الطلاب على المشاركة في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة.	٩	٢٩	٥
٢٧/ ٢	انخفاض وعي الطلاب بأهمية المشاركة في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة.	١٦	٥١,٦	٢
٢٧/ ٣	انخفاض ميل الطلاب للمشاركة في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة.	١١	٣٥,٥	٤
٢٧/ ٤	عدم تحديد الأنشطة التي يشارك فيها الطلاب لتنمية المجتمع والبيئة قبل بداية الإجازات الدراسية.	١٦	٥١,٦	٢
٢٧/ ٥	عدم ارتباط الأنشطة التي يشارك فيها الطلاب لتنمية المجتمع والبيئة بتخصصاتهم العلمية المختلفة.	١٣	٤١,٩	٣
٢٧/ ٦	نقص الإمكانيات المالية المخصصة لدعم مشاركة الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة.	٢٢	٧١	١

يتضح من الجدول السابق أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه مشاركة الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة، جاءت مرتبة من وجهة نظر أفراد العينة من حيث أهميتها على النحو التالي:

احتل معوق "نقص الإمكانيات المالية لدعم هذه المشاركة" الترتيب الأول بنسبة (٧١%) من إجمالي نسب العينة، بينما تساوي المعوقان التاليان في أهميتهما واحتلا الترتيب الثاني بنسبة (٥١,٦%) لكل منهما من إجمالي نسب العينة، وهما "انخفاض وعي الطلاب بأهمية المشاركة في تلك الأنشطة" و"عدم تحديد الأنشطة التي يشارك فيها الطلاب، قبل بداية الإجازات الدراسية".

كما جاء في الترتيب الثالث "عدم ارتباط تلك الأنشطة بتخصصاتهم العلمية" وذلك بنسبة (٤١,٩%) من إجمالي نسب العينة، في حين حصل معوق "انخفاض ميل الطلاب للمشاركة في تلك الأنشطة" على الترتيب الرابع بنسبة (٣٥,٥%) من إجمالي نسب العينة.

وجاء في الترتيب الخامس والأخير معوق "قلة توافر القدوة اللازمة لحث الطلاب على المشاركة في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة" بنسبة (٢٩%) من إجمالي نسب العينة.

يتضح من ذلك أن العامل المادي يشكل معوقاً رئيسياً يحد من مساهمة طلاب الجامعة في تلك الأنشطة، وبدت ضرورة البحث عن مصادر مالية للصرف منها على دعم تلك الأنشطة، وكذلك ظهرت الحاجة إلى توعية وإرشاد الطلاب بأهمية دورهم في نجاح تلك الأنشطة.

كذلك إعداد تخطيط شامل للأنشطة المرتبطة بالمجتمع والبيئة، وربطها بتخصصاتهم العملية قبل بداية الإجازات الصيفية، وهي الفترة الزمنية المتاحة لممارسة تلك الأنشطة بشكل كبير.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات التي أوضحت أنه "يجب أن تحدد البرامج والمشروعات التي يشارك فيها طلاب الجامعة لخدمة مجتمعهم المحلي قبل بداية الإجازات الدراسية بوقت كاف، وذلك حتى يبدأ العمل في هذه المشروعات والبرامج مع بداية الإجازات ويعرف كل مشارك واجباته وحقوقه ومسئولياته"[١].

جدول (٦٦)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات دور الطلاب في تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٢٧	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية			
	أنثى (٧)		ذكر (٢٤)		كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٢٧/ ١	٣	٤٢,٩	٢	٦	٢٥	٥	٥	٢٧,٨	٥	٤	٣٠,٨	٣
٢٧/ ٢	٣	٤٢,٩	٢	١٣	٥٤,٢	٢	١١	٦١,١	٢	٥	٣٨,٥	٢
٢٧/ ٣	٢	٢٨,٦	٣	٩	٣٧,٥	٤	٦	٣٣,٣	٤	٥	٣٨,٥	٢
٢٧/ ٤	٣	٤٢,٩	٢	١٣	٥٤,٢	٢	١٢	٦٦,٧	١	٤	٣٠,٨	٣
٢٧/ ٥	١	١٤,٣	٤	١٢	٥٠	٣	٩	٥٠	٣	٤	٣٠,٨	٣
٢٧/ ٦	٦	٨٥,٧	١	١٦	٦٦,٧	١	١٢	٦٦,٧	١	١٠	٧٦,٩	١

(١) على السيد الشخيبي، صالحة عبد الله عيسان: مرجع سابق . ص٩٣

جدول (٦٧)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات دور الطلاب في تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٢٧	مكان الجامعة								سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
٢٧/ ١	٣	١٧,٦	٥	٣	٤٢,٩	٥	٣	٤٢,٩	٢	٥	٢٧,٨	٦	٤	٣٠,٨	٤
٢٧/ ٢	٩	٥٢,٩	٢	٥	٧١,٤	٣	٢	٢٨,٦	٣	١١	٦١,١	٢	٥	٣٨,٥	٣
٢٧/ ٣	٦	٣٥,٥	٤	٣	٤٢,٩	٥	٢	٢٨,٦	٣	٧	٣٨,٩	٥	٤	٣٠,٨	٤
٢٧/ ٤	٧	٤١,٢	٣	٦	٨٥,٧	٢	٣	٤٢,٩	٢	٩	٥٠	٣	٧	٥٣,٨	٢
٢٧/ ٥	٦	٣٥,٣	٤	٤	٥٧,١	٤	٣	٤٢,٩	٢	٨	٤٤,٤	٤	٥	٣٨,٥	٣
٢٧/ ٦	١٠	٥٨,٨	١	٧	١٠٠	١	٥	٧١,٤	١	١٢	٦٦,٧	١	١٠	٧٦,٩	١

من البيانات الواردة بالجدول (٦٦) يتضح من أهم المعوقات التي تحد من دور الطلاب في تنمية المجتمع والبيئة، قد تمثل "نقص الامكانات المالية المخصصة لدعم مشاركة الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع" وذلك من وجهة نظر معظم أفراد مجموعة الإناث بنسبة (٨٥,٧%)، بينما جاء المعوق الأقل أهمية في الحد من هذه المشاركة هو "عدم ارتباط تلك الأنشطة بتخصصاتهم العلمية" وذلك بنسبة (١٤,٣%).

أما بالنسبة لمجموعة الذكور فقد اتفقت مع مجموعة الإناث في أن المعوق الأكثر أهمية من وجهة نظرهم هو "نقص الإمكانات المالية لدعم مشاركة الطلاب في تلك الأنشطة" وذلك بنسبة (٦٦,٧%)، في حين شكلت "قلة توافر القدوة اللازمة لحث الطلاب على المشاركة في تلك الأنشطة" المعوق الأقل أهمية من وجهة نظر (٢٥%) منهم.

بينما توزعت استجابات الموافقة في كل المجموعتين على باقي المعوقات لتحدد مدى أهميتها من وجهة نظر أفراد المجموعة كما يتضح من الجدول السابق.

ونستنتج مما سبق أن العامل المادي يشكل معوق رئيسي وهام في الحد من اشتراك الطلاب في تلك الأنشطة بالمجموعتين.

كما أوضحت بيانات هذا الجدول كذلك أن مجموعة الكليات النظرية قد حددت سببين رئيسيين في قلة مشاركة الطلاب في تلك الأنشطة، وذلك من وجهة نظر (٦٦,٧%) من أفراد المجموعة وهما "نقص الإمكانات اللازمة لدعم تلك الأنشطة"، و"عدم تحديد الأنشطة التي يشارك فيها الطلاب لتنمية لمجتمعهم قبل بداية الإجازات الدراسية". في حين جاء السبب الأخير من حيث أهميته كمعوق لدور الطلاب في المجال هو "قلة توافر القدوة اللازمة لحثهم على المشاركة في الأنشطة" وذلك بنسبة (٢٧,٨%).

أما مجموعة الكليات العملية فقد وافقت على أن المعوق الذي يحتل الترتيب الأول من حيث الأهمية هو "نقص الإمكانات اللازمة لدعم الأنشطة في المجال" وذلك بنسبة (٧٦,٩%)، بينما احتل

الترتيب الثاني المعوقات "انخفاض وعي الطلاب" و"انخفاض ميل الطلاب" للمشاركة في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة، وذلك بنسبة (٣٨,٥%) لكل منهما، بينما احتل الترتيب الثالث باقي المعوقات الموضحة بالجدول السابق بنسبة (٣٠,٨%) لكل منهم.

ونستنتج مما سبق أن نقص الإمكانات المالية لدعم تلك الأنشطة التي يساهم فيها الطلاب لتنمية المجتمع والبيئة هي السبب الأساسي في الحد من مساهمتهم بها.

كما كشفت البيانات الإحصائية بالجدول (٦٧) أن أفراد مجموعة الجامعة بالقاهرة (٥٨,٨%) قد اتفقوا على أن معوق "نقص الإمكانات المالية لدعم أنشطة تنمية المجتمع" هو المعوق المؤثر بشكل أساسي في الحد من مشاركة الطلاب بها، في حين اعتبر معوق "قلة توافر القدوة اللازمة لحثهم على الاشتراك بتلك الأنشطة" هو المعوق الأخير من حيث الأهمية بنسبة (١٧,٦%). كما توزعت استجابات الموافقة على باقي المعوقات لتحدد أهميتها من وجهة نظر أفراد المجموعة كما يتضح من الجدول.

كما أجمعت آراء مجموعة الجامعة بالفيوم بنسبة (١٠٠%) على السبب الأول الذي يحد من مشاركة الطلاب في تلك الأنشطة هو "نقص الإمكانات المالية لدعم أنشطة الطلاب في تنمية المجتمع"، في حين جاءت الأسباب التالية هي الأقل أهمية من وجهة نظر (٤٢,٩%) من أفراد المجموعة وهي "قلة توافر القدوة اللازمة لحث الطلاب على المشاركة في الأنشطة"، و"انخفاض ميل الطلاب للاشتراك بها".

من الجدول السابق يتضح كذلك أنه وافقت (٧١,٤%) من أفراد مجموعة الجامعة ببني سويف على أن المعوق الذي احتل الترتيب الأول من حيث الأهمية في الحد من مشاركة الطلاب في تلك الأنشطة هو "نقص الإمكانات المالية اللازمة لدعمها"، بينما احتل الترتيب الثاني المعوقات التالية بنسبة (٤٢,٩%) وهم "قلة توافر القدوة اللازمة لحث الطلاب على المشاركة في تلك الأنشطة"، و"عدم تحديد تلك الأنشطة قبل بداية الإجازات الدراسية" و"عدم ارتباط تلك الأنشطة بتخصصاتهم العلمية"، في حين جاءت باقي المعوقات في الترتيب الثالث بنسبة (٢٨,٦%) لكل منهما كما هو موضح بالجدول السابق.

ونستنتج مما سبق أن العامل المادي هو المعوق الأكثر أهمية في الحد من مشاركة الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع بكل المجموعات الثلاث .

كما دلت التكرارات بالجدول السابق أن مجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات، قد حددت السبب الأول في الحد من مساهمة الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع في "نقص الإمكانات المالية لدعم تلك الأنشطة" وذلك بنسبة (٦٦,٧%)، بينما جاء السبب الأقل أهمية متمثل في "قلة توافر القدوة اللازمة لحث الطلاب على المشاركة في الأنشطة" وذلك بنسبة (٢٧,٨%).

كذلك تبين من الجدول إجماع آراء (٧٦,٩%) من أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات على أن المعوق الأكثر أهمية من وجهة نظرهم هو "نقص الإمكانات المالية لدعم تلك الأنشطة"، في حين جاءت المعوقات الأقل أهمية متمثلة في "قلة توافر القدوة لحث الطلاب على المشاركة في الأنشطة"، و"انخفاض ميل الطلاب للمشاركة في تلك الأنشطة" وذلك بنسبة (٣٠,٨%) لكل منهما.

ونستنتج مما سبق أن عدم توافر الموارد المالية للصرف منها على مشاركة الطلاب في هذه الأنشطة قد شكل سبباً رئيساً في الحد من مشاركة الطلاب بها بالمجموعتين.

المحور السابع: عوامل ترتبط بدور الإعلام الجامعي في مجال تنمية المجتمع والبيئة، ومعوقات هذا الدور:

يمثل الإعلام الجامعي وسيلة رئيسة في تعريف المجتمع داخل الجامعة وخارجها بالدور الهام الذي تؤديه الجامعة في مجال تنمية المجتمع والبيئة، كما يعتبر وسيلة هامة لتسويق الخدمات الجامعية، حيث يعد بمثابة همزة الوصل بين الجامعة والمجتمع المحيط بها، حتى لا تعتبر الجامعة برجاً عاجياً بعيدة عن مجتمعها الذي أنشأها.

جدول (٦٨)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول الدور الإعلامي للكلية في مجال تنمية المجتمع

م. ٢٨	العبارات / الاستجابة	العينة الكلية ٣١	
		نعم	
		ك	%
٢٨	هل تقوم الكلية بدورها الإعلامي في التعريف بما تقوم به من أنشطة في تنمية المجتمع والبيئة؟	٢٤	٧٧,٤

يتضح من الجدول السابق أنه اجتمعت آراء أكثر من ثلثي أفراد عينة الدراسة على أن كليات ومعاهد الجامعة تضطلع بدورها الإعلامي، في التعريف بأنشطتها المرتبطة بتنمية المجتمع والبيئة، وذلك بنسبة (٧٧,٤%) من إجمالي نسب العينة، في مقابل (٢٢,٦%) لم يوافقوا على ذلك.

ويدل ذلك على حرص هذه الكليات علي تعريف المجتمع بما تقوم به من أنشطة لخدمته وتنميته، وإيجاد منافذ متعددة للاتصال والتواصل مع هذا المجتمع داخل وخارج الجامعة، بما يحقق منفعة مشتركة تعود على كل من الجامعة والمجتمع معاً.

جدول (٦٩)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول الدور الإعلامي للكلية في مجال تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٢٨	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية			
	أنثى (٧)		ذكر (٢٤)		كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٢٨	٦	٨٥,٧	١٨	٧٥	١٢	٦٦,٧	١٢	٩٢,٣

جدول (٧٠)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول الدور الإعلامي للكلية في مجال تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٢٨	مكان الجامعة						سنوات الخبرة			
	القاهرة (١٧)		الفيوم (٧)		بني سويف (٧)		أقل من ٣ (١٨)		أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٢٨	١٥	٨٨,٢	٣	٤٢,٩	٦	٨٥,٧	١٢	٦٦,٧	١٢	٩٢,٣

يتضح من الجدول (٦٩) أن الكليات بمجموعات الإناث والذكور تقوم بالإعلام عن أنشطتها في تنمية المجتمع والبيئة، وإن كانت الكليات بمجموعة الإناث قد أظهرت اهتماماً أكبر بالقيام بهذا الدور عنها بالكليات في مجموعة الذكور، وذلك بنسبة (٨٥,٧%) لمجموعة الإناث في مقابل (٧٥%) لمجموعة الذكور.

كذلك تبين من الجدول السابق أن الكليات العملية تقوم بذلك الدور الإعلامي بشكل أكبر مما تقوم به الكليات النظرية، حيث أجمعت آراء معظم أفراد عينة الكليات العملية على أنها تقوم بذلك الدور بنسبة (٩٢,٣%) في مقابل (٦٦,٧%) للكليات النظرية.

بينما كشفت البيانات الإحصائية بالجدول (٧٠) على أن الكليات بكل من مجموعات الجامعة بالقاهرة والفيوم وبني سويف، تقوم بالإعلام عن أنشطتها في تنمية المجتمع والبيئة، بنسبة (٨٨,٢%، ٤٢,٩%، ٨٥,٧%) لكل منها على التوالي. وبذلك يتضح ضعف الدور الإعلامي التي تقوم به الكليات بالجامعة بالفيوم في الإعلام عن أنشطتها في المجال بالمقارنة لذلك الدور في مجموعتي الجامعة بالقاهرة وبني سويف، مما يلزم مزيد من التفعيل على مستوى كليات الجامعة بالفيوم.

وقد بينت نتائج الاختبارات الإحصائية وجود فروق دالة إحصائياً بين مستويات متغير مكان الجامعة بالقاهرة والفيوم وبني سويف[١]، لصالح الجامعة بالقاهرة وهذا ينفي صحة الفرض الثالث.

كما أتضح من نفس الجدول السابق إجماع آراء معظم أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات بنسبة (٩٢,٣%)، على أنها تقوم بالإعلام عن أنشطتها في تنمية المجتمع والبيئة، في مقابل (٦٦,٧%) لمجموعة سنوات الخبرة أقل من ثلاث سنوات، ويدل ذلك على أن مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات، كانت أكثر وعياً وحرصاً على القيام بذلك الدور الإعلامي، مما يوضح أن عامل الخبرة يلعب دوراً هاماً في القيام بهذا الدور.

تتعدد وسائل الإعلام التي تستعين بها كليات ومعاهد الجامعة في التعريف بدورها في تنمية المجتمع والبيئة، وبسؤال أفراد العينة عن هذه الوسائل، برزت النتائج التالية:

---

(١) انظر ملحق رقم(٩) جدول (٥) يوضح نتائج اختبار(ف) لدلالة الفروق الإحصائية بين مستويات متغير مكان الجامعة.

جدول (٧١)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول وسائل الإعلام عن أنشطة الكليات في تنمية المجتمع

م. ٢٩	العبارات / الاستجابة	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
٢٩/ ١	من خلال البرامج التي تقدم في وسائل الإعلام .	١٣	٤١,٩	٤
٢٩/ ٢	من خلال اللقاءات التي تنظمها الكلية/ المعهد.	١٥	٤٨,٤	٣
٢٩/ ٣	بعرض أنشطة الكلية والمراكز ذات الطابع الخاص على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).	٧	٢٢,٦	٥
٢٩/ ٤	تبادل المطبوعات التعريفية بأنشطة وخدمات الكلية/ المعهد مع المؤسسات المجتمعية.	١٥	٤٨,٤	٣
٢٩/ ٥	من خلال المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تعقدها الجامعة أو الكلية.	٢١	٦٧,٧	١
٢٩/ ٦	بالاتصال المباشر بالشركات والمؤسسات والأجهزة ذات العلاقة بالخدمات المتوفرة بالكلية/ المعهد.	٢٠	٦٤,٥	٢

يتضح من الإجابات الواردة في الجدول السابق أن "المؤتمرات والندوات وورش العمل" مثلت وسيلة رئيسة في الإعلام عن أنشطة الكليات في تنمية المجتمع والبيئة، حيث اتفقت على ذلك أكثر من ثلثي أفراد العينة وذلك بنسبة (٦٧,٧%) وقد حظيت بالمرتبة الأولى.

بينما جاءت في المرتبة الثانية وسيلة "الاتصال المباشر والشركات والمؤسسات" بنسبة (٦٤,٥%) من إجمالي نسب العينة. كما حصلت وسيلتي "اللقاءات التي تنظمها الكلية" و"تبادل المطبوعات التعريفية بأنشطة الكلية في المجال مع المؤسسات المجتمعية "على المرتبة الثالثة" بنسبة (٤٨,٤%) لكل منهما. بينما جاء الإعلام من خلال "البرامج التي تقدم في وسائل الإعلام" في المرتبة الرابعة بنسبة (٤١,٩%) من إجمالي نسب العينة. أما المرتبة الخامسة والأخيرة فكانت من نصيب وسيلة "عرض أنشطة الكليات والمراكز على الشبكة العالمية للمعلومات" بنسبة (٢٢,٦%) من إجمالي نسب العينة.

مما سبق عرضه يتضح أن المؤتمرات، والندوات هي الوسيلة الأكثر شيوعاً في الاستخدام للإعلام، عن أنشطة الكليات في تنمية المجتمع والبيئة، على مستوى الكليات والمعاهد الجامعية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة التي أظهرت أن "نشاط المؤتمرات والندوات يلقى اهتماماً كبيراً لأنه أكثر يسراً في تنفيذه وأكثر تمشياً مع احتياجات الكثير من أعضاء هيئة التدريس الذين يقبلون على محافل النقاش العلمي"[١].

---

(١) سوسن عبد الحميد مرسي: مرجع سابق . ص٢٩٤

كما أظهرت أن التعريف بتلك الأنشطة والإعلام عنها يتم معتمداً على الجهود الذاتية التي تبذلها كل كلية بمفردها، وتتوقف على مدى علاقتها المباشرة مع مؤسسات المجتمع. وقد أكد ذلك ما أوضحته تلك النتائج من أن وسائل الإعلام الجماهيرية، من إذاعة، وتليفزيون لم تحظى بقدر كبير من الاهتمام بالرغم من أن "وسائل الإعلام تلعب دوراً هاماً في خدمة قضايا المجتمع، ويتضاعف هذا الدور، كلما كان المجتمع الذي يتعامل معه نامياً يواجه تحديات هائلة"[١].

كذلك أظهرت بيانات هذا الجدول قصوراً في استخدام أحدث وأسرع وسيلة إعلام ومعلومات واتصال وهي الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) كوسيلة للتعريف بهذا الدور على النطاق القومي والعربي والعالمي، في عصر يتسم بثورة المعلومات والاتصالات.

وبذلك نستنتج أن الجامعة بكلياتها ومعاهدها تمارس هذا الدور الإعلامي على مستوى المجتمع المحيط بها بشكل رئيسي مما يجعلها لا تزال منغلقة على نفسها إلى حد ما، فلا يستفيد المجتمع من خدماتها إلا بشكل محدود.

جدول (٧٢)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول وسائل الإعلام عن أنشطة الكليات في تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٢٩	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية					
	أنثى (٧)			ذكر (٢٤)			كليات نظرية (١٨)			كليات عملية (١٣)		
	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب
١/٢٩	١	١٤,٣	٦	١٢	٥٠	٣	٧	٣٨,٩	٣	٦	٤٦,٢	٥
٢/٢٩	٥	٧١,٤	٢	١٠	٤١,٧	٥	٦	٣٣,٣	٤	٩	٦٩,٢	٣
٣/٢٩	٢	٢٨,٦	٥	٥	٢٠,٨	٦	٤	٢٢,٢	٥	٣	٢٣,١	٦
٤/٢٩	٤	٥٧,١	٣	١١	٤٥,٨	٤	٨	٤٤,٤	٢	٧	٥٣,٨	٤
٥/٢٩	١	٥٨,٧	١	١٥	٦٢,٥	٢	١٠	٥٥,٦	١	١١	٨٤,٦	١
٦/٢٩	٣	٤٢,٩	٤	١٧	٧٠,٨	١	١٠	٥٥,٦	١	١٠	٧٦,٩	٢

---

(١) نجوى كامل: " دور وسائل الإعلام في توعية المواطنين بقضية التغيرات المناخية. دراسة ميدانية" ، ***مؤتمر جامعة القاهرة الثاني "دور الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة" من ١-٢ مارس ١٩٩٧***، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٨ . ص٨٣٨

جدول (٧٣)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول وسائل الإعلام عن أنشطة الكليات في تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٢٩	مكان الجامعة								سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
١/٢٩	٨	٤٧,١	٥	٢	٢٨,٦	٢	٣	٤٢,٩	٤	٩	٥٠	٢	٤	٣٠,٨	٥
٢/٢٩	٩	٥٢,٩	٤	٢	٢٨,٦	٢	٤	٥٧,١	٣	٧	٣٨,٩	٣	٨	٦١,٥	٤
٣/٢٩	٥	٢٩,٤	٦	–	–	–	٢	٢٨,٦	٥	٣	١٦,٧	٥	٤	٣٠,٨	٥
٤/٢٩	١٢	٧٠,٦	٢	١	١٤,٣	٣	٢	٢٨,٦	٥	٦	٣٣,٣	٤	٩	٦٩,٢	٣
٥/٢٩	١٣	٧٦,٥	١	٣	٤٢,٩	١	٥	٧١,٤	٢	١٠	٥٥,٦	١	١١	٨٤,٦	١
٦/٢٩	١١	٦٤,٧	٣	٣	٤٢,٩	١	٦	٨٥,٧	١	١٠	٥٥,٦	١	١٠	٧٦,٩	٢

اتضح من الجدول (٧٢) أن "المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تعقدها الجامعة أو الكلية" هي الوسيلة الأكثر تفضيلاً في الإعلام عن أنشطة الكلية في تنمية المجتمع والبيئة، وقد وافق على ذلك (٨٥,٧%) من أفراد مجموعة الإناث، يليها في الأهمية "اللقاءات التي تنظمها الكلية" وذلك بنسبة (٧١,٤%)، بينما جاءت أقل الوسائل المستخدمة هي"البرامج التي تقدم في وسائل الإعلام"، بنسبة (١٤,٣%).

بينما أوضح الجدول السابق اتفاق الرأي بين (٧٠,٨%) من أفراد مجموعة الذكور على أن الوسيلة الإعلامية الأكثر أهمية من وجهة نظرهم قد تمثلت في "الاتصال المباشر بالشركات والمؤسسات والأجهزة ذات العلاقة بخدمات الكلية"، تليها "المؤتمرات والندوات وورش العمل" بنسبة (٦٢,٥%)، بينما جاءت الوسيلة الأقل استخداماً من وجهة نظر (٢٠,٨%) هي "الشبكة العالمية للمعلومات".

نستنتج مما سبق أن المؤتمرات والندوات شكلت وسائل رئيسة في الإعلام، عن أنشطة المجموعتين في المجال، بينما جاءت أكثر الوسائل شيوعاً وانتشاراً وسرعة وهي الأقل استخداماً في المجموعتين.

كما أظهرت بيانات هذا الجدول أيضاً أن أفراد مجموعة الكليات النظرية قد وافقت على أن الوسائل الأكثر أهمية في الإعلام عن أنشطتها في تنمية المجتمع والبيئة، قد تمثلت في "المؤتمرات والندوات" و"الاتصال المباشر بالمؤسسات المجتمعية ذات العلاقة بتخصص الكلية" وذلك من وجهة نظر (٥٥,٦%) من أفراد المجموعة، أما الوسيلة الأقل استخداماً، فقد تمثلت في "الشبكة العالمية للمعلومات" بنسبة (٢٢,٢%).

كذلك تبين من الجدول أن "الندوات والمؤتمرات وورش العمل" شكلت الوسيلة الأكثر استخداماً في الإعلام عن أنشطة الكليات العملية في مجال تنمية المجتمع والبيئة، حيث وافق على ذلك (٨٤,٦%) من

أفراد المجموعة، بينما جاءت أقل الوسائل استخداما "الإعلام على الشبكة العالمية للمعلومات" بنسبة (٢٣,١%).

نستنتج مما سبق أن المؤتمرات والندوات هي الوسيلة الأكثر شيوعاً في الاستخدام بالمجموعتين، وإن الإعلام عبر الشبكة العالمية للمعلومات هو أقل الوسائل استخداماً من وجهة نظر أفراد المجموعتين.

من الإجابات الواردة بالجدول (٧٣) تبين أن أفراد مجموعة الجامعة بالقاهرة قد فضلت الإعلام عن أنشطتها في تنمية المجتمع والبيئة من خلال "المؤتمرات والندوات وورش العمل" بالمرتبة الأولى وقد وافق على ذلك (٧٦,٥%) من أفراد المجموعة، في حين جاء بالمرتبة السادسة والأخيرة الإعلام من خلال "الشبكة العالمية للمعلومات" بنسبة (٢٩,٤%).

أما مجموعة الجامعة بالفيوم، فقد شكلت الوسيلتين التاليتين هي الأكثر أهمية في استخدامها للإعلام عن تلك الأنشطة وهي "المؤتمرات والندوات وورش العمل" و"الاتصال المباشر بالمؤسسات المجتمعية" وذلك بنسبة (٤٢,٩%) لكل منهما. بينما جاءت الوسائل الأقل استخداماً هي الإعلام من خلال الشبكة العالمية للمعلومات حيث لم يلق أي استجابات بالموافقة من أفراد المجموعة.

كذلك تبين أن معظم أفراد مجموعة الجامعة ببني سويف (٨٥,٧%) قد اتفقوا على أن الإعلام من خلال "الاتصال المباشر بالمؤسسات المجتمعية" هي الوسيلة الأكثر استخداماً وأهمية من وجهة نظرهم، بينما جاءت أقل هذه الوسائل استخداماً متمثلة في "الشبكة العالمية للمعلومات" و"تبادل المطبوعات التعريفية لخدمات الكلية مع المؤسسات المجتمعية" بنسبة (٢٨,٦%) لكل منهما بالتساوي.

وبذلك يتضح تباين أراء أفراد مجموعات الجامعة الثلاث بالقاهرة والفيوم وبني سويف ،حول أهم الوسائل وأكثرها استخداماً في الإعلام عن أنشطتها في تنمية المجتمع والبيئة ،بالرغم من أنه قد حظيت المؤتمرات والندوات ،وكذلك الاتصال المباشر بالشركات ذات العلاقة بخدمات الكلية أفضلية كوسائل إعلامية عن تلك الأنشطة . كما أتضح قصور دور الجامعات الثلاث في الاستعانة بالشبكة العالمية للمعلومات كوسيلة إعلامية ،وبصفة خاصة بالجامعة بالفيوم عنها بالجامعة بالقاهرة،وبني سويف .

كذلك اتضح من الجدول السابق اختلاف الوسائل المستخدمة في الإعلام عن أنشطة "تنمية المجتمع والبيئة بمجموعتي سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات، وأكثر من ثلاث سنوات. ففضلت المجموعة الأولى الإعلام من خلال "المؤتمرات والندوات وورش العمل" و"الاتصال المباشر بالمؤسسات المجتمعية" بالمرتبة الأولى وذلك بنسبة (٥٥,٦%) لكل منهما. أما في المرتبة الخامسة والأخيرة فجاء الإعلام من خلال "الشبكة العالمية للمعلومات" بنسبة (١٦,٧%).

أما المجموعة الثانية، فقد شكلت "المؤتمرات والندوات" الوسيلة الأكثر استخداماً في الإعلام عن الأنشطة المرتبطة بتنمية المجتمع والبيئة من وجهة نظر (٨٤,٦%) من أفراد المجموعة، بينما جاءت أقل الوسائل استخداماً هي "البرامج في وسائل الإعلام، والشبكة العالمية للمعلومات" بنسبة (٣٠,٨%) لكل منهما بالتساوي.

ونستنتج مما سبق أن الوسيلة الأكثر استخداماً وأهمية من وجهة نظر أفراد المجموعتين في الإعلام عن أنشطتها في تنمية المجتمع جاءت من خلال المؤتمرات والندوات وورش العمل، بينما أقل الوسائل استخداماً في هذا الإعلام من خلال الشبكة العالمية للمعلومات، مما يدل على قصور الجانبين في استخدام هذه الوسيلة الهامة في الإعلام.

أجمعت آراء عينة الدراسة على أن هناك العديد من المعوقات المرتبطة بالإعلام الجامعي في مجال تنمية المجتمع والبيئة، وقد توزعت استجاباتهم على هذه المعوقات حسب أهميتها بالنسبة لهم، كما هي موضحة بالجدول التالي.

جدول (٧٤)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات الإعلام الجامعي في مجال تنمية المجتمع

م. ٣٠	الاستجابة / العبارات	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
٣٠/ ١	قصور دور الإعلام الجامعي في التعريف بأنشطة المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص.	٢١	٦٧,٧	٢
٣٠/ ٢	قصور دور الإعلام الجامعي في مجال المؤتمرات والندوات العلمية الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة.	١٩	٦١,٣	٤
٣٠/ ٣	عدم تنظيم المؤتمرات والندوات الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة في إطار خطة عامة.	١٣	٤١,٩	٦
٣٠/ ٤	عدم ارتباط هذه المؤتمرات والندوات بمشكلات المجتمع والبيئة.	١٦	٥١,٦	٥
٣٠/ ٥	عدم تطبيق النتائج والتوصيات التي تصدر عن المؤتمرات والندوات الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة.	٦	١٩,٤	٧
٣٠/ ٦	نقص الإمكانيات المالية المخصصة لدعم المؤتمرات والندوات الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة.	٢٤	٧٧,٤	١
٣٠/ ٧	عدم مشاركة مؤسسات المجتمع في إعداد وتنظيم المؤتمرات والندوات الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة.	٢٠	٦٤,٥	٣

من التكرارات الواردة بالجدول السابق تبين أن هناك اتفاق بين (٧٧,٤%) من أفراد العينة على أن "نقص الإمكانيات المالية" يعد المعوق الأول الذي يحد من دور الإعلام الجامعي في تنمية المجتمع والبيئة. يليه في الترتيب الثاني من حيث أهميته كمعوق "قصور دور الإعلام الجامعي في التعريف بأنشطة المراكز والوحدات"، وذلك بنسبة (٦٧,٧%) من إجمالي نسب العينة.

كما اعتبر "عدم مشاركة مؤسسات المجتمع في إعداد وتنظيم المؤتمرات المرتبطة بتنمية المجتمع" من المعوقات الهامة لتحتل الترتيب الثالث بنسبة (٦٤,٥%) من إجمالي نسب العينة.

بينما جاء في الترتيب الرابع معوق "قصور دور الإعلام الجامعي في التعريف بمؤتمرات وندوات تنمية المجتمع "بنسبة (٦١,٣%) من إجمالي نسب العينة، كما حصل معوق "عدم ارتباط المؤتمرات بمشكلات المجتمع" على نسبة (٥١,٦%) ليحتل بذلك الترتيب الخامس.

أما الترتيب السادس فقد جاء من نصيب معوق "عدم وجود خطة عامة لتنظيم هذه المؤتمرات المرتبطة بتنمية المجتمع" وذلك بنسبة (٤١,٩%) من إجمالي نسب العينة. في حين أجمعت آراء (١٩,٤%) من مجموع أفراد العينة على أن معوق "عدم تطبيق نتائج وتوصيات تلك المؤتمرات المرتبطة بالمجتمع" هو الأقل أهمية من وجهة نظرهم ليحتل بذلك الترتيب السابع والأخير.

ونستنتج مما سبق أن العامل المادي المتمثل في قصور الإمكانات المالية يعد أبرز المشكلات التي تواجه الإعلام الجامعي وتحد من دوره في مجال تنمية المجتمع والبيئة.

كما اتضح كذلك قصور دور الإعلام الجامعي في الإعلام عن أنشطة المراكز والوحدات بالجامعة وتعريف المجتمع داخل وخارج الجامعة بخدماتها المختلفة، كذلك ظهر هذا القصور في التعريف بالمؤتمرات والندوات التي تنظمها الجامعة بكلياتها ومعاهدها لمناقشة أهم قضايا المجتمع والبيئة.

كذلك اتضح ضعف التعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع في إعداد وتنظيم المؤتمرات ذات الموضوعات المشتركة بين الطرفين وتمس مشكلات المجتمع والبيئة، كما تبين ضرورة هذا التعاون حتى يمكن أن تدور موضوعات هذه المؤتمرات حول مشكلات حقيقية نابعة من الواقع ومن الخبرة العملية لهذه المؤسسات، وذلك حيث تبين أن موضوعات تلك المؤتمرات لا ترتبط بمشكلات المجتمع والبيئة إلى حد كبير.

كذلك تبين من وجهة نظر نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ،أن المؤتمرات المرتبطة بتنمية المجتمع لا تتم في إطار خطة عامة منظمة تجمع وتنسق بين كل المؤتمرات التي تجرى في المجال بالجامعة[١].

كما اتضح ضعف اهتمام أفراد العينة بأهمية تطبيق النتائج والتوصيات التي تصدر عن مؤتمرات المجتمع والبيئة، حيث إنها لم تمثل معوق رئيسي بالنسبة لهم، بالرغم من أن هذه النتيجة تختلف مع نتائج بعض الدراسات التي أظهرت أن "عدم تطبيق التوصيات والنتائج التي تسفر عنها المؤتمرات والندوات في مجال تنمية المجتمع والبيئة" في مقدمة أسباب انعدام أو محدودية الفائدة منها في حل مشاكل المجتمع وتنمية البيئة"[٢].

---

(١) انظر ملحق رقم (١٦) المقابلة مع نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة..

(٢) سوسن عبد الحميد مرسي: مرجع سابق . ص٢٩٥

جدول (٧٥)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات الإعلام الجامعي في مجال تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٣٠	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية					
	أنثى (٧)		ذكر (٢٤)		كليات نظرية (١٨)			كليات عملية (١٣)		
	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب
١/٣٠	٤	٥٧,١	٣	١٧	٧٠,٨	٢	١٣	٧٢,٢	١	٨	٦١,٥	٣
٢/٣٠	٦	٨٥,٧	١	١٣	٥٤,٢	٤	١٠	٥٥,٦	٣	٩	٦٩,٢	٢
٣/٣٠	٣	٤٢,٩	٤	١٠	٤١,٧	٥	٩	٥٠	٤	٤	٣٠,٨	٥
٤/٣٠	٣	٤٢,٩	٤	١٣	٥٤,٢	٤	٩	٥٠	٤	٧	٥٣,٨	٤
٥/٣٠	١	١٤,٣	٥	٥	٢٠,٨	٦	٤	٢٢,٢	٥	٢	١٥,٤	٦
٦/٣٠	٥	٧١,٤	٢	١٩	٧٩,٢	١	١٣	٧٢,٢	١	١١	٨٤,٦	١
٧/٣٠	٤	٥٧,١	٣	١٦	٦٦,٧	٣	١٢	٦٦,٧	٢	٨	٦١,٥	٣

جدول (٧٦)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات الإعلام الجامعي في مجال تنمية المجتمع طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٣٠	مكان الجامعة									سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)		
	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب	ك	نعم %	الترتيب
١/٣٠	١٠	٥٨,٨	٢	٦	٨٥,٧	١	٥	٧١,٤	٣	١٢	٦٦,٧	١	٩	٦٩,٢	٢
٢/٣٠	١٠	٥٨,٨	٢	٣	٤٢,٩	٢	٦	٨٥,٧	٢	١٢	٦٦,٧	١	٧	٥٣,٨	٤
٣/٣٠	٧	٤١,٢	٤	٣	٤٢,٩	٢	٣	٤٢,٩	٥	٧	٣٨,٩	٣	٦	٤٦,٢	٥
٤/٣٠	٨	٤٧,١	٣	٣	٤٢,٩	٢	٥	٧١,٤	٣	١١	٦١,١	٢	٥	٣٨,٥	٦
٥/٣٠	٤	٢٣,٥	٥	١	١٤,٣	٣	١	١٤,٣	٦	٣	١٦,٧	٤	٣	٢٣,١	٧
٦/٣٠	١١	٦٤,٧	١	٦	٨٥,٧	١	٧	١٠٠	١	١٢	٦٦,٧	١	١٢	٩٢,٣	١
٧/٣٠	١٠	٥٨,٨	٢	٦	٨٥,٧	١	٤	٥٧,١	٤	١٢	٦٦,٧	١	٨	٦١,٥	٣

من التكرارات الواردة بالجدول (٧٥) يتضح أن أهم المعوقات التي تواجه الإعلام الجامعي وتحد من دوره في تنمية المجتمع والبيئة قد تمثل في "قصور هذا الدور الإعلامي في مجال المؤتمرات والندوات" وذلك من وجهة نظر (٨٥,٧%) من أفراد مجموعة الإناث، بينما جاءت أقل المعوقات تأثيراً في هذا الدور متمثلة في "عدم تطبيق النتائج والتوصيات التي تصدر عن ندوات ومؤتمرات تنمية المجتمع والبيئة" وذلك بنسبة (١٤,٣%).

بينما اتضح من الجدول السابق كذلك أن (٧٩,٢%) من أفراد مجموعة الذكور قد اتفقوا على أن "نقص الإمكانات المالية المخصصة لدعم مؤتمرات وندوات تنمية المجتمع" هو السبب الرئيسي في الحد من هذا الدور الإعلامي في المجال، بينما جاء السبب الأخير متمثل في "عدم تطبيق نتائج وتوصيات تلك المؤتمرات" وذلك بنسبة (٢٠,٨%).

ونستنتج مما سبق أن عدم تطبيق نتائج وتوصيات المؤتمرات والندوات المرتبطة بتنمية المجتمع والبيئة، هي أقل العوامل تأثيراً في الحد من دور الإعلام الجامعي في المجال.

كما أظهر الجدول السابق كذلك أن معوقات الدور الإعلامي الأكثر أهمية من وجهة نظر أفراد مجموعة الكليات النظرية هي :قصور دور الإعلام الجامعي في التعريف بأنشطة المراكز"، و"نقص الإمكانات المالية اللازمة لدعم المؤتمرات والندوات في المجال" وذلك بنسبة (٧٢,٢%)، بينما جاء أقل هذه المعوقات أهمية متمثل في "عدم تطبيق النتائج والتوصيات التي تسفر عن المؤتمرات والندوات في المجال" بنسبة (٢٢,٢%).

أما بالنسبة للكليات العملية فقد اتضح أن السبب الأول في الحد من دور الإعلام الجامعي في المجال قد جاء بنسبة (٨٤,٦%) لصالح "نقص الإمكانيات المالية المخصصة لدعم المؤتمرات والندوات في المجال"، بينما السبب الأخير والأقل أهمية تمثل في "عدم تطبيق نتائج وتوصيات مؤتمرات وندوات تنمية المجتمع والبيئة" بنسبة (١٥,٤%).

ونستنتج من ذلك أن العامل المادي يشكل عائقاً هاماً في الحد من دور الإعلام الجامعي في مجال تنمية المجتمع، من وجهة نظر أفراد المجموعتين.

كما كشفت البيانات الإحصائية بالجدول (٧٦) على اتفاق (٦٤,٧%) من أفراد مجموعة الجامعة بالقاهرة على أن أكثر المعوقات أهمية وتحد من دور الإعلام الجامعي في مجال تنمية المجتمع هو "نقص الإمكانيات المالية المخصصة لدعم تلك المؤتمرات والندوات في المجال"، في حين شكلت "عدم تطبيق النتائج والتوصيات التي تسفر عن هذه المؤتمرات والندوات" أقل المعوقات أهمية، وذلك بنسبة (٢٣,٥%).

أما بالنسبة للجامعة بالفيوم فقد تعددت الأسباب التي احتلت الترتيب الأول من حيث أهميتها كمعوقات للدور الإعلامي وذلك بنسبة (٨٥,٧%)، وهي "قصور دور الإعلام الجامعي في التعريف بأنشطة المراكز" و"نقص الإمكانيات المالية المخصصة لدعم المؤتمرات والندوات في تنمية المجتمع والبيئة"، وكذلك "عدم مشاركة مؤسسات المجتمع في إعداد وتنظيم تلك المؤتمرات والندوات"، بينما جاء السبب الذي احتل الترتيب الأخير متمثل في "عدم تطبيق النتائج والتوصيات التي تصدر عن هذه المؤتمرات والندوات" وذلك بنسبة (١٤,٣%).

كذلك وافق جميع أفراد مجموعة الجامعة ببني سويف بنسبة (١٠٠%) على أن "نقص الإمكانات المالية لدعم المؤتمرات والندوات في تنمية المجتمع والبيئة" هي السبب الأكثر أهمية في الحد من دور الإعلام الجامعي في المجال، أما السبب الأقل أهمية من وجهة نظر (١٤,٣%) منهم هو "عدم تطبيق نتائج وتوصيات تلك المؤتمرات والندوات".

ونستنتج مما سبق أن نقص الموارد المالية في مجال المؤتمرات والندوات، قد شكل عائقاً قوياً في الحد من الدور الإعلامي في تنمية المجتمع والبيئة، وذلك من وجهة نظر أفراد المجموعات الثلاث.

كما تبين من الجدول السابق كذلك تعدد الأسباب ذات الأهمية من وجهة نظر (٦٦,٧%) من أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات، في الحد من دور الإعلام الجامعي في المجال وهي "قصور هذا الدور في التعريف بأنشطة المراكز"، و"قصور الدور في مجال المؤتمرات والندوات المرتبطة بتنمية المجتمع والبيئة" و"نقص الإمكانات المالية لدعم تلك المؤتمرات والندوات" وكذلك "عدم مشاركة مؤسسات المجتمع في إعداد هذه المؤتمرات والندوات وتنظيمها".

بينما أجمعت آراء معظم أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات بنسبة (٩٢,٣%)، على أن المعوق الأكثر أهمية في الحد من الدور الإعلامي تمثل في "نقص الإمكانات المالية اللازمة لدعم المؤتمرات والندوات المرتبطة بتنمية المجتمع والبيئة"، بينما جاء المعوق الأقل أهمية بنسبة (٢٣,١%) في "عدم تطبيق النتائج والتوصيات التي تصدر عن تلك المؤتمرات والندوات".

ومما سبق يتضح مدى تأثير العائق المادي في الحد من دور الإعلام الجامعي في مجال تنمية المجتمع والبيئة من وجهة نظر أفراد المجموعتين.

المحور الثامن: عوامل ترتبط بالتعاون مع مؤسسات المجتمع والمعوقات التي تحد من هذا التعاون:

حرصت جامعة القاهرة على أن تكون من وظائفها الأساسية خدمة المجتمع المصري وتنميته في مختلف ميادينه، من خلال المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة، ومن هنا هدفت الدراسة إلى سؤال أفراد العينة، عما إذا كانت توجد علاقة تعاون بالفعل بين هذه المراكز والمؤسسات المجتمعية المختلفة فاتضح ما يلي:

جدول (٧٧)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول التعاون بين المراكز والمؤسسات المجتمعية

م.	العبارات / الاستجابة	العينة الكلية ٣١	
		نعم	
٣١		ك	%
٣١	هل يوجد تعاون بين المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بالكلية/ المعهد مع المؤسسات المجتمعية؟	٢٦	٨٣,٩

يتضح من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة قد أقروا بوجود تعاون بين المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص التابعة لكلياتهم ومعاهدهم مع المؤسسات المجتمعية، حيث وافق على ذلك (٨٣,٩%) في مقابل (١٦,١%) لم يوافقوا على ذلك.

ويدل ذلك على أن الغالبية العظمى من المراكز والوحدات بالجامعة وفروعها، تؤدي دورها في خدمة المجتمع ومؤسساته المختلفة، كما يدل كذلك على تعدد مجالات التعاون بين تلك المراكز والمؤسسات المجتمعية.

جدول (٧٨)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول التعاون بين المراكز والمؤسسات المجتمعية طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٣١	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية			
	أنثى (٧)		ذكر (٢٤)		كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٣١	٥	٧١,٤	٢١	٨٧,٥	١٥	٨٣,٣	١١	٨٤,٦

جدول (٧٩)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول التعاون بين المراكز والمؤسسات المجتمعية طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٣١	مكان الجامعة						سنوات الخبرة			
	القاهرة (١٧)		الفيوم (٧)		بني سويف (٧)		أقل من ٣ (١٨)		أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		نعم		نعم		نعم		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٣١	١٦	٩٤,١	٤	٥٧,١	٦	٨٥,٧	١٥	٨٣,٣	١١	٨٤,٦

يتضح من الجداول (٧٨) وجود تعاون بين المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص مع المؤسسات المجتمعية بكل من كليات ومعاهد مجموعتي الإناث والذكور وقد وافق على ذلك (٧١,٤%) من مجموع أفراد عينة الإناث، في مقابل (٨٧,٥%) من مجموعة الذكور ،ويدل ذلك على اهتمام مجموعة الذكور على هذا التعاون أكثر منه في مجموعة الإناث .

كما يتضح من الجدول السابق أيضاً إجماع آراء معظم أفراد العينة بكل من مجموعتي الكليات النظرية بنسبة (٨٣,٣%)، والكليات العملية بنسبة(٨٤,٦%)، على وجود علاقة تعاون بين المراكز التابعة لها، مع المؤسسات المجتمعية ،وقد تبين ذلك بنفس القدر تقريباً من الاهتمام بالمجموعتين.

يظهر من بيانات الجدول (٧٩) أن هناك تعاوناً بين المراكز والمؤسسات المجتمعية بالكليات بكل من مجموعات القاهرة والفيوم وبني سويف، حيث وافق على ذلك (٩٤,١%) من مجموع أفراد عينة الجامعة بالقاهرة، وبنسبة (٥٧,١%) للجامعة بالفيوم، (٨٥,٧%) للجامعة ببني سويف.

ونستنتج من ذلك أن هناك تعاوناً بقدر كبير بين المراكز والمؤسسات المجتمعية بالجامعة بالقاهرة عنها بالجامعة بالفيوم وبني سويف، كذلك أن هذا التعاون بالجامعة ببني سويف أكبر منه بالجامعة بالفيوم. مما يلزم مزيد من التعاون والتواصل بين هذه المراكز بالجامعة بالفيوم والمؤسسات المختلفة بمجتمعها.

يوضح الجدول السابق أيضاً حرص المراكز بالكليات والمعاهد على التعاون مع مؤسسات المجتمع بكل من مجموعتي سنوات الخبرة أقل من ثلاث سنوات، وأكثر من ثلاث سنوات، بنفس القدر تقريباً من الاهتمام وذلك بنسبة (٨٣,٣%) للمجموعة الأولى مقابل (٨٤,٦%) للمجموعة الثانية.

تتعدد مجالات التعاون بين المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة والمؤسسات المجتمعية، وقد أجمعت آراء أفراد العينة على مدى أهمية هذه المجالات من وجهة نظرهم كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (٨٠)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول مجالات التعاون بين المراكز مع المؤسسات المجتمعية

م. ٣٢	العبارات / الاستجابة	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
٣٢/ ١	تنظيم دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسات المجتمعية.	٢٢	٧١	١
٣٢/ ٢	الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس في تقديم الاستشارات للمؤسسات المجتمعية.	١٨	٥٨,١	٢
٣٢/ ٣	التخطيط لبعض المشروعات التي تقوم بها المؤسسات المجتمعية.	١٣	٤١,٩	٤
٣٢/ ٤	مساعدة بعض المؤسسات المجتمعية في مواجهة مشكلاتها.	١٤	٤٥,٢	٣
٣٢/ ٥	مساعدة الأفراد في مواجهة مشكلاتهم.	٨	٢٥,٨	٥

تكشف البيانات الإحصائية السابقة على أن مجال "تنظيم الدورات التدريبية للعاملين بالمؤسسات المجتمعية" هو أبرز مجال للتعاون بين تلك المراكز والمؤسسات المختلفة، حيث أجمع على ذلك أكثر من ثلثي أفراد العينة بنسبة (٧١%)، يليها في الأهمية مجال "الاستشارات بالاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من هذه المراكز" وذلك بنسبة (٥٨,١%) من إجمالي نسب العينة، ثم مجال "مساعدة المؤسسات في مواجهة مشكلاتها" بنسبة (٤٥,٢%)، بينما يليهم في الأهمية كمجال للتعاون "التخطيط لمشروعات تلك المؤسسات" وقد أجمع على ذلك (٤١,٩%) من إجمالي نسب العينة، في حين جاء مجال "مساعدة الأفراد في مواجهة مشكلاتهم "هو المجال الأقل أهمية للتعاون" من وجهة نظر أفراد العينة بنسب (٢٥,٨%).

ويتضح مما سبق أن معظم مجالات التعاون مع مؤسسات المجتمع تتركز في تقديم التدريب للعاملين بها في مختلف التخصصات، كذلك تقديم الاستشارات لها عن طريق الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من هذه المراكز بشكل فردي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات التي أظهرت أن أغلب الخدمات التي تقدم من الكليات للمؤسسات المجتمعية تتركز في تنظيم وتنفيذ برامج التدريب، وتأتي الاستشارات بعد ذلك من حيث الأهمية[١].

كذلك تبين مما سبق أن هناك قصوراً في التعاون بينهما في بعض المجالات الهامة كتخطيط المشروعات لتلك المؤسسات، مما يبرز الحاجة إلى التوسع في إعلام تلك المؤسسات بمجالات التعاون الأخرى التي تقدمها هذه المراكز. كما اتضح ضعف التعاون بين المراكز والأفراد بشكل مستقل للمساعدة في حل مشكلاتهم.

جدول (٨١)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول مجالات التعاون بين المراكز والمؤسسات المجتمعية طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٣٢	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية					
	أنثى (٧)			ذكر (٢٤)			كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم	الترتيب	نعم	الترتيب
	ك	%		ك	%		ك		ك	%	
١/٣٢	٤	٥٧,١	١	١٨	٧٥	١	١٢	١	١٠	٧٦,٩	١
٢/٣٢	٤	٥٧,١	١	١٤	٥٨,٣	٢	٨	٢	١٠	٧٦,٩	١
٣/٣٢	٤	٥٧,١	١	٩	٣٧,٥	٤	٨	٢	٥	٣٨,٥	٣
٤/٣٢	٣	٤٢,٩	٢	١١	٤٥,٨	٣	٧	٣	٧	٥٣,٨	٢
٥/٣٢	٢	٢٨,٦	٣	٦	٢٥	٥	٤	٤	٤	٣٠,٨	٤

جدول (٨٢)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول مجالات التعاون بين المراكز والمؤسسات المجتمعية طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٣٢	مكان الجامعة								سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
١/٣٢	١٣	٧٦,٥	١	٤	٥٧,١	١	٥	٧١,٤	١	١١	٦١,١	١	١١	٨٤,٦	١
٢/٣٢	١٠	٥٨,٨	٢	٣	٤٢,٩	٢	٥	٧١,٤	١	٩	٥٠	٢	٩	٦٩,٢	٢
٣/٣٢	٨	٤٧,١	٣	٣	٤٢,٩	٢	٢	٢٨,٦	٣	٦	٣٣,٣	٤	٧	٥٣,٨	٣
٤/٣٢	٨	٤٧,١	٣	٢	٢٨,٦	٣	٤	٥٧,١	٢	٨	٤٤,٤	٣	٦	٤٦,٢	٤
٥/٣٢	٥	٢٩,٤	٤	٢	٢٨,٦	٣	١	١٤,٣	٤	٤	٢٢,٢	٥	٤	٣٠,٨	٥

(١) يوسف محمود: مرجع سابق . ص١٨٤

يتضح من التكرارات الواردة بالجدول (٨١) أن أكثر من نصف أفراد مجموعة الإناث بنسبة (٥٧,١%) قد وافقوا على أن أهم مجالات للتعاون بين المراكز والمؤسسات المجتمعية هي "تنظيم دورات تدريبية للعاملين بهذه المؤسسات" و"الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس في تقديم الاستشارات" و"التخطيط لبعض مشروعاتها"، أما المجال الأقل تعاوناً هو "مساعدة الأفراد في مواجهة مشكلاتهم" بنسبة (٢٨,٦%).

كذلك اتضح من الجدول أن (٧٥%) من أفراد مجموعة الذكور قد أجمعوا على أن المجال الأكثر أهمية للتعاون بين المراكز وتلك المؤسسات المجتمعية قد تمثل في "تنظيم الدورات التدريبية للعاملين بها"، بينما جاء مجال "مساعدة الأفراد في حل مشكلاتهم" هو المجال الأخير في التعاون بنسبة (٢٥%).

ونستنتج مما سبق أن الدورات التدريبية للعاملين هي المجال الأكثر تعاوناً بين المراكز والمؤسسات المجتمعية، وإن مساعدة الأفراد في حل مشكلاتهم هو المجال الأقل تعاوناً بينهما من وجهة نظر أفراد المجموعتين.

كذلك توضح البيانات الإحصائية بهذا الجدول أن "تنظيم الدورات التدريبية للعاملين بالمؤسسات المجتمعية" هو المجال الرئيسي للتعاون بين المراكز وتلك المؤسسات من وجهة نظر (٦٦,٧%) من أفراد مجموعة الكليات النظرية، بينما جاء أقل المجالات من حيث التعاون بينهما هو "مساعدة الأفراد في حل مشكلاتها" بنسبة (٢٢,٢%).

كما فضلت أفراد مجموعة الكليات العملية بنسبة (٧٦,٩%) منهم مجال "تنظيم الدورات التدريبية للعاملين بالمؤسسات المجتمعية" ومجال "تقديم الاستشارات من خلال أعضاء هيئة التدريس" كمجالات أساسية للتعاون بينهما، بينما جاءت أقل المجالات تعاوناً "مساعدة الأفراد في مواجهة مشكلاتها".

ومن ذلك نستنتج أن تنظيم الدورات للعاملين هو المجال المفضل للتعاون بين الجانبين، وأقل المجالات تفضيلاً هو مساعدة الأفراد في حل مشكلاتهم، وذلك من وجهة نظر أفراد المجموعتين.

تشير البيانات الواردة بالجدول (٨٢) أن مجموعة الجامعة بالقاهرة قد ركزت في تعاونها مع المؤسسات المجتمعية على مجال "تنظيم الدورات التدريبية للعاملين بها" حيث وافق على ذلك (٧٦,٥%) من أفراد المجموعة ،في حين حصل مجال "مساعدة الأفراد في مواجهة مشكلاتهم على أقل نسبة (٢٩,٤%)، حيث يعتبر أقل المجالات تعاونا بين الجانبين.

كذلك تبين أن مجموعة الجامعة بالفيوم قد اعتبرت المجال الأول للتعاون بين المراكز وتلك المؤسسات المجتمعية هو "تنظيم الدورات التدريبية للعاملين بها" وذلك بإجماع آراء (٥٧,١%) من أفراد المجموعة، بينما جاءت المجالات الأخيرة في التعاون متمثلة في "مساعدة بعض المؤسسات المجتمعية في حل مشكلاتها" و"مساعدة بعض الأفراد في مواجهة مشكلاتهم" وذلك بنسبة (٢٨,٦%) لكل منهما بالتساوي.

أما مجموعة الجامعة ببني سويف فقد ركزت مجالات التعاون الأساسية مع المؤسسات المجتمعية في "تنظيم الدورات التدريبية للعاملين بها" و"تقديم الاستشارات من خلال أعضاء هيئة التدريس"، وذلك

بنسبة (٧١,٤%)، في حين جاء أقل المجالات تعاوناً بينهما هو "مساعدة الأفراد في حل مشكلاتها" وذلك بنسبة (١٤,٣%).

ونستنتج مما سبق أن مجموعات الجامعة الثلاث بالقاهرة والفيوم وبني سويف قد ركزت تعاونها على المؤسسات المجتمعية في تنظيم الدورات التدريبية للعاملين في مختلف التخصصات بتلك المؤسسات. بينما اتضح القصور الشديد في كل المجموعات في الاتصال والتعاون مع الأفراد لمساعدتهم في مواجهة وحل مشكلاتهم بشكل فردي، مما يلزم مزيد من التفعيل في هذا الجانب.

كذلك تبين من الجدول السابق أن أكثر المجالات أهمية في التعاون بين المراكز والمؤسسات المجتمعية بمجموعتي سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات، والأكثر من ثلاث سنوات، هو "تنظيم الدورات التدريبية للعاملين بهذه المؤسسات" وذلك من وجهة نظر (٦١,١%) من أفراد المجموعة الأولى في مقابل (٨٤,٦%) من المجموعة الثانية. كذلك أن أقل المجالات تعاوناً مع تلك المؤسسات بالمجموعتين هو "مساعدة الأفراد لحل مشكلاتها" وذلك بنسبة (٢٢,٢%) للمجموعة الأولى في مقابل (٣٠,٨%) للمجموعة الثانية. مما يدل على قصور تعامل المجموعتين مع الأفراد بشكل خاص.

بسؤال أفراد العينة عن أهم المعوقات التي قد تحد من تعاون الكليات ومراكزها مع المؤسسات المجتمعية، اتضح ما يلي:

جدول (٨٣)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات التعاون مع المؤسسات المجتمعية

م. ٣٣	الاستجابة / العبارات	العينة الكلية ٣١		الترتيب
		نعم		
		ك	%	
٣٣/ ١	عدم وجود أسلوب أو جهة اتصال واضحة لتدعيم الصلات بين مجتمع المستفيدين والمراكز والوحدات ذات الطابع الخاص.	١٨	٥٨,١	٣
٣٣/ ٢	عدم مبادرة مجتمع المستفيدين للاتصال بالمراكز والوحدات ذات الطابع الخاص للاستفادة من خدماتها في حل مشكلات الإنتاج والتنمية.	٢٣	٧٤,٢	١
٣٣/ ٣	عدم وجود إطار منظم ومحدد للاتصال والتعاون مع الكلية/ المعهد لتنمية المجتمع والبيئة.	٢٢	٧١	٢
٣٣/ ٤	عدم ارتباط البحوث التطبيقية بواقع المشكلات الفعلية لمؤسسات المجتمع.	١٨	٥٨,١	٣

من التكرارات الواردة بالجدول السابق يتضح أن هذه المعوقات اختلفت من حيث أهميتها من وجهة نظر أفراد العينة، وقد جاء ترتيبها على النحو التالي:

احتل الترتيب الأول معوق "عدم مبادرة مجتمع المستفيدين للاتصال بتلك المراكز للاستفادة منها" بنسبة (٧٤,٢%) من إجمالي نسب العينة، بينما جاء معوق "عدم وجود إطار منظم للاتصال والتعاون مع الكليات" في الترتيب الثاني بنسبة (٧١%) من إجمالي نسب العينة. أما في الترتيب الثالث فقد تساوت المعوقات التالية في أهميتها وهما "عدم وجود أسلوب أوجهة اتصال لتدعيم الصلات مع المراكز"، و"عدم ارتباط البحوث التطبيقية بواقع المشكلات الفعلية لمؤسسات المجتمع" وذلك بنسبة (٥٨,١%) لكل منهما.

يتضح مما سبق أن هناك عدم إدراك من مجتمع المستفيدين للخدمات التي تقدمها المراكز ولمجالات التعاون الممكنة معها، ومن ثم لا يبادرون بالاتصال بها. كما قد يدل على قصور دور الإعلام الجامعي بالتعريف بهذه المراكز وأهدافها وأنشطتها والخدمات التي تقدمها حتى يمكن لمجتمع المستفيدين التعاون معها.

كما تبين عدم وجود قنوات اتصال محددة ومنظمة ومعروفة للتعاون مع الكليات والمراكز، وبالتالي فهي تعتمد على الجهود الفردية في الاتصال والتعاون والعلاقات الشخصية بين مسئولي الكليات، والمراكز مع المؤسسات المجتمعية المختلفة.

كذلك اتضح عدم إجراء البحوث التطبيقية في إطار خطة مدروسة وشاملة للمشكلات الفعلية للمجتمع ومؤسساته، وبالتالي تأتي نتائجها نظرية غير قابلة للتطبيق بالواقع.

جدول (٨٤)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات التعاون مع المؤسسات المجتمعية طبقاً لمتغيري النوع والتخصص الأكاديمي للكلية

م. ٣٣	النوع				التخصص الأكاديمي للكلية					
	أنثى (٧)			ذكر (٢٤)			كليات نظرية (١٨)		كليات عملية (١٣)	
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم	
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%
١/٣٣	٥	٧١,٤	٢	١٣	٥٤,٢	٣	١٠	٥٥,٦	٣	٨	٦١,٥
٢/٣٣	٦	٨٥,٧	١	١٧	٧٠,٨	٢	١٤	٧٧,٨	٢	٩	٦٩,٢
٣/٣٣	٣	٤٢,٩	٣	١٩	٧٩,٢	١	١٥	٨٣,٣	١	٧	٥٣,٨
٤/٣٣	٥	٧١,٤	٢	١٣	٥٤,٢	٣	١٠	٥٥,٦	٣	٨	٦١,٥

جدول (٨٥)

يوضح استجابات أفراد العينة والنسبة المئوية حول معوقات التعاون مع المؤسسات المجتمعية طبقاً لمتغيري مكان الجامعة وسنوات الخبرة

م. ٣٣	مكان الجامعة								سنوات الخبرة					
	القاهرة (١٧)			الفيوم (٧)			بني سويف (٧)			أقل من ٣ (١٨)			أكثر من ٣ (١٣)	
	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب	نعم		الترتيب
	ك	%		ك	%		ك	%		ك	%		ك	%	
٣٣/ ١	٩	٥٢,٩	٣	٥	٧١,٤	٢	٤	٥٧,١	٢	١٢	٦٦,٧	٣	٦	٤٦,٢	٢
٣٣/ ٢	١٣	٧٦,٥	١	٥	٧١,٤	٢	٥	٧١,٤	١	١٥	٨٣,٣	١	٨	٦١,٥	١
٣٣/ ٣	١٢	٧٠,٦	٢	٦	٨٥,٧	١	٤	٥٧,١	٢	١٤	٧٧,٨	٢	٨	٦١,٥	١
٣٣/ ٤	٩	٥٢,٩	٣	٤	٥٧,١	٣	٥	٧١,٤	١	١٠	٥٥,٦	٤	٨	٦١,٥	١

يتضح من الجدول (٨٤) أن أهم معوقات التعاون مع المؤسسات المجتمعية تمثل في "عدم مبادرة مجتمع المستفيدين للاتصال بالمراكز للاستفادة من خدماتها" وقد اتفقت على ذلك معظم أفراد مجموعة الإناث بنسبة (٨٥,٧%)، بينما أوضحت أفراد المجموعة أن أقل المعوقات أهمية وتحد من هذا التعاون هو "عدم وجود إطار منظم ومحدد للاتصال والتعاون مع الكلية" وذلك بنسبة (٤٢,٩%)، في حين جاءت استجابات الموافقة على المعوقين الآخرين بنفس النسبة (٧١,٤%) لتدل على تساوي أهميتها كمعوقات، من وجهة نظر أفراد المجموعة.

بينما أظهرت نفس بيانات الجدول السابق، أن أهم هذه المعوقات من وجهة نظر (٧٩,٢%) من أفراد مجموعة الذكور، تمثل في "عدم وجود إطار منظم للاتصال والتعاون مع الكلية"، في حين جاء بالترتيب الثاني "عدم مبادرة مجتمع المستفيدين للاتصال بالمراكز والاستفادة من خدماتها" بنسبة (٧٠,٨%)، بينما توزعت استجابات الموافقة بنفس النسبة على المعوقان الباقيان ليحتلا المرتبة الثالثة بنسبة (٥٤,٢%) لكل منهما.

ونستنتج من ذلك قصور دور الإعلام في التعريف بالمراكز وخدماتها بالنسبة لمجموعة الإناث، كذلك ضعف قنوات الاتصال مع المجتمع للتعاون مع الكليات والمعاهد الجامعية بالنسبة لمجموعة الذكور.

كما أوضحت بيانات الجدول السابق كذلك انخفاض الرأي بين (٨٣,٣%) من أفراد مجموعة الكليات النظرية على المعوق الذي احتل الترتيب الأول من حيث الأهمية في الحد من التعاون مع المؤسسات المجتمعية هو "عدم وجود إطار منظم للاتصال والتعاون مع الكلية"، يليه في الترتيب الثاني "عدم مبادرة مجتمع المستفيدين للاتصال والاستفادة من خدمات المراكز" بنسبة (٧٧,٨%)، في حين احتل المعوقان الآخران المرتبة الثالثة بنسبة (٥٥,٦%) لكل منهما بالتساوي.

أما بالنسبة للكليات العملية فقد أعتبر معوق "عدم مبادرة مجتمع المستفيدين للاستفادة من خدمات المراكز" هو المعوق الأكثر أهمية من وجهة نظر (٦٩,٢%) من أفراد المجموعة، بينما أعتبر المعوق

الأقل أهمية هو "عدم وجود إطار محدد للاتصال والتعاون مع الكلية" بنسبة (٥٣,٨%) بينما تساوي المعوقان الآخران في أهميتهما من وجهة نظر (٦١,٥%) من أفراد المجموعة.

ونستنتج من ذلك أنه لا توجد قناة أو وسيلة محددة للاتصال بين الكليات والمؤسسات المجتمعية، مما يدل على عشوائية طرق الاتصال والتعاون بالنسبة للكليات العملية، كما اتضح قصور الدور الإعلامي في التعريف بالمراكز وأدوارها على مستوى الكليات النظرية، مما يؤدي إلى جهل المستفيدين بخدماتها، وعدم المبادرة في التعاون معها.

كما اتضح من الجدول (٨٥) أن مجموعة الجامعة بالقاهرة قد اعتبرت معوق "عدم مبادرة مجتمع المستفيدين للاتصال والاستفادة من خدمات المراكز هو المعوق الرئيسي الذي يحد من التعاون مع المجتمع بمؤسساته المختلفة وذلك بنسبة (٧٦,٥%)، يليه في الأهمية "عدم وجود إطار محدد للاتصال بالكلية للتعاون معها" بنسبة (٧٠,٦%)، يليهم في الأهمية المعوقان الآخران بنسبة (٥٢,٩%).

كذلك يتبين من الجدول السابق أن أفراد مجموعة الجامعة بالفيوم قد وافقت على أن المعوق الأكثر أهمية في الحد من هذا التعاون هو "عدم وجود إطار محدد بالكلية للاتصال والتعاون" وذلك بنسبة (٨٥,٧%)، أما المعوق الأقل أهمية من وجهة نظر (٥٧,١%) من أفراد المجموعة قد تمثل في "عدم ارتباط البحوث بواقع المشكلات الفعلية لمؤسسات المجتمع"، في حين تساوى المعوقان الآخران في أهميتها بنسبة (٧١,٤%) لكل منهما.

كما ظهر من الجدول السابق كذلك أنه أجمعت آراء (٧١,٤%) من أفراد مجموعة الجامعة ببني سويف على أن المعوقان التاليان يحتلان الترتيب الأول في الحد من التعاون وهما "عدم مبادرة المستفيدين للاتصال والاستفادة من خدمات المراكز"، و"عدم ارتباط البحوث بالمشكلات الواقعية لمؤسسات المجتمع"، في حين احتل المرتبة الثانية المعوقان الآخران بنفس النسبة وهي (٥٧,١%).

كما اتضح من هذا الجدول كذلك اختلاف المعوقات التي تحد من التعاون مع المؤسسات المجتمعية من وجهة نظر أفراد مجموعتي سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات، وأكثر من ثلاث سنوات.

فقد اتفق معظم أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأقل من ثلاث سنوات، على أهم المعوقات من وجهة نظرهم تمثلت في "عدم مبادرة مجتمع المستفيدين للاتصال بالمراكز والاستفادة من خدماتها" وذلك بنسبة (٨٣,٣%)، بينما جاء المعوق الأقل أهمية من وجهة نظر (٥٥,٦%) منهم هو "عدم ارتباط البحوث بواقع مشكلات تلك المؤسسات المجتمعية.

كما اتفق (٦١,٥%) من أفراد مجموعة سنوات الخبرة لأكثر من ثلاث سنوات على أن كل المعوقات السابقة تحتل الترتيب الأول من حيث الأهمية في الحد من التعاون مع المؤسسات المجتمعية ما عدا معوق "عدم وجود أسلوب أو وجهة اتصال واضحة بين المستفيدين والمراكز" حيث أحتل الترتيب الثاني بنسبة (٤٦,٢%).

مقترحات أفراد عينة الداسة لإثراء دور الجامعة في مجال تنمية المجتمع والبيئة :

كما أدلى نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وكذلك أفراد عينة الدراسة من وكلاء شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة القاهرة وفروعها بالعديد من المقترحات الهامة، التي تثري دور الجامعة بصفة عامة ودور الكليات والمعاهد بصفة خاصة، في مجال تنمية المجتمع والبيئة، وذلك من خلال الإجابة على سؤال مفتوح، تناول أهم مقترحاتهم لإثراء هذا الدور. ولقد قامت الباحثة بحصر هذه المقترحات وتصنيفها وعرضها على النحو التالي:

١- مقترحات تتعلق بخطة تنمية المجتمع والبيئة بالكليات والمعاهد:

-تحديد خطة متكاملة ومدروسة بأسلوب علمي لفترة قادمة في مجال تنمية المجتمع والبيئة.

-وضع خطط طويلة وتقسم إلى فترات زمنية معينة للنهوض بشئون المجتمع والبيئة وتكون ملزمة التنفيذ.

-أن تكون هناك خطة خمسية وأخرى سنوية تفصيلية بكل أنشطة الكلية/ المعهد في هذا المجال.

٢- مقترحات تتعلق بالموارد المالية الخاصة بأنشطة تنمية المجتمع والبيئة:

-تحديد اعتمادات مالية ثابتة ومستقرة للصرف منها على أنشطة ومشروعات خدمة المجتمع والبيئة بكل كلية، لإبراز دورها في هذا المجال.

-توفير دعم مالي من الجامعة لتنفيذ أنشطة خدمة المجتمع بالكلية/ المعهد.

-إقامة صندوق لخدمة المجتمع والبيئة بكل كلية أو معهد أسوة بصندوق خدمة المجتمع بالجامعة تكون موارده محددة من إدارة الجامعة ومن فائض ربح المراكز والوحدات التابعة للكليات والمعاهد.

٣- مقترحات تتعلق بدور الكلية في مجال تنمية المجتمع والبيئة:

-التحديد وبدقة لدور وكيل الكلية/ المعهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

-تحديد أهداف الكلية/ المعهد في هذا المجال.

-توافق أنشطة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكل كلية/ معهد مع تخصصها العلمي.

-التنسيق والتعاون بين كل الكليات في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة بكل جامعة.

-ضرورة توافر هيئة معاونة لوكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بشكل ثابت ومستمر من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين بالجامعة.

-تفعيل مقترحات وتوصيات لجان الجامعة وخاصة لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

-التنسيق والتعاون بين إدارة الكلية وإدارة خدمة المجتمع.

٤- مقترحات تتعلق بالتعاون مع المؤسسات المجتمعية:

-تفعيل قنوات الاتصال مع الهيئات والمؤسسات والقيادات السياسية العامة والمحلية بالمحافظة التي تقع فيها الجامعة.

-الاهتمام بالاتصالات الخارجية مع المحافظة أو غيرها من الجهات التنفيذية والسياسية للتشاور والتعاون معها فيما يمكن الاستفادة به من خدمات الكليات/ المعاهد في تنمية المجتمع والبيئة.

-ضرورة وجود زيارات متبادلة بين مسئولين بالجامعة أو بالكليات ومسئولين بالجهات التنفيذية والسياسات لاقتراح وتنفيذ مشروعات خاصة بتنمية المجتمع والبيئة.

-أن تركز الأبحاث على المتطلبات الفعلية لمؤسسات المجتمع مع تطبيق نتائجها علمياً.

٥- مقترحات تتعلق بالرقابة والمتابعة في مجال تنمية المجتمع والبيئة:

-إجراء المتابعات الواقعية لأعمال شئون المجتمع والبيئة.

-أن يقوم وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بتقديم تقرير سنوي عن أعمال وأنشطة الكلية/ المعهد في المجال.

-متابعة تنفيذ خطة تنمية المجتمع والبيئة بدقة وتحديد أوجه القصور بها ومحاولة علاجها.

٦- مقترحات تتعلق بطلاب الجامعة:

-تحديد إطار عام بأسلوب علمي لتحديد مهام طلبة الجامعة ودورهم في خدمة المجتمع، وفقاً لظروف كل كلية وطبيعة التخصصات العلمية بها.

٧- مقترحات تتعلق بالجانب الإعلامي لدور الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة:

-ضرورة عقد المزيد من المؤتمرات والندوات للتعريف بدور الكليات والمعاهد في خدمة المجتمع.

-حث الجهات التنفيذية بالمجتمع على الدعم المادي وللمؤتمرات والندوات في المجال.

-إعداد مؤتمر عام على مستوى الجمهورية بالتنسيق مع نواب رؤساء الجامعات لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، بحضور جميع وكلاء الكليات والمعاهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

-التوسع في تعريف مؤسسات المجتمع المختلفة بمجالات التعاون الممكنة مع الكلية/ المعهد.

ثالثاً: أهم نتائج الدراسة الميدانية :

سوف تعرض الدراسة ملخصاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية ،من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بصورة إجمالية في إطار المحاور التالية :

المحور الأول: مجالات عمل الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة:

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية فيما يتعلق بهذا المحور:

(١) فقد تبين تعدد مجالات العمل التي تمارسها بالفعل كليات، ومعاهد الجامعة، وفروعها في تنمية المجتمع والبيئة، وإن اتضح اختلاف أهمية هذه المجالات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث اعتبرت بعضها مجالات رئيسة تسعى من خلالها هذه الكليات، والمعاهد لتنمية المجتمع والبيئة، واعتبر البعض الآخر منها مجالات أقل أهمية، كما يتضح من ترتيب هذه المجالات على النحو التالي وفقاً لأهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

- التعاون مع مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات على مستوى المحافظة، والدولة لتنمية المجتمع والبيئة.
- تقديم الدورات التأهيلية والتدريبية لأفراد المجتمع في كافة المجالات.

- عقد الندوات، والمؤتمرات المرتبطة بقضايا المجتمع والبيئة.
- دراسة كافة متطلبات المجتمع التي يمكن للجامعة الإسهام فيها، والمشاركة في برامج محو الأمية داخل الجامعة وخارجها، وكذلك الاستفادة من المنشآت الجامعية في المشروعات المتعلقة بتنمية المجتمع والبيئة.
- تقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع المختلفة، وكذلك تسويق الخدمات الجامعية، ونتائج الأبحاث العلمية.
- وضع خطة شاملة لتنمية المجتمع والبيئة.
- إصدار المطبوعات المختلفة المرتبطة بالمجتمع والبيئة.
- تقديم الأنشطة الثقافية والفنية لأفراد المجتمع وجماعاته داخل الجامعة وخارجها.
- إجراء البحوث العلمية التطبيقية لتنمية المجتمع والبيئة.

ويتضح من ذلك ضعف دور الجامعة وفروعها في بعض المجالات، وخاصة في مجال وضع الخطط الكفيلة بتنمية المجتمع والبيئة، بالرغم من أن دراسة متطلبات المجتمع اعتبرت من المجالات الرئيسة في هذا المجال، ومن ثم فيلزم ترجمة ما توصلت إليه هذه الدراسة في شكل خطط تعمل على تلبية تلك الاحتياجات، والمتطلبات المجتمعية، وذلك بالرغم من أن إعداد الخطط في هذا المجال قد اعتبرت من أولى المهام التي تختص بها لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكليات والمعاهد، وكذلك الإشراف عليها من أولى مهام النائب، والوكلاء لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

كذلك تبين ضعف هذا الدور في مجال إصدار المطبوعات المختلفة الخاصة بالمجتمع والبيئة، بالرغم من أهميتها كوسيلة إعلانية وإعلامية لتعريف المجتمع، ومؤسساته بأبعاد الدور الذي تنهض به الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة، وبمجالات التعاون الممكنة معها، والخدمات التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال. وكذلك ضعف دورها في الاهتمام بتقديم الأنشطة الثقافية والفنية لأفراد المجتمع، وإجراء البحوث التطبيقية الهادفة لتنمية المجتمع والبيئة، بالرغم من أن إجراء هذا النوع من البحوث، قد اعتبر من الأهداف الرئيسة التي أنشئت من أجلها المراكز، والوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة.

المحور الثاني: مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع والبيئة، والمعوقات المرتبطة به:

لقد توصلت الدراسة الميدانية للنتائج التالية فيما يتعلق بهذا المحور:

(٢) إن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة فضلوا تغيير المصطلح المستخدم حالياً للدلالة على الوظيفة الثالثة للجامعة " خدمة المجتمع وتنمية البيئة " واعتباره غير دقيق وشامل للتعبير عن الدور الذي تنهض به الجامعة ،في إطار هذه الوظيفة، حيث أيد اختيار هذا المصطلح المستخدم حالياً ثلث أفراد العينة تقريباً فقط.

كما اتضح أن هناك تباين في آرائهم بشكل واضح حول المصطلح الدال على هذه الوظيفة، حيث توزعت استجاباتهم بالموافقة على ثلاثة من هذه المصطلحات بشكل متقارب ،ومنهم المصطلح المستخدم حالياً، ومصطلحي "تنمية المجتمع والبيئة"، و" شئون المجتمع وتنمية البيئة ".

كذلك اتضح أن هذا المصطلح المستخدم حالياً وهو "خدمة المجتمع وتنمية البيئة" غير دقيق، وغير معبر عن الوظيفة الثالثة للجامعة، والأفضل أن يتم استبداله بمصطلح "شئون تنمية المجتمع والبيئة" ،من وجهة نظر نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية .

(٣) أما بالنسبة للمعوقات التي ارتبطت بهذا المفهوم فقد اتضح ما يلي:

إن هناك غموض في مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع، ومفهوم تنمية الكلية/ المعهد للمجتمع، وعدم وضوح لأبعاد هذا الدور الذي تنهض به الجامعة على مستوى الجامعة ككل بصفة عامة، ولدى أعضاء هيئة التدريس بصفة خاصة، حيث تبين أن حداثة هذا المفهوم على مستوى الجامعة، وكلياتها ومعاهدها، ولدى الأعضاء بها قد شكلت جميعها معوقات رئيسة للحد من هذا الدور من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

المحور الثالث: عوامل ترتبط بدور الكلية /المعهد في تنمية المجتمع والبيئة ومعوقات هذا الدور:

لقد أسفرت الدراسة الميدانية عن النتائج التالية فيما يرتبط بهذا المحور:

(٤) إنه توجد خطط سنوية لتنمية المجتمع والبيئة بمعظم كليات، ومعاهد الجامعة وفروعها بالفيوم، وبني سويف.

(٥) كما تبين أن تلك الخطط السنوية لتنمية المجتمع والبيئة توضع بشكل رئيس من قبل لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وذلك في نصف كليات، ومعاهد الجامعة وفروعها تقريباً فقط، في حين اختلفت الممارسة فيما يتعلق بوضع الخطط في النصف الآخر بهذه الكليات، والمعاهد حتى وصلت بعضها إلى حد الفردية في الأداء، ما يدل على عدم وجود أداء ثابت أو جهة محددة مسئولة عن وضع تلك الخطط، ويعكس القصور في دور لجان خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة، وقصور في دور وكيل الكلية/ المعهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، حيث إنه المسئول عن الإشراف على وضع تلك الخطط بكلياتهم ومعاهدهم.

(٦) كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من دور الكلية/ المعهد في تنمية المجتمع والبيئة، وقد جاءت هذه المعوقات مرتبة وفقاً لأهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كما يلي:

- إن العامل المادي هو المعوق الرئيس الذي يحد من القيام بهذا الدور على مستوى الكليات والمعاهد كما ينبغي أن يكون، حيث اتضح أن هناك نقصاً في الموارد، والإمكانيات المالية اللازمة لدعم أنشطة تنمية المجتمع والبيئة في معظم هذه الكليات والمعاهد.
- لا توجد هيئة مكتبية معاونة لوكيل الكلية/ المعهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة في معظم كليات ومعاهد الجامعة، وأن هذا النقص في الهيئات المعاونة قد اعتبر من المعوقات الرئيسة للدور من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. مما يدل على أن وظيفة هذا الوكيل قد أضيفت بالكليات

والمعاهد بدون دراسة مسبقة بدرجة كافية، نظراً لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة والكافية لمساعدته على القيام بهذا الدور المنوط به.

- عدم إدراك مؤسسات المجتمع للدور الذي تنهض كليات ومعاهد الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة، مما يعوق دورها في هذا المجال، حيث اتضح هذا القصور في معظم كليات، ومعاهد الجامعة. مما يدل على ضعف التعاون بين هذه الكليات والمعاهد مع المؤسسات المجتمعية، وكذلك ضعف الدور الإعلامي الذي تقوم به للتعريف بخدماتها ومجالات التعاون الممكنة معها.
- لا توجد خطة شاملة للكليات/ المعاهد لمواجهة المشاكل التنموية والبيئية، وقد اتضح هذا القصور في أكثر من نصف هذه الكليات، والمعاهد بالجامعة.
- كما تبين ضعف مشاركة الأقسام العلمية في تنمية المجتمع والبيئة في أكثر من نصف كليات ومعاهد الجامعة، ويعزى ذلك لعدم توزيع الأنشطة الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة عليها للمشاركة بها وبالتالي يدل على قصور دور الوكيل وضعف التعاون بينه وبين هذه الأقسام في هذا المجال.
- كذلك تبين أن هناك غموض وعدم وضوح كافي لأهداف الكليات، والمعاهد في تنمية المجتمع والبيئة، وقد اعتبر معوقاً لهذا الدور في ثلث كليات ومعاهد الجامعة.
- إن هناك ضعف في نظم الرقابة والمتابعة لدور بعض الكليات، والمعاهد في تنمية المجتمع والبيئة، مما يقلل من مساهمتها في هذا المجال، ويحد من دورها فيه.

المحور الرابع: عوامل ترتبط بدور المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص في تنمية المجتمع والبيئة ومعوقات هذا الدور:

لقد أسفرت الدراسة الميدانية عن النتائج التالية فيما يخص هذا المحور:

(٧) يوجد تنسيق وتعاون بين المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص وبعضها داخل الكلية/ المعهد، وذلك فيما يقرب من ثلثي هذه الكليات والمعاهد بالجامعة، وفروعها.

(٨) كذلك تبين أن أهم مجال للتعاون بين المراكز، والوحدات وبعضها داخل الكلية/ المعهد هو الاستعانة بالخبرات المميزة من أعضاء هيئة التدريس بها بشكل فردي أو شخصي، وذلك فيما يقرب من ثلث هذه الكليات/ المعاهد فقط. كما تبين ضعف التعاون بين المراكز وبعضها داخل الكلية/ المعهد في القيام بالأبحاث، أو الدراسات المشتركة وكذلك في عقد المؤتمرات المشتركة بينهم.

(٩) كذلك كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن أسباب عدم التعاون بين المراكز وبعضها داخل الكلية/ المعهد، قد اقتصرت على سببين فقط وهما: عدم وجود قنوات اتصال بينهما، وكذلك لأن بعض هذه الكليات/ المعاهد لا يوجد بها مراكز، وذلك في عدد قليل جداً من هذه الكليات.

(١٠) أما فيما يتعلق بوجود تعاون بين المراكز ،والكليات لتنفيذ برامج خاصة بتنمية المجتمع والبيئة، فقد اتضح هذا التعاون في ثلثي كليات، ومعاهد الجامعة، وفروعها فقط.

(١١) أما عن أسباب التعاون بين هذه المراكز ،والكليات لتنفيذ برامج خاصة بتنمية المجتمع والبيئة، فقد اتضح أن الاتصالات المشتركة بين الجانبين، كانت هي السبب الرئيسي في هذا التعاون، وذلك

فيما يقرب من نصف كليات ومعاهد الجامعة وفروعها. كذلك تبين أن هناك تعاون جاء بمبادرة من المراكز فقط، أو الكليات فقط في عدد قليل من هذه الكليات والمعاهد.

(١٢) كذلك أوضحت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بتعاون المراكز، والوحدات ذات الطابع الخاص وبعضها بفروع الجامعة، أنه يوجد تعاون بالفعل بينها، وذلك فيما يقرب من ثلثي الكليات والمعاهد بالجامعة، وفروعها.

(١٣) أما بالنسبة لمجالات التعاون بين المراكز، والوحدات وبعضها بفروع الجامعة، فقد توصلت النتائج إلى أنها ركزت على تبادل الخبرات، والمعلومات فيما بينها في مجال تخصصها، والاستعانة بالخبرات المميزة بكل منها، وكذلك القيام بالبحوث، والدراسات المشتركة، كما اتضح ضعف التعاون فيما بينها في مجال عقد المؤتمرات المشتركة سواء بين مركزين أو أكثر.

(١٤) كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن أهم أسباب عدم التعاون بين المراكز وبعضها بفروع الجامعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، قد تمثلت في ضعف الإعلام عن هذه المراكز، ونقص المعلومات عن أنشطة المراكز الأخرى مما يؤدي إلى الجهل بدورها ويحد من التعاون معها.

كذلك تبين أن هناك ضعف في وسائل الاتصال فيما بينها، وعدم وجود طرق للتنسيق، والتعاون بينها بالجامعات الثلاث، كما اتضح أن المشروعات والأبحاث التي تجريها هذه المراكز ذات تمويل مالي، ومن ثم فلا يسمح للمراكز الأخرى بالمشاركة فيها.

(١٥) كذلك أوضحت نتائج الدراسة أن هناك العديد من المعوقات المرتبطة بالمراكز، والوحدات ذات الطابع الخاص وتحد من دورها في تنمية المجتمع والبيئة، وقد جاءت مرتبة على النحو التالي وفقاً لأهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

- تعثر المراكز والوحدات في تسويق خدماتها.
- لا توجد ترتيبات منظمة لتبادل الخبرات والمعلومات بين المراكز وبعضها.
- إن الكثير من المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بالكلية/ المعهد لا تحقق فائض ربح.
- إن هناك ضعف في التعاون بين المراكز، والكليات لتنفيذ برامج خاصة بتنمية المجتمع والبيئة.
- إن هناك ازدواجية في الأداء بين المراكز، والوحدات بالكلية/ المعهد.
- إن هناك ضعف في نظم الرقابة، والمتابعة والتقويم على المراكز، والوحدات ذات الطابع الخاص.

المحور الخامس: عوامل ترتبط بدور أعضاء هيئة التدريس في تنمية المجتمع والبيئة ومعوقات هذا الدور:

لقد أسفرت الدراسة الميدانية عن النتائج التالية فيما يتعلق بهذا المحور:

(١٦) إن الغالبية العظمى من الكليات والمعاهد بالجامعة لا تقوم بتنظيم دورات إرشادية لأعضاء هيئة التدريس بها لتوعيتهم بدور الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة وأبعاد هذا الدور الذي تنهض به، ومن ثم فهي تقدم بشكل محدود جداً وغير كاف للتوعية بهذا الدور على مستوى الجامعة.

(١٧) أما عن الفئات التي شملتها الدورات الإرشادية التي نظمتها كليات ومعاهد الجامعة، فقد أوضحت النتائج أنها ركزت بالمرتبة الأولى على أعضاء هيئة التدريس المهتمين فقط بشئون المجتمع والبيئة. وكذلك شملت بعض هذه الدورات بشكل أقل أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في شئون المجتمع والبيئة. بينما تبين أن أقل هذه الدورات تنظيماً جاءت لمديري المراكز، والوحدات ذات الطابع الخاص.

(١٨) أما عن أسباب عدم تنظيم الدورات الإرشادية لأعضاء هيئة التدريس لتوعيتهم بدور الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة، فقد أظهرت النتائج أن تعدد تلك الأسباب، وقد جاء في مقدمتها اقتناع أفراد عينة الدراسة أنفسهم (وكلاء شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة) بعدم جدوى هذه الدورات، ومن ثم فلا حاجة لتنظيمها. كذلك اتضح إحجام أعضاء هيئة التدريس عن الالتحاق بهذه الدورات في بعض كليات ومعاهد الجامعة، هذا بالإضافة إلى عدم وجود إمكانيات سواء كانت بشرية أو مادية لتنظيم هذه الدورات في البعض الآخر منها، مما يحد من تنظيمها.

(١٩) كذلك أوضحت نتائج الدراسة أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من دور عضو هيئة التدريس في تنمية المجتمع والبيئة، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وقد جاءت مرتبة وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم على النحو التالي:

- انشغال عضو هيئة التدريس بمهام التدريس وما يرتبط بها من أعباء قد شكل المعوق الرئيس في الحد من هذا الدور.
- قلة الحوافز المالية التي تصرف لأعضاء هيئة التدريس عند مساهمتهم في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة.
- انشغال عضو هيئة التدريس بمهام البحث العلمي، وكذلك قلة اهتمام عضو هيئة التدريس بقضايا المجتمع والبيئة قد شكلت معوقات لهذا الدور في نصف كليات ومعاهد الجامعة تقريباً.

المحور السادس: عوامل ترتبط بدور طلاب الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة ومعوقات هذا الدور:

لقد أسفرت الدراسة الميدانية عن النتائج التالية فيما يتعلق بهذا المحور:

(٢٠) إن معظم الكليات/ المعاهد بالجامعة تتيح الفرصة لطلابها للمشاركة في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة.

(٢١) كما أوضحت النتائج أن الطلاب يشاركون في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة من خلال العديد من القنوات أو الجهات بالجامعة، وإن كانت معظم هذه المشاركات تتم من خلال مجلس شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة. كما اتضح ضعف هذه المشاركة من خلال الأقسام العلمية، والمراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بكليات ومعاهد الجامعة.

(٢٢) أما بالنسبة للمعوقات التي تحد من مشاركة الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة، فقد أظهرت النتائج أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من هذا الدور بالفعل بكليات الجامعة، ومعاهدها، وقد جاءت مرتبة على النحو التالي وفق أهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

- نقص الإمكانيات المالية المخصصة لدعم مشاركة الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة.
- عدم تحديد الأنشطة التي يشارك فيها الطلاب لتنمية المجتمع والبيئة قبل بداية الإجازات الدراسية، وكذلك انخفاض وعي الطلاب بأهمية هذه المشاركة.
- عدم ارتباط الأنشطة التي يشارك فيها الطلاب لتنمية المجتمع والبيئة بتخصصاتهم العلمية المختلفة.
- انخفاض ميل الطلاب للمشاركة في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة.
- قلة توافر القدوة اللازمة لحث الطلاب على المشاركة في تلك الأنشطة.

المحور السابع: عوامل ترتبط بدور الإعلام الجامعي في تنمية المجتمع والبيئة، ومعوقات هذا الدور:

لقد توصلت الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية فيما يخص هذا المحور:

(٢٣) إن الغالبية العظمى من كليات ومعاهد الجامعة تقوم بدورها الإعلامي للتعريف بما تقوم به من أنشطة في تنمية المجتمع والبيئة.

(٢٤) كذلك أوضحت النتائج أن الكليات والمعاهد بالجامعة تستعين بالعديد من الوسائل الإعلامية للتعريف بأنشطتها في تنمية المجتمع والبيئة، وقد جاءت هذه الوسائل مرتبة على النحو التالي وفقاً لأهميتها ومدى استخدامها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

- الإعلام من خلال المؤتمرات، والندوات، وورش العمل التي تعقدها الجامعة أو الكلية.
- الإعلام من خلال الاتصال المباشر بالشركات، والمؤسسات والأجهزة ذات العلاقة بالخدمات المتوفرة بالكلية/ المعهد.
- الإعلام من خلال اللقاءات التي تنظمها الكليات والمعاهد، وكذلك تبادل المطبوعات التعريفية بأنشطتها، وخدماتها مع المؤسسات المجتمعية.
- الإعلام من خلال البرامج التي تقدم في وسائل الإعلام الجماهيرية (الإذاعة والتليفزيون).
- الإعلام عن طريق عرض أنشطة الكليات والمراكز ذات الطابع الخاص على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

وبذلك يتضح ضعف ذلك الدور الإعلامي من خلال أهم وسائل الإعلام جماهيرية وهما الإذاعة والتليفزيون، وكذلك من خلال أحدث، وأسرع وسيلة اتصال، وإعلام محلية/ وعربية وعالمية وهي شبكة الإنترنت، مما يدل على أن الجامعة وفروعها لا تزال منغلقة على نفسها إلى حد ما، حيث إنها تمارس دورها في تنمية المجتمع والبيئة في إطار المجتمع المحيط بها بصورة رئيسة.

(٢٥) كما توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات المرتبطة بالإعلام الجامعي، وتحد من دور الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة، وقد جاءت هذه المعوقات مرتبة تبعاً لأهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

- نقص الإمكانيات المالية المخصصة لدعم المؤتمرات، والندوات الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة.
- قصور دور الإعلام الجامعي في التعريف بأنشطة المراكز، والوحدات ذات الطابع الخاص.
- عدم مشاركة مؤسسات المجتمع في إعداد، وتنظيم المؤتمرات، والندوات الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة.
- قصور دور الإعلام الجامعي في مجال المؤتمرات، والندوات العلمية الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة.
- عدم ارتباط هذه المؤتمرات، والندوات بمشكلات المجتمع والبيئة.
- عدم تنظيم الندوات، والمؤتمرات الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة في إطار خطة عامة.
- عدم تطبيق النتائج، والتوصيات التي تصدر عن تلك المؤتمرات والندوات.

المحور الثامن: عوامل ترتبط بالتعاون مع مؤسسات المجتمع والمعوقات التي تحد من هذا التعاون:

لقد أسفرت الدراسة الميدانية عن العديد من النتائج الخاصة بهذا المحور كما يلي:

(٢٦) وجود تعاون بين المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بالغالبية العظمى من الكليات والمعاهد بالجامعة مع المؤسسات المجتمعية المختلفة.

(٢٧) كما أوضحت النتائج أن هناك العديد من مجالات التعاون بين تلك المراكز والوحدات مع المؤسسات المجتمعية، وقد جاءت مرتبة وفقاً لأهميتها كمجالات للتعاون من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

- تنظيم الدورات التدريبية للعاملين بالمؤسسات المجتمعية.
- تقديم الاستشارات لتلك المؤسسات من خلال الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من هذه المراكز والوحدات.
- مساعدة بعض المؤسسات المجتمعية في مواجهة مشكلاتها ذات العلاقة بتخصص المركز أو الوحدة.
- التخطيط لبعض المشروعات التي تقوم بها هذه المؤسسات، والمرتبطة بتخصص تلك المراكز والوحدات.
- مساعدة الأفراد في مواجهة مشكلاتها المرتبطة بتخصصات تلك المراكز والوحدات، وقد أعتبر هذا المجال أقلها تعاوناً، مما يدل على قصور دور المراكز في التعاون مع الأفراد بشكل فردي.

(٢٨) كذلك أوضحت نتائج الدراسة وجود معوقات هامة تحد من تعاون الجامعة مع المجتمع، ومؤسساته في تنمية المجتمع والبيئة، وقد جاءت هذه المعوقات مرتبة على النحو التالي وفقاً لأهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

- عدم مبادرة مجتمع المستفيدين للاتصال بالمراكز والوحدات ذات الطابع الخاص للاستفادة من خدماتها في حل مشكلات الإنتاج والتنمية.
- عدم وجود إطار منظم، ومحدد للاتصال والتعاون مع الكليات/ المعاهد لتنمية المجتمع والبيئة.
- عدم ارتباط البحوث التطبيقية بواقع المشكلات الفعلية لمؤسسات المجتمع، وكذلك عدم وجود أسلوب أو جهة اتصال واضحة لتدعيم الصلات بين مجتمع المستفيدين، والمراكز والوحدات.

كما يمكن تقديم صورة إجمالية للمعوقات التي كشفت عنها نتائج الدراسة الميدانية بكل المحاور السابقة، وتحد من دور جامعة القاهرة، وفروعها في تنمية المجتمع والبيئة، مرتبة على النحو التالي وفقاً لأهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة[١]:

١- نقص الموارد المالية اللازمة لدعم أنشطة الكلية/ المعهد في تنمية المجتمع والبيئة.
- نقص الإمكانيات المالية المخصصة لدعم المؤتمرات، والندوات الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة.

٢- عدم مبادرة مجتمع المستفيدين للاتصال بالمراكز، والوحدات ذات الطابع الخاص للاستفادة من خدماتها في حل مشكلات الإنتاج والتنمية.

٣- عدم وجود هيئة مكتبية معاونة لوكيل الكلية/ المعهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- نقص الإمكانيات المالية المخصصة لدعم مشاركة الطلاب في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة.
- عدم وجود إطار منظم ومحدد للاتصال، والتعاون مع الكلية/ المعهد لتنمية المجتمع والبيئة.
- تعثر بعض المراكز، والوحدات في تسويق خدماتها.

٤- قصور دور الإعلام الجامعي في التعريف بأنشطة المراكز، والوحدات ذات الطابع الخاص.

٥- عدم إدراك مؤسسات المجتمع لدور الكلية/ المعهد في تنمية المجتمع والبيئة.
- عدم وجود ترتيبات منظمة لتبادل الخبرات والمعلومات بين المراكز وبعضها.
- عدم مشاركة مؤسسات المجتمع في إعداد وتنظيم المؤتمرات، والندوات الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة.

٦- عدم قدرة الكثير من المراكز، والوحدات ذات الطابع الخاص بالكلية/ المعهد على تحقيق فائض ربح.
- انشغال عضو هيئة التدريس بمهام التدريس.
- قصور دور الإعلام الجامعي في مجال المؤتمرات، والندوات الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل : انظر ملحق رقم (٩) جدول (٦) .

٧- قلة الحوافز المالية التي تصرف لأعضاء هيئة التدريس عند مساهمتهم في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة.

- ضعف التعاون بين المراكز والكليات لتنفيذ برامج خاصة بتنمية المجتمع والبيئة.
- عدم وجود أسلوب أو وجهة اتصال واضحة لتدعيم الصلات بين مجتمع المستفيدين، والمراكز والوحدات ذات الطابع الخاص.
- عدم توزيع الأدوار الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة على الأقسام العلمية بالكلية/ المعهد.
- عدم ارتباط البحوث التطبيقية بواقع المشكلات الفعلية لمؤسسات المجتمع.

٨- حداثة مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع.

- عدم وجود خطة شاملة للكلية/ المعهد لمواجهة المشاكل التنموية والبيئية.
- انخفاض وعي الطلاب بأهمية المشاركة في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة
- عدم تحديد الأنشطة التي يشارك فيها الطلاب لتنمية المجتمع والبيئة قبل بداية الإجازات الدراسية.
- عدم ارتباط هذه المؤتمرات والندوات بمشكلات المجتمع والبيئة.

٩- حداثة مفهوم تنمية الكلية/ المعهد للمجتمع.

- عدم وضوح مفهوم تنمية المجتمع والبيئة لدى أعضاء هيئة التدريس.
- انشغال عضو هيئة التدريس بمهام البحث العلمي.
- قلة اهتمام عضو هيئة التدريس بقضايا المجتمع والبيئة.

١٠- عدم تنظيم المؤتمرات، والندوات الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة في إطار خطة عامة.

- عدم ارتباط الأنشطة التي يشارك فيها الطلاب لتنمية المجتمع والبيئة بتخصصاتهم العلمية المختلفة.

١١- عدم الوضوح الكافي لأهداف الكلية/ المعهد في تنمية المجتمع والبيئة.

- انخفاض ميل الطلاب للمشاركة في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة.

١٢- الازدواجية في الأداء بين المراكز، والوحدات ذات الطابع الخاص في الكلية/ المعهد.

١٣- ضعف نظم الرقابة، والمتابعة لدور الكلية/ المعهد في تنمية المجتمع والبيئة.

- ضعف نظم الرقابة والمتابعة والتقويم على المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص.
- قلة توافر القدرة اللازمة لحث الطلاب على المشاركة في أنشطة تنمية المجتمع والبيئة.

١٤-عدم تطبيق النتائج، والتوصيات التي تصدر عن المؤتمرات، والندوات الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة.

بناء على ما تم عرضه لواقع دور جامعة القاهرة في تنمية المجتمع، واستكمالاً لتعرف جوانب هذا الدور والمعوقات التي تحول دون تنفيذه بالشكل المرجو،من وجهة نظر نائب رئيس الجامعة ،ووكلاء الكليات والمعاهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة القاهرة وفروعها ،سوف تسعي الدراسة في الفصل التالي لوضع تصور مقترح لتطوير هذا الدور بالجامعة.